قاسيون

العدد 463
السبت 24 تموز 2010
12 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (15.474.093) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ـ ص . ب (35033) ـ تلفاكس (3349208) ـ أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) ـ بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

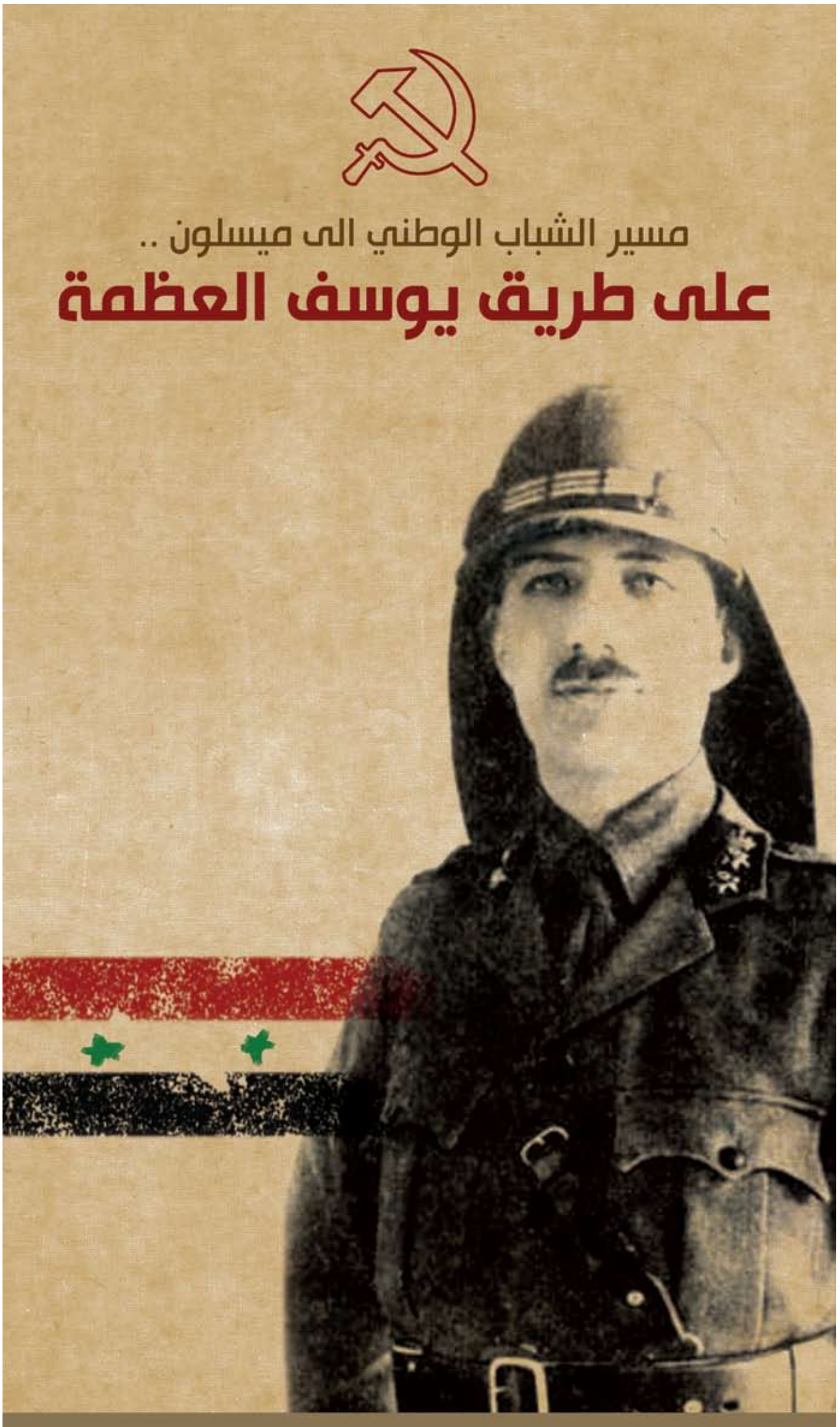

الافتتاحية

اليسار.. رهين المحبسين

حرك تطور الأزمة الرأسمالية العالمية قضية موقع ودور اليسار وخاصةً الماركسي، في الحاضر والمستقبل.. وهذا الأمر ليس غريباً، فالاهتمام بمؤسسي الفكر الاشتراكي العلمي يتعاظم بقدر استفحال الأزمة، فهي قد أعادت الوهج من جديد إلى أفكارهم التي اعتقد البعض أنه قد دفنها إلى الأبد بعد الانهيار الذي حصل في أواخر القرن العشرين، وتأتي الوقائع لكي تثبت من جديد صحة الحقائق البسيطة العميقة التي استند إليها هذا الفكر، والتي تأتي أهميتها من كونها أداة تفسير للحاضر وأداة تغيير باتجاه المستقبل في آن واحد.

إن المشكلة الأساسية التي عانى منها اليسار الماركسي، أو على الأقل أغلبية فصائله، في النصف الثاني من القرن العشرين، هي القصور المعرفي في تفسير الظواهر المستجدة، ما أبعد وعرقل إمكانية التغيير، بينما كانت حال الحركة أفضل من ذلك بكثير في النصف الأول من القرن العشرين، فالقدرة الهائلة على التغيير الذي قامت به يثبت صحة تفسيرها آنذاك للظواهر والواقع المحيط بها..

والملفت للنظر أن هجوم أعداء الفكر اليساري الماركسي، من كل شاكلة ولون، ينصب بالدرجة الأولى على تلك المرحلة التي تحققت فيها النجاحات الهائلة التي غيرت وجه العالم.. على تلك المرحلة بأفكارها ونتائجها ورموزها.. فلماذا؟!

من المفهوم أن يقوم الأعداء الطبقيون للماركسية بتركيز الهجوم على مرحلة الانتصارات والنجاحات الكبرى، ولكن من غير المفهوم يتاتاً أن يكون بعض من يدعي الماركسية اليوم صدى لهذا الهجوم وتكراراً مبتذلاً لأهم مقولاته، فهذا الهجوم كما تبين الحياة اليوم، لا يستهدف هذه المرحلة كمرحلة بقدر ما يستهدف منع يساريي وماركسيي اليوم من الاستناد إلى الإرث المعرفي الذي كونته تلك الحالة آنذاك، والانطلاق من جديد بالاتجاه الصحيح لاستكمال الانتصارات التي تحققت خلالها.. إنهم يريدون منعهم بكل الوسائل من الانطلاق من تلك المنصة المعرفية التي أنجزت عبرها أجيال الشيوعيين في النصف الأول من القرن العشرين ما أنجزته، للحؤول دونهم ودون الانتصارات القادمة..

إن اليسار الماركسي الحقيقي اليوم سيكون محكوماً بالانتصار إذا استطاع استيعاب وتمثّل تلك المرحلة بعد أن ينفض عنها كل غبار الأكاذيب والافتراءات.. وإذا استطاع أن يراها كما كانت فعلاً وليس كما صورت بشكل مشوه.. أي أن يراها بأعينه وليس عبر العدسات المشوهة للوقائع والتاريخ التي ألقت بكم هائل من القاذورات عليها.. وإن كان هناك من أخطاء قد ارتكبت فيها، فيجب التعاطي معها من منطلق أن «من يعمل قد يخطئ»، وليس من المنطلق الذي يحاول فرضه وتكريسه الأعداء الطبقيون.

إن الأجيال الجديدة من الثوريين إذا قامت بذلك، فإنما تقوم بإعادة الاعتبار لنفسها ولحركتها الثورية المتجددة، وليس بإعادة الاعتبار لتلك المرحلة!.. لأن تلك المرحلة بالذات هي القادرة على إعادة الاعتبار لحاضر الثوريين الحقيقيين ومستقبلهم..

إن أهم درس تمكنت الحركة الثورية المنتصرة في ذلك الحين من تقديمه للتاريخ، هو ربط النظرية بالتطبيق، وربط القول بالفعل، وربط التفسير بالتغيير، وهذا هو السر الدفين لكل نجاحاتها..

المطلوب اليوم ليس النقاش حول جنس الملائكة.. حول إعادة صياغة مفهوم اليسار واليسار الماركسي، بل المطلوب هو التخلص من مرض فقدان الذاكرة، وصياغة المهمات العملية الملموسة الكفاحية الثورية لليسار الماركسي لكي يأخذ موقعه الذي يجب أن يأخذه إلى جانب كل القوى المعادية للإمبريالية والصهيونية..

أما صياغة هذه المهام فهو الذي يتطلب تطوير النظرية استناداً لآخر نقطة حققت فيها نجاحاتها الكبرى، وعلى أساس ذلك صياغة طريقة الفعل والتغيير..

إن الغرق بالماضي هجوماً أو مديحاً، والدوران فيه لن يسمح بالتقدم إلى الأمام، وإن كان هو تعبير عن شيء فهو تعبير عن حالة تفسخ وتفكك أصابت بحق من يدّعون اليسار.

إن المطلوب فعليا اليوم ليس إعادة النظر بمفهوم اليسار واليسار الماركسي، وإنما إعادة النظر بالقوى التي تقول عنه نفسها إنها قوى يسار أو قوى يسار ماركسي.. لكي نستطيع أن نفرز اليسار الحقيقي عن اليسار المزيّف الوهمي.. لكي نستطيع أن نفرز اليسار الفعلي عن اليسار الاسمي.

إن أعداء الشيوعية يستمتعون جداً بالخلط بين جميع هذه القوى لعرقلة تطور الحركة واستعادتها لعافيتها، والواقع يقدم لنا اليوم مواد خام جديدة تتطلب التفكير والمعالجة واتخاذ الموقف من العلماني اليميني إلى المتدين اليساري مروراً بالمتكلم اليساري.

في ظل الأزمة الرأسمالية العالمية، واشتداد حدة المواجهة في منطقتنا، ولد وينمو صنف جديد من المناضل اليساري الماركسي الحقيقي.. الذي يفهم الماضي دون تشويه، ودون انغلاق عليه، يفهمه للانطلاق منه نحو الأمام، نحو تغيير العالم تغييراً ثورياً حقيقياً، لا يقبل أنصاف الحلول في القضايا المبدئية الكبرى.. هذا الجيل الجديد من الثوريين الذي يستلهم أفضل ما في الماضي، هو الذي سيكون حامل التغيير في المستقبل، مخرجاً اليسار من المحبسين: محبس العدو؛ ومحبس اليسار العاجز المزيف..

■■

بصراحة

أرباب العمل وإصابات العمل المهنية

◄ عادل ياسين

كثيراً ما يجري الحديث عن انخفاض حاصل في إصابات العمل المسجلة لدى التأمينات الاجتماعية، ورد ذلك كما يُذكر، سببه زيادة الاهتمام من جانب مفتشي التأمينات للمعامل والمنشآت الإنتاجية، ومتابعتهم المستمرة للصحة والسلامة المهنية والأمن الصناعي في المنشآت والمعامل.

ولكن بمتابعة بسيطة لأوضاع العمال في القطاع الخاص ولظروف العمل التي يعيشها معظمهم، نكتشف العكس، حيث ينعدم الحد الأدنى المطلوب توفره في المنشأة الصناعية من التجهيزات ووسائل الوقاية لحماية العمال، خاصة في المعامل ذات طبيعة العمل والإنتاج الخطرة مثل معامل البلاستيك والدهانات ومعامل النسيج التي تتصاعد الأبخرة والروائح والغبار الناتج عن عمليات النسيج فيها، مما يتسبب بالكثير من الأمراض المهنية، وكذلك إصابات العمل التي تؤدي إلى أضرار فادحة بالعامل قد يفقد فيها قدرته على متابعة العمل، ويحتاج في هذه الحالة إلى متابعة مستمرة في العلاج وهو مكلف، ولا يلتزم به رب العمل إلا في الحدود الدنيا وبعدها يتخلى عن متابعة عملية العلاج.

إن اللافت للنظر في ممارسات الكثير من أرباب العمل هو عدم تحويل العمال المصابين إصابات عمل أو المصابين بأمراض مهنية إلى التأمينات الاجتماعية، من أنه لا يترتب عليهم حسب قانون التأمينات أية التزامات مالية تجاههم، والتأمينات تتكفل بعلاجهم حسب القانون أيضاً طالما العامل مسجل لديها ويدفع رب العمل والعامل حصتيهما من الاشتراكات التأمينية، ولكن الحاصل الآن أن أرباب العمل يمتنعون من تحويل العمال في حالة الإصابة إلى التأمينات، ولا ندري ما هي المبررات في ذلك، وهناك الكثير من الحالات هذه، وبهذا يفقد العامل حقه الكامل في العلاج الذي قد يطول، وأحياناً حقه في معاش دائم حسب درجة الإصابة التي يقررها الطبيب المعتمد من جانب التأمينات الاجتماعية.

إن هذا السلوك غير المبرر يتحمل مسؤوليته رب العمل والتأمينات الاجتماعية وكذلك جهل العامل بحقوقه، حيث أن الكثيرين منهم لا يعرفون عنها شيئاً، وبالتالي تضيع هذه الحقوق في الزحمة، ويخسر العامل الكثير مما قد يساعده على تجاوز محنته الصحية ذات الأسباب المهنية.

إن إصابات العمل الواسعة تشمل القطاعات العمالية كافة وخاصة تلك القطاعات التي لا يشملهم قانون التأمينات الاجتماعية مثل عمال البناء والعتالة وغيرهم من العمال، حيث يتعرضون لإصابات قاتلة أحياناً بسبب طبيعة الأعمال التي يقومون بمزاولتها مثل الوقوف على ارتفاعات عالية، أو استخدام آلات قص الحجر والرخام واستخدام آلات الحفر التي تسبب ارتجاجات في الجسم نتيجتها أثناء العمل لها منعكسات على المدى الطويل من العمل المستمر على هذه الآلات.

لقد برزت على الساحة الآن الكثير من شركات الأعمال الإنشائية، والتي يعمل بها الآلاف من العمال بشكل يومي، ولكنهم غير مشمولين بقانون التأمينات ويقومون بأعمال مجهدة وقاسية وخطيرة في آن معاً، مما يجعل الإصابة بينهم كثيرة، حيث يفقد العامل في هذه الحالة حقه في العمل وحقه في علاج الإصابة، وهذه الفئة من العمال التنظيم النقابي غائب عنهم أيضاً، بل وبعيد عن مشكلاتهم، وبعيد عن تنظيمهم وتشميلهم بالمظلة النقابية، مما يجعلهم عرضة دائمة لانتهاك حقوقهم، بسبب القصور في متابعة أوضاعهم أثناء العمل، وبعد مفتشي العمل عن التأمين عليهم وتأمين حقوقهم في حال إصابتهم أثناء عملهم.. فهل هذا الواقع المأساوي الذي يتعرض له العمال، والذي لا يدخل الجداول الإحصائية للتأمينات ولا في جداول التنسيب للنقابات سيستمر حتى يتحول هذا الواقع إلى أزمة لا يمكن إيجاد حل لها بسبب قصور القوانين عن استيعاب هذه الحالات وضعف همة النقابات عن تنظيمهم؟؟

إن الإحصائيات التي تقدمها التأمينات عن انخفاض إصابات العمل هي في معظمها الإصابات التي تستند إلى العمالة المسجلة في شركات القطاع العام، ولكن القطاع الخاص يتهرب كثيراً من تسجيل العمال المصابين..

إزاء هذه المعضلة الحقيقية التي يخسر فيها العمال حقوقهم، هل تبادر النقابات والتأمينات الاجتماعية لإنصاف المظلومين والحفاظ على حقوقهم في حال إصابتهم أثناء عملهم؟؟

■■

في المجلس العام لاتحاد عمال دمشق:

الاستمرار في مكافحة الفساد ومحاربة الفاسدين

دعا مجلس اتحاد عمال دمشق خلال انعقاده صباح الأحد الماضي ضمن سلسلة اجتماعاته الدورية إلى الحفاظ على المكتسبات التي حققتها الطبقة العاملة، وتعزيزها من خلال مضاعفة الجهود وتطوير أساليب العمل النقابي وخلق ثقافة عمل جديدة تكرس الحياة النقابية، وتجعل العامل شريكاً أساسياً في العملية الإنتاجية عبر إقامة العديد من المشاريع التنموية والاقتصادية والاجتماعية التي لا بد من أن تلامس مختلف شرائح المجتمع وخاصة الطبقة العاملة..

وأشار **رئيس اتحاد عمال دمشق جمال القادري** إلى الإنجازات التي حققتها الطبقة العاملة، والجهود المبذولة لتحصين الاقتصاد ودفع عجلة التنمية وترسيخ دعائم النمو، منوهاً بأهمية التشريعات والقوانين في تشكيل الأرضية المناسبة والبيئة الملائمة لدفع عملية التطوير والنمو الاقتصادي في سورية نحو الأفضل.

وفي الوضع التنظيمي دعا القادري إلى الالتصاق بالعمال في ساحات العمل والإنتاج مؤكدا أهمية استكمال الجولات الميدانية التنظيمية لمكاتب النقابات على اللجان النقابية للوقوف على واقع العمل النقابي في مختلف الإدارات، مشددا بهذا الخصوص على أهمية التقييم المستمر للأداء من خلال الإشارة إلى مواطن الخلل والعمل على تجاوزها وتعزيز الإيجابيات، وانعكاس ذلك على المواقع كافة بما يخدم مصلحة الجميع.

وأكد القادري أن الأنشطة والخدمات الاجتماعية التي يقوم بها المكتب التنفيذي لاتحاد عمال دمشق تندرج في إطار حرص المنظمة النقابية على تفعيل دورها الاجتماعي والانخراط في المجتمع المحلي بالشكل الأمثل.

وبخصوص بعض العراقيل في انتهاء الأعمال بفندق بلازا أشار القادري إلى أن اتحاد عمال دمشق وبسبب تأخر المستثمر في إنجاز العقد وفق المدة المحددة سيتخذ الإجراءات القانونية بحقه، وأن الاتحاد لن يتنازل عن حقوقه في هذا المجال.

علي مرعي رئيس نقابة عمال النفط، أكد على ضرورة الاحتفاظ بالعمال الفنيين في قطاع النفط لما يمثلونه من ثروة حقيقية من حيث الخبرة العالية التي يمتلكونها خاصة وأن الدولة أنفقت ملايين الدولارات على تدريبهم، ومشدداً على أهمية التعاقد المستمر مع عمال الغاز الفنيين والموسميين بدلاً من فصلهم كما جرى لعمال الغاز الثمانين، ومؤكداً على عدم تبديلهم كل ثلاثة أشهر أو إيقافهم نتيجة خبراتهم واكتسابهم شروط الأمن الصناعي، ولأن الاستغناء عنهم يعني حدوث خلل كبير في عمل الشركة. وأشار مرعي إلى المذكرة التي سيرفعها للاتحاد بشأن الوجبة الغذائية بسبب حجبها دون وجه حق، كما نوه بأهمية الإجازة الساعية للمطالبة الدائمة بها من العمال، والعمل على تثبيت العمال المؤقتين والعاملين بالعقود، وفي ختام مداخلته شرح مرعي أوضاع العمال /١٣/ الذين رفعت عليهم دعاوى شخصية من المتعهد في الشركة السورية للنفط..

وحيد منصور رئيس نقابة عمال التنمية الزراعية أكد ضرورة العمل على تثبيت جميع العمال الزراعيين المؤقتين دون أي تأخير، ونوه بضرورة صدور قانون على غرار القانون رقم ٨ لحل مشكلة هؤلاء العمال، ودعا منصور إلى ضرورة صرف الوجبة الغذائية والحوافز الإنتاجية لعمال الزراعة من أجل تحسين الوضع المعيشي الذي يجب أن يكون من الأولويات وطالب منصور بتكريم لائق لأبناء العمال .

محمود الرحوم رئيس نقابة الصناعات الغذائية تحدث عن حاجة البلاد للكميات المطلوبة من الاقماح والكميات التي تم تسويقها حتى الآن، ثم تحدث عن الغلاء في المعيشة مؤكداً أن الحد الأدنى للأجور أصبح دون مستوى المعيشة، وخاصة للعاملين في القطاع الخاص الذين لا يتجاوز رواتبهم ستة آلاف ليرة سورية لا تكفي أجور النقل والدخان اليومي مما خلق معاناة كبيرة لأصحاب الدخل المحدود، وطالب رحوم بالتوازن في ما بين الأجور والأسعار، ونوه رحوم إلى قضية تدوير اليد العاملة وتوفير مستلزمات الإنتاج، وإلى زيادة عدد الأفران الخاصة المرخصة والتي تستفيد من كميات الطحين على حساب المخابز الآلية والاحتياطية، وطالب الرقابة والتفتيش بالقيام بجولات تفتيشية دائمة على معامل الأجبان والألبان نتيجة للتخوفات من أي خطأ جرثومي أو ما شابه ذلك.

رياض سنطير أمين سر نقابة الصناعات الغذائية، عضو المجلس تساءل: هل التشاركية هدفها الأول خصخصة القطاع العام، أم تهدف إلى الاندماج مع الاقتصاد العالمي؟ وهل يجوز أن نحمل كل خسائر القطاع العام على مسؤولية العمال؟ وكيف يمكن أن نسمي هذا القطاع بالخاسر في الوقت الذي يضخ مابين ٧-٨ مليارات في الاقتصاد الوطني؟ وطالب سنطير بتفعيل لجان التفتيش لما لها من أهمية في تحقيق مطالب العمال وتأمين مستلزماتهم، وتحدث عن فترة الفراغ القانوني الذي استفاد منه أرباب العمل وتساءل عن سبب إقحام المصارف الخاصة في دفع ثمن الأقماح للفلاحين.

جمال المؤذن رئيس نقابة عمال السياحة أشار إلى أن العديد من القرارات التنفيذية لقانون العمل الجديد والتي تستصدرها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بحاجة إلى تدقيق منوها بوجود فراغ في الفترة مابين إيقاف العمل بقانون العمل القديم واكتمال صدور التعليمات التنفيذية لقانون العمل رقم/١٧/ مما أدى إلى استقالات عديدة في المطاعم.

سامي حامد رئيس نقابة عمال الصحة دعا إلى الاستمرار في مكافحة الفساد ومحاربة الفاسدين، وأكد على ضرورة العمل مع التنظيم النقابي بعد غيبوبة طويلة من وزارة الصحة في هذا المجال، وطالب حامد بإعادة الدورات النقابية المركزية، وتوثيق العقود، وربط الأجور بالأسعار.

غسان منصور رئيس نقابة عمال البناء والأخشاب تحدث عن ديون النقابات على الوزارات مؤكداً على ضرورة تحصيلها، ونوه إلى المشاكل التي رافقت السكن العمالي، والوقوع بهنات كان بإمكان الاتحاد تلافيها قبل الوقوع بأخطاء صعدت من حل الصعوبات التي صعبت المهمة.

ناصر مفعلاني رئيس نقابة عمال الحمل والعتالة عرض لمشكلة العقد الذي نفذه عمال الحمل والعتالة مع مؤسسة الأعلاف في السويداء حيث وبعد الانتهاء من تنفيذ العقد في العام الماضي فؤجيء مكتب النقابة بفرض غرامات كبيرة ودون إخطار مسبق، مما وضع العمال في موقع لا يحسدون عليه وكأنهم عملوا مجاناً للمؤسسة الأعلاف.

عبد العليم بكور أمين الشؤون الاقتصادية أشار إلى أن سورية واجهت تحديات ضخمة خلال العقد الحالي و رفضت أن تقدم أي تنازلات ترتبط بمواقفها المبدئية الثابتة ما عرضها لضغوط أمريكية سعت لتطويعها وتغيير سلوكها وتوجهاتها الوطنية والقومية لكنها استطاعت ليس فقط الصمود و مواجهة هذه الضغوط بل والتحرك في كل الساحات لمواجهة هذا المشروع الأمريكي وبناء سلسلة من العلاقات الإستراتيجية الإقليمية لمصلحة القضايا العربية وهذا لا لبس فيه، لكن لابد وكم نتمنى أن ينعكس هذا الموقف الممتاز على الواقع الداخلي بحيث ينعم المواطنون بهذه الامتيازات فنصبح أكثر قوة.

■■

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تعلن:

العمال الموسميون خارج مواقع العمل والإنتاج!!

لم تشفع جميع التوسلات من أجل استمرار العمال الموسمين في عملهم، والذي يعد مصدر رزقهم الوحيد، وعلى الرغم من عدد الكتب والمراسلات والمقالات الصحافية التي تناولت هذا الموضوع من كافة جوانبه، وخاصة من جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والأوضاع الصعبة التي يعيشها العمال الموسميون في سورية بشكل عام، لكن دون جدوى، ففي هذه المرة المشكلة ليست في الدائرة أو الشركة التي أصدرت قرار الفصل، بل تكمن في الجهات الرسمية المعنية التي توافقت كتبها وتصريحاتها بقانونية فصل هؤلاء العمال مع مشيئة الليبرالية الاقتصادية السائدة، وآخر مسلسل الفصل جاء برأس أكثر من ثمانين عاملاً من العمال الموسمين في إدارة عمليات الغاز بشكة المحروقات، بعد قضاء أكثر من خمس سنوات في العمل لأن الشركة كانت بالأصل بحاجة حقيقية لخدماتهم نتيجة الخبرة التي اكتسبوها طيلة سنوات عملهم، لكن الإدارة، ومع هبوب ريح الأفكار الجديدة، وعلى الرغم من استمرار الحاجة لهم، صرفتهم من العمل تنفيذاً لكتاب صادر عن الجهاز المركزي للرقابة المالية، الذي وجه فروع الشركة وأكد عليها العمل والتقيد بقرار وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل الذي ينص على عدم تجديد عقد أي عامل مؤقت لأكثر من مرة في العام، والذي يعني فيما يعنيه إعدام هؤلاء العمال الذي ظلوا يعملون لسنوات ساعات طوالاً لتأمين حياة عائلاتهم في ظل ظروف عمل وعيشة غاية في الصعوبة.. والآن بعد الاستغناء عن خدماتهم، لا يعرفون كيف بإمكانهم الاستمرار؟!!

وزارة النفط والثروة المعدنية بينت في كتاب على لسان وزير النفط سفيان علاو رأيها بالإجراءات التي تم اتخاذها، وأرسلت الكتاب إلى رئاسة مجلس الوزراء لتوضيح الأمر في طريقة التعاقد مع العمال الموسمين، حيث أكد الوزير علاو أن ما كانت تقوم به الوزارة، لا يتعارض مع القوانين والأنظمة النافذة ولاسيما قرار وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وأن قرار إنهاء العمل مع العمال الموسميين قد تم في الأساس بناءً على مقترحات وتوصيات الجهاز المركزي للرقابة المالية، لكن هذا لا يعني بعدم إمكانية السماح لشركة المحروقات بتشغيل العمال الموسمين أو بطريقة أسلوب التعاقد كل ثلاثة أشهر ولو من باب التوسط أو الرجاء وحسب القوانين والأنظمة النافذة.

واللافت في الأمر أن نقابة عمال النفط وعلى مدار السنوات الفائتة كانت تضرب المثل بهؤلاء العمال لما يقدمونه من جهود جبارة لعلو كعب الشركة ولزيادة معدلات الإنتاج، وهذا ما أكده علي مرعي رئيس النقابة حيث قال في أكثر من مناسبة إن هؤلاء يشكلون العمود الفقري للشركة، وهم القاعدة الأساسية في تطوير العملية الإنتاجية، مستغرباً اتخاذ قرار بهذا الشكل وبهذا الوقت حيث أن الشركة بأمس الحاجة لهم وإن إبعادهم عن العمل يعني إيقاف وحدات الإنتاج، التي قاموا هم أنفسهم بتطويرها ورفع مستوى إنتاجيتها دون الاستعانة بأحد ودون تقديم أية مساعدات أجنبية، بالإضافة إلى أن العاملين في هذا الخط هم العارفون بعمليات سلامة وأمن المنشأة الصناعي، ويعتبر القائمون على رأس عملهم خدمة للشركة، متسائلاً: أين صحة القرار؟ ومتى يتم التمييز بين الأفضل والرث؟ وهل الفصل سيفيد الشركة بشيء أم سيضرها؟!.

قاسيون تعلن تضامنها مع الإخوة العمال، وتطالب شركة المحروقات بالتراجع عن قرارها لمصلحة الشركة والوطن والعمال معاً.

■■

العبث بالحقوق المكتسبة لعمال النقل

أصدرت إدارة الشركة العامة للنقل الداخلي بحلب بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٥ تعميماً يتضمن حرمان العمال المؤقتين) غير المثبتين) وعائلاتهم من الطبابة، وجاء هذا التعميم بناء على قرار اللجنة الإدارية بالجلسة التي انعقدت بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٤، وذلك استناداً للكتاب الصادر عن وزير النقل بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٣٠ رقم (٢/٣٣٠٨) والموجه إلى الشركة العامة للنقل الداخلي حلب – دمشق – اللاذقية – حمص.

حيث نص الكتاب على ما يلي: إشارة إلى تساؤل الشركة العامة للنقل الداخلي باللاذقية بموجب كتابها رقم /٢٢٠٥/ص. تاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٦ حول اختلاف الآراء بين شركات النقل الداخلي الأربع بمنح المتعاقدين (العمال المؤقتين) الطبابة والعلاج، وبالرجوع إلى نظام المستخدمين الصادر بالمرسوم رقم /٧٨٢/ لعام /١٩٦٢/ المطبق على شركاتكم بخصوص الطبابة، لاسيما المادة /٥٠/ منه التي تنص على أن للمستخدم وأفراد أسرته المكلف بإعالتهم شرعاً حق التداوي والمعالجة بالمجان في مستشفيات الدولة ومؤسساتها الصحية أو لدى الأطباء والمستشفيات والمستوصفات الذين يجري تحديدهم من قبل الوزارة وبالرجوع إلى المادة /٣/ من المرسوم المذكور أعلاه، نجد أنها قد عرّفت المستخدم الدائم، وبالتالي فإن المستفيد من أحكام المادة /٥٠/ هم العاملون الدائمون لحين صدور قانون الضمان الصحي سنداً لأحكام المادة /١٥٨/ من القانون رقم /٥٠/ لعام /٢٠٠٤/.

وعليه فقد حرم ما يقارب /٥٠٠/ عامل من إداريين ومهنيين وسائقين من هذا الحق، وإن عدنا إلى نظام العمل الموحد سنجد بأن الموظفين المؤقتين يخضعون على استفادتهم من الطبابة سنداً للمادة رقم /٣٣/ من الفصل السابع، وكما ينص عقد العمل المؤقت على استفادتهم من تعويض طبيعة العمل والحوافز وتعويض العمل الإضافي.

ما الذي جرى الآن للعبث والاجتهاد بحقوق بعض العمال؟ وما هو الفرق بين دائم ومؤقت، طالما كلهم يعملون ويجاهدون للحصول على لقمة عيش كريمة؟ لماذا نحاول دائماً محاربة المواطن بأدنى حقوقه الواجب تقديمها له، ومثل هذه القرارات من المستفيد منها ومن وراء هذا، ألا يكفيه غلاء الأسعار التي كسرت ظهره؟ وهل الـ(٥٠٠) عامل هم من يكسرون ميزانية الشركة؟

يا سيادة الوزير.. هل يحق لنا تنفس الهواء بالمجان، أم هو الآخر عليه رسوم؟!

■ أ. ف. م - حلب

ما هذا السخاء الحكومي على فلاحي الحسكة؟!

وافقت رئاسة مجلس الوزراء في اجتماعها المنعقد بتاريخ ٢٠١٠/٦/٢٩ على جدولة الفوائد المستحقة على الفلاحين في محافظة الحسكة لمدة /١٠/ سنوات، والبالغ مجموعها حسب ما ورد في الاجتماع مليار ليرة سورية؛ (صحيفة تشرين - العدد /١٠٨٣٧/ تاريخ /٣٠/ حزيران، فما معنى ذلك؟

أولاً: اعتراف صريح من الحكومة أن الفوائد المستحقة على الفلاحين أصبحت كبيرة، تصل حتى حدود مليار ليرة، وهي تشكّل عبئاً على القطاع الزراعي ككل، يترتب على الفلاح دفعها لخزينة الدولة، وإذا كان الفلاح غارقاً بالديون فإن الزراعة ستتدهور حكماً!

ثانياً: اعتراف رسمي بأن الحكومة لا تقدم أي دعم فعلي للفلاحين والقطاع الزراعي، بحيث أصبحت جدولة الفوائد إلى جانب جدولة الديون لمدة /١٠/ سنوات، فعند جدولة الديون المستحقة على الفلاحين في عام ٢٠٠٤ لمدة /٧/ سنوات تم حسابها على الشكل التالي: الرأسمال + الفائدة = رأسمال جديد (الفوائد اللاحقة ستحتسب طبعاً على هذا الرأسمال الجديد)، أي ما يسمى برسملة الفوائد، فالدولة تمارس هنا دور المرابي وتتعامل مع الفلاح (كزبون)، أي بعقلية التاجر وليس بعقلية الجهة الرعائية كما يجب أن تكون، وكانت الفائدة آنذاك /٤،٥٪/. وبالطبع فإن أغلب الفلاحين لم يستطيعوا دفع هذه الأقساط، ووقعوا تحت أعباء ديون وأقساط مستحقة الدفع، وذلك بسبب السياسة السعرية وزيادة تكاليف الإنتاج. وما كان من الحكومة إلا أن تجدول مرة أخرى وبنسبة فائدة جديدة ٥،٥٪ في ٢٠٠٩/٦/١٧، وبطريقة الحساب التالية هذه المرة: من ٢٠٠٤/١/١ ولغاية ٢٠٠٩/٦/١٧ الرأسمال جديد × ٥،٥ ٪ نسبة الفائدة، ضرب عدد السنين، وهي ٥،٥سنة. والطامة الكبرى أنه بعد ٢٠٠٩/٦/١٧ أصبحت نسبة الفوائد ٨٪، بمعنى أن الحكومة ترهق الفلاح متعمدة، وبالتالي تضر بالعملية الإنتاجية. وبحساب بسيط تبلغ نسبة الفوائد إلى الرأسمال المستحق على الفلاحين الآن نحو \٣٥\ أو ٤٠٪ من الرأسمال، والنتيجة باختصار أن إنتاج فلاحي محافظة الحسكة سيذهب عملياً لخدمة الدين الحكومي!.

ثالثاً: اعتراف من الحكومة أيضا بأن الأقماح في محافظة الحسكة قد تضررت وتضرر الفلاح المنتج، الذي يعتمد في معيشته على الزراعة جراء الظروف المناخية التي أصابت حقول القمح بمرض الصدأ، وخاصة الطرية منها شام٦، وشام ٨، وانخفض الإنتاج على أقل تقدير ٥٠ بالمائة، وفي بعض المناطق أكثر من ذلك، وهذا الإنتاج لا يغطي ٧٥ ٪ من المصاريف. والسؤال الذي يطرح نفسه: هل معالجة أوضاع الفلاحين في محافظة الحسكة في ظل أوضاع كهذه، وفي ظل الظروف المناخية السيئة وتدني الإنتاج هي في جدولة الفوائد وخسائر الفلاحين باهظة؟

إن تعب سنة كاملة ذهب هباء، فكيف سيبدأ الفلاحون الدورة الجديدة لمتابعة زراعة أراضيهم؟ أسئلة مهمة لم تجب الحكومة عنها..

كان حرياً بالحكومة لو أرادت حقاً دعم العملية الزراعية والفلاحين وتثبيتهم بالأرض والحد من الثالوث المشؤوم (الفقر والهجرة والبطالة) التي باتت العناوين البارزة في المحافظة، أن تعمل اليوم وقبل الغد على إلغاء هذه الفوائد، وإلغاء جزء من الديون المستحقة على الفلاحين لأن هذه الفوائد بالأصل كبيرة، ولا تنسجم مع أوضاع فلاحنا، وتتناقض مع عملية دعم الزراعة والإنتاج الزراعي. ومن المنطقي أن تكون الفوائد /٠/ أو /١/ بالمائة لأن أغلب البنوك العالمية فوائدها بهذه الحدود، وليس ٨ ٪ الشيء الذي يطالب به الفلاحون، أي أن إلغاء الفوائد لا يغطي الخسائر التي مني به الفلاح خلال هذا الموسم.

إن تنمية المنطقة الشرقية بحاجة إلى إجراءات عملية على ارض الواقع لا إلى إجراءات ترقيعية، وخير مثال طريقة احتساب الفوائد التي تشبه لغز الشيطان، فمن واجب الحكومة العمل لتحسين المستوى المعيشي للناس وخاصة الفلاحين، فإذا كان الفلاح بخير كان الوطن بخير، والسؤال الموجه إلى الحكومة اليوم: هل رفع الدعم عن مادة المازوت يخدم العملية الإنتاجية؟ هل زيادة نسبة الفوائد على القروض التي تقدمها الدولة للفلاح تخدم العملية الإنتاجية؟ هل زيادة أسعار الأسمدة تخدم العملية الإنتاجية، وهي مكدسة بآلاف الأطنان في العراء الآن، بينما الباب مفتوح على مصراعيه للتجار، وما يستوردونه ارخص من المنتج الوطني؟

نعتقد أنه من غير المنطقي أن تعلق الحكومة واقع الزراعة على مشجب الظروف المناخية فقط، وإذا كان الجفاف بالمعنى الطبيعي قد لعب دوراً كبيراً في تراجع الإنتاج الزراعي، فان الجفاف والتصحر الذي أصاب ضمائر أصحاب القرار الاقتصادي لعب دوراً لا يقل عن الظروف الطبيعية في ما آل إليه واقع القطاع الزراعي وواقع الفلاحين.

إن أغلب الحكومات في دول العالم إذا ما ألمت كارثة طبيعية أو ظروف جوية استثنائية موقعة أضراراً بالغة بالإنتاج الزراعي بشقية النباتي أو الحيواني، تتكلفل بتعويض الفلاحين عن الخسائر، بل وحتى تقدم جزءاً من الأرباح للمتضررين كي يستطيع الفلاح مواصلة العمل في الأرض، لاسيما وأن الأمن الزراعي مرتبط بالأمن الاجتماعي الذي يشكّل بدوره جزءاً من الأمن الوطني لكل الدول، وتجربة العديد من هذه الدول ماثلة أمامنا.. وبهذه المناسبة نذكر بأن النيران التهمت مساحات واسعة من مزروعات الفلاحين والمزارعين في أنحاء عديدة من قرى المحافظة هذا العام، ومن واجب الدولة تعويضهم، وليس التغافل الكلي عن كل هذه المآسي المتزامنة.

■ **القامشلي - مجدل دوكو**

لا تعويض للفلاحين المنكوبين.. وحظ أوفر للوطن

◄ **يامن طوبر**

يبدو أن الفريق الاقتصادي أدار ظهره نهائياً لغالبية المواطنين، وخصوصاً الفلاحين، وبالمقابل ما يزال يهتم بفئة محدودة جداً من ذوي الحظوة والنفوذ الذين استولوا ويستولون على أكثر من ٨٠٪ من الأرباح على حساب لقمة الشعب السوري، هؤلاء المستثمرون والتجار وشركاؤهم في بعض مراكز القرار الاقتصادي يسرحون ويمرحون، بينما القوى المنتجة تئن تحت ثقل آلام السياسات الاقتصادية المهلكة.

وبالرغم من أن هذا الفريق أثبت فشله مرة تلو الأخرى، إلا أنه لم يقدم اعتذاره لمن تضرروا من تطبيق سياساته الاقتصادية، وهو بذلك يمعن في المضي نحو مراميه النيوليبرالية متجاهلاً ضحاياه الذين وصل بهم الأمر حد الجوع.. لقد تجاهلت هذه السياسة نداءات الاستغاثة وصرخات الفلاحين وممثليهم في التنظيم الفلاحي عبر مطالبهم بالتعويض عليهم عن الأضرار التي أصابتهم خلال الموسم المنصرم من صقيع وأمراض اجتاحت محصول القمح مما أثر سلباً على الإنتاج وتدهوره إلى أدنى مستوى له منذ عشرات السنين، على عكس ما توقعت وزارة الزراعة بأن الموسم الحالي سيكون الأفضل في سورية، وسيفوق إنتاج السنوات السابقة..

وبعد أن أنكرت الوزارة مسؤوليتها عما حصل من خلال عدم تعاملها مع الأمراض الفتاكة بفاعلية ومسؤولية، جاء الإقرار غير المباشر عن هذه المسؤولية عبر تعميمها إلى اللجان الفرعية في المحافظات لإعادة تقييم الأضرار، ليس ليصار إلى تعويض الفلاحين عن الأضرار، وإنما لتأجيل ديونهم إلى مواسم قادمة، وكأن الحال سيكون أفضل مع ظروف إنتاج لم تتغير؟! والحقيقة أنه طالما الأسباب ما تزال قائمة فإن النتائج ستكون نفسها مع بعض الاستثناءات الخاصة بالعوامل الجوية، أي أن غلاء مستلزمات الإنتاج هو العنصر الرئيس من ضمن الأسباب المؤدية إلى خسائر الفلاحين، فإن بقي الأمر على حاله فلا يتوقع المزيد من النتائج المرضية.

والوزارة إذ تقر بان الأضرار ليست ٨٪ كما جاء على لسان وزير الزراعة، بل هي حسب مديريتي الزراعة في الغاب وحماه، وصلت إلى حدود ٦٠٪- قسمي شطحة والزيارة ٥٨٪، فبقي على الوزارة ومن ورائها الحكومة تحمل مسؤولياتها إزاء الفلاحين الذين تضرروا عندما لم تقم الوزارة بمكافحة مرض الصدأ و شركاه ، ولم تسع إلى معالجته في مراحله الأولى بل قامت بتوجيه الفلاحين إلى الاستسلام للأمر الواقع (فالج لا تعالج) في حين كما يقول الخبراء في هذا المجال كان من الممكن التخفيف من أضرار إصابة محصول القمح عبر كشف المرض والسرعة في مكافحته وكما أثبتت التجربة ان هذا ممكن لأن هناك من الفلاحين من قام بالمكافحة في طورها الأول ونجح في ذلك. إذاً الوزارة تتحمل مسؤولية تقاعسها وعلى ذلك تتحمل نتائج ذلك من التعويض على الفلاحين، فقد جاءت التوصيات التي رشحت عن اجتماعات اللجنة الفنية التي ترأسها وزير الزراعة مخيبة للآمال ومحبطة لعزيمة القوى العاملة من الفلاحين الكادحين الذين بحت حناجرهم بعد طول صراخ مطالبة بالتعويض كي يستطيعوا الاستمرار بحياة كريمة تحاشيا للذل والتشرد «طلبت وزارة الزراعة من اللجان الفرعية في المحافظات إجراء تقييم للموسم الزراعي الشتوي وتحديد معدل الأضرار تمهيداً لجدولة الديون في حال كانت الأضرار قد تجاوزت ٣٠٪»، إلا ان الحكومة مازالت تشيح الوجه عن أخاديد الشقاء المحفورة في وجوه الفلاحين، وتدير ظهرها ميممة وجهها شطر طلعة الوجوه البهية لرجال الأعمال الذين قطعوا بابتساماتهم المخادعة أرزاق المواطنين بشرائحهم المختلفة.

إذاً، الحكومة تمني النفس بالوجه الآخر ومن وراءه من المستثمرين الأجانب الذين لن يأتوا لتأسيس مشاريع يعول عليها في تنمية الاقتصاد الوطني الحقيقي ورفع مستوى المواطنين المعاشي، وبدلاً من أن تتحمل مسؤوليتها عن الجانب الذي يخصها سواء باكتشاف المرض ومعالجته في الوقت المناسب، أو باستنباط البذور المقاومة لمثل هذه الأمراض، راحت توهم الجميع بأن لا جدوى من المكافحة، وما زالت الحكومة تعمل بفتور تام على تمييع المصيبة التي حلت بالفلاحين والاقتصاد الوطني، عبر التخفيض التدريجي لسقف مطالب الفلاحين من التعويض التام عن الأضرار التي لحقت بمحصولهم، إلى الوعود بتعويض جزئي بإعفاء الفلاحين من ثمن البذار والأسمدة لهذا الموسم، وصولاً إلى الحد الأدنى المتمثل في جدولة الديون المستحقة للمصارف الزراعية، وانتهاء بجدولة ٥٠٪ من الديون على مدار ثلاث سنوات للمحافظات التي تراوحت نسبة الأضرار فيها بين ٣٠-٥٠٪، حتى هذه خضعت لشروط معينة.. أما في حال تجاوزت الأضرار ٦٠٪ فتجدول الديون المستحقة على ثلاث سنوات. والمعلوم جيداً أن الأضرار تجاوزت هذا الرقم ولكن الجهات المعنية لن تقر بذلك.. فيا لهذه المكرمة! فليهنأ الفلاحون بهذا الدعم... وحظ أوفر للوطن.

■■

الفلاحون الباعة يملؤون أرصفة المدن!

هناك نسبة متزايدة من الفلاحين باتت مضطرة اليوم إلى تسويق منتجات حقولها وبساتينها بنفسها، والسبب هو تحكم تجار الجملة الاحتكاريين بأسعار المنتجات الزراعية، وفرضهم على الفلاحين أسعاراً زهيدة لقاء محاصيلهم، قد لا تغطّي في كثير من الأحيان تكاليف الإنتاج.

إن جولة سريعة على الكثير من الأزقة والشوارع الفرعية في أحياء معظم المدن، وخاصة في العاصمة، تظهر التزايد الواضح في أعداد الفلاحات والفلاحين الذين يفترشون الأرصفة عارضين منتجات حقولهم من ثمار وخضار.

لكن المؤلم أن هؤلاء يضطرون للانتقال من مكان إلى مكان، ومن شارع إلى شارع هرباً من دوريات الشرطة والتموين والبلديات، وقد يدفعون معظم أرباحهم كأتاوات لرجال السلطة التنفيذية ليكفوا بلاءهم عنهم. وهكذا فإن الكثيرين منهم يعودون في معظم الأحيان إلى قراهم خاويي الوفاض، أو حسب توصيف المثل الشعبي البذيء: «محل ما (.) شنقوه». وتضيق الحلول أكثر فأكثر. فماذا بعد؟!

الانتقام من الفلاّح!

◄ **جهاد أسعد محمد**

استولى التجار والسماسرة والمضاربون خلال «فورة» العقارات المصطنعة التي تأججت خلال العامين ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في مختلف المحافظات السورية، مستغلين حاجة الفلاحين والمزارعين للسيولة المالية لتسيير شؤونهم المتعثرة بعد أن أنهكتهم وخذلتهم بالتوازي، السياسات الزراعية المتبعة من جهة، وتقلبات المناخ من جهة أخرى، ما اضطرهم للتخلي عن أجزاء كبيرة من حقولهم لمتموّلين لا تشكّل الأراضي الزراعية بالنسبة إليهم سوى فرصة كامنة قليلاً أو كثيراً لتحقيق المزيد من الإثراء.. ولعل أبرز المظاهر السريعة التي أنتجتها هذه الظاهرة هي تحول قسم متزايد من المساحات المستولى عليها لغرض المضاربة من بقاع خضراء وحقول حنّائية إلى فياف جرداء رمادية، ومن يعبر الآن الكثير من الطرق الفرعية في محافظة واحدة أو بين محافظتين، يكتشف أن نسبة كبيرة من الأراضي التي انتقلت ملكيتها من يد فلاحين إلى يد مضاربين قد مرّ عليها حول أو حولان دون حرث أو بذر أو حصاد.

ومما يبعث على الأسى والقلق أن الأموال القليلة التي حصل عليها (مؤقتاً) بائعو أراضيهم، سرعان ما عادت إلى جيوب من دفعها (مؤقتاً)، إذ التهمتها نيران التضخم بصورة دراماتيكية مخطط لها بدقة، دون أن تحقق للفلاحين معظم الأغراض التي كانوا يتوهمون أنهم سيحققونها، وهكذا اكتشف من تخلى عن أرضه بعد فوات الأوان أن خسارته باتت مضاعفة، فقد ضاعت الأرض الموروثة عن الأجداد بالتخلي القسري عن ملكيتها، وذهبت معظم أموال بيعها هباء في حمأة الغلاء المتصاعد.. (ألا يذكّرنا ذلك بخطة كارثية مارسها آخرون محترفون في الماضي القريب).

مرّ زمان كان الفلاح فيه يتعرّض لشتّى أنواع الظلم والاضطهاد والعدوان.. فمن جهة كانت سياط الإقطاعيين تجلده ليل نهار، وتقاسمه ثلاثة أرباع لقمته وأرضه، ومن جهة أخرى كان عرضة دائمة للقسر والقهر الاجتماعي سواء من فرسان ورعاة البادية عبر الغزو والنهب واعتداء الماشية على زرعه، أو من شرائح متشوفة ومتسلطة من سكان المدن عبر التعالي عليه والاستهزاء منه وشراء منتجه بأبخس الأثمان، ثم جاء الإصلاح الزراعي بعد نضال فلاحي مرير ليعيد له بعض حقوقه وينصفه ولو جزئياً، اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، فانتعش الفلاح وانتعشت الزراعة نسبياً، وانعكس ذلك خيراً عميماً على المجتمع عموماً.. وحسب الفلاح أن ليالي اضطهاده قد زالت إلى غير رجعة.

لكن الرياح السوداء أبت إلا أن تهب مجدداً بعد وصول الأفكار النيوليبرالية إلى عقر دار القرار الاقتصادي، فتخلت الحكومة رسمياً عن دورها الرعائي الذي كان يتآكل ببطء طوال عقود، وها نحن اليوم نشهد انقلاباً حقيقياً بتسارع كبير وباطراد مريب على قيم الإصلاح الزراعي ونتائجه تخطيطياً وإجرائياً وتشريعياً، وبالتالي لم يبق أمام الفلاحين إلا أن يهبوا مجدداً للدفاع عن مصالحهم التي يجاهر أعداؤهم الطبقيون التاريخيون بنيّتهم في تجريدهم إياها بعد أن أمسكوا مجدداً أو كادوا، بزمام المرحلة..

إن محاولات «الانتقام» من الفلاح السوري تجري اليوم على قدم وساق، وقد بدأت بصورتها المعاصرة جداً برفع الدعم عن الزراعة من خلال رفع تكاليف الإنتاج الزراعي من طاقة وأسمدة ومبيدات ومعدّات والتي لم يقابلها رفع سعر المنتج في الحقل، ثم خطت خطوة مفصلية بفتح الأسواق المحلية أمام المنتجات الزراعية الوافدة، ثم تم تتويج الخطة المحكمة بالاحتيال على الفلاحين لبيع أراضيهم تحت ضغط الفاقة التي أصابتهم نتيجة الخطوتين السابقتين..

اليوم يفتخر قسم من الملأكين السابقين بأنهم استرجعوا معظم الأراضي التي كانت مقتطعة لهم قبل الإصلاح الزراعي، وهناك قسم آخر لا يخجل من التنظير العلني أن الإصلاح الزراعي كان خطأً فادحاً ويجب أن تعود الأمور إلى سابق عهدها، دون أن يرد عليه أحد ممن يدّعون استمرارهم بتمثيل مصالح «جماهير الفلاحين».. أما الفلاح المصر على التمسك بأرضه وبالزراعة حتى الآن، فإنه كالقابض على الجمر.. يحترق، ويذوي، ويجوع، وليس هناك من يناصره بالأفعال.. لا بالأقوال والشعارات المهترئة.

mjihad@kassioun.org ■

برسم وزير التربية والتعليم
نجاح.. مع وقف التنفيذ

وصلت إلى قاسيون الرسالة المطلبية التالية، نرجو من السيد وزير التربية والتعليم أن يقرأها ويأخذها على محمل الاهتمام والمتابعة الجدية.
تقول الرسالة:

«أنا الطالب فيصل رضوان الشهابي، سجين في سجن حلب المركزي، محكوم عليّ ١٢ سنة، وقد تقدمت إلى امتحان شهادة الثانوية العامه الفرع الأدبي برقم اكتتاب /١٥٧٨٤/ لعام ٢٠١٠، وقد نجحت بمجموع ٢٣٣ علامة علماً أني كنت قد تقدمت السنة الماضية إلى شهادة التعليم الأساسي ونجحت بمجموع قدره ٢٤٦. بعد أن تم إعلان نتيجة نجاحي بالثانوية تفاجأت بأنه تم حرماني من الشهادة، بالإضافة لحرماني من التقدم لامتحان الثانوية لمدة سنتين بسبب تقرير شغب قد تم رفعه من جانب رئيس مركز امتحان السجن، وعند مطالبتي بمشاهدة التقرير تبين أنه ليس لي اسم فيه.
إنني أتوجه الآن إلى كل إنسان عنده ضمير وإنسانية لينظر في وضعي كوني سجيناً من ٦ سنوات، وعندما حاولت إصلاح نفسي أتفاجأ بظلم في حقي. لقد تعبت واجتهدت، لكنني بسبب أشخاص ليس عندهم سلوك قويم ها أنا ذا أحرم من نجاحي ومن إعادة تقديمي لامتحان.
إنني أناشد أصحاب الضمائر للوقوف بجانبي ومساعدتي كوني ليس لي أحد غير الله وأصحاب الحق. أناشدكم بالله العظيم أن تنظروا بأمري بأسرع وقت ممكن لإظهار الحق حتى أتمكن من التقدم إلى المفاضلة في الجامعة. أرجوكم».

■■

قانون تنظيم مهنة المحاماة الجديد.. أين التحديث والتطوير؟

لابد من الحديث عن قانون تنظيم مهنة المحاماة رقم ٣٠ لعام ٢٠١٠ الذي صدر أخيراً عن مجلس الشعب، لأنه شكّل خيبة أمل واضحة وصفعة للمحاماة، تكاد أن تثلم العدالة، إذ لا تجديد ولا تطوير ولا تحديث، وقد تبين أن القانون السابق ببعض مواده أفضل لمهنة المحاماة من القانون الجديد.

ففي عام ٢٠٠٧ عقد مؤتمر استثنائي في مدينة حماة لمناقشة وتعديل قانون مهنة المحاماة رقم ٣٩ لعام ١٩٨١، لأنه منذ ثلاثين عاماً لم يطور أو يعدل، وفي المؤتمر تم اقتراح تعديل خمس وخمسين مادة من أصل ١١٤ مادة، والتي هي بمجملها تؤلف قانون تنظيم مهنة المحاماة، ورفع هذا المشروع وتعديلاته إلى الجهات المختصة من وزارة عدل ومجلس وزراء وقيادة قطرية ومجلس الشعب، لما لهذا القانون من دور مهم وأساسي في مفاصل العدالة، ولمكانة نقابة المحامين ورياديتها في المجتمع والدولة. إلا أنه صدر منقوصاً وغير ملبٍ لطموحات الزملاء المحامين، بل لقد ولد ميتاً. والسؤال إذا كان صدور القانون قد تم بعام ١٩٨١، وتم تعديله عام ٢٠١٠، فمتى يعدل هذا القانون الجديد بشكل مناسب وفي أي عام؟ هل بعد نصف قرن؟ فقد تم تعديل ما يقارب عشرة مواد منه وهي مواد عادية وغير مهمة وجاءت مخالفة لمشروع التعديل، وهذا التعديل من خارج المقترحات التي أوصى فيها المؤتمر العام بمدينة حماة!!.

فمثلاً، المادة ٩ فقرة ٣/انتساب إلى نقابة المحامين، لا يتجاوز ٤٥ سنة، هذا في النص القديم واقترح تعديل هذه المادة إلى ٤٠ سنة، وفي القانون الجديد صدر المادة ٩-فقرة ٣ الانتساب إلى نقابة المحامين غير متجاوز سن الخمسين (والذي تابع نقاش مجلس الشعب لقانون تنظيم مهنة المحاماة رأى العجائب، فمثلاً هذه المادة طرح بعض أعضاء مجلس الشعب أن يكون المنتسب إلى نقابة المحامين لا يتجاوز الستين، وفي المقترح من اللجنة ألا يتجاوز الأربعين، ولدى التصويت والنقاش يتدخل رئيس مجلس الشعب ويقول بالحرف الواحد: نقسم البيدر بالنصف بين الستين والأربعين، ليقترح خمسين ويوافق عليها أعضاء المجلس!! هذه المناقشات في قبة مجلس الشعب، وليست في مكان آخر، فأين الأسباب الموجبة لهذا التعديل؟.

لقد أصبحت نقابة المحامين بهذا القانون الجديد مأوى للعجزة والمتقاعدين والعاطلين عن العمل، ولكل من حمل شهادة الحقوق، فالقانون القديم صدر عام ١٩٨١ وفي ظل ظروف صعبة وقاسية على البلاد تعرض خلالها بلدنا إلى محاولات من بعض المندسين لتفرقة الوحدة الوطنية وضرب البلاد والعباد، لذلك صدر القانون في وقت عصيب، وكان لزاماً على الدولة أن تتشدد آنذاك، وتصدر قانون مهنة المحاماة لما لها من دور طليعي وقيادي في المجتمع والدولة، فكان القانون رقم ٣٩ لعام ١٩٨١ والذي شدد على هيبة الدولة، وقد يكون مناسباً للظروف التي نشأ فيها، فنص ببعض مواده مثلا المادة ١٠٧ يجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء أن يحل مجلس النقابة ومجالس الفروع.. وهذا القرار قطعي لا يقبل لأي طريق من طرق المراجعة أو الطعن.

والمادة ١٠٨ تخول رئيس مجلس الوزراء بعقد مؤتمر وتشكيل نقابة محامين من مجلس وفروع. هذه المواد غير قانونية ولامنطقية في الوقت الراهن، فليس من المعقول منطقياً وعقلياً أن يحل رئيس مجلس الوزراء نقابة كاملة بمجلسها

وفروعها بقرار أو توقيع منه بالرغم من أن هذا المجلس والفروع منتخبون ديمقراطياً من الزملاء المحامين أعضاء الهيئات العامة.. هذا ظلم وإجحاف بحق نقابة المحامين أعرق النقابات في سورية، نقابة تدعي الدفاع عن المظلومين وتفقد حقها وحريتها.

نحن في عام ٢٠١٠ ولسنا في عام ١٩٨١، وهذه المواد وما شاكلها يجب أن تلغى نهائياً من كافة القوانين والأنظمة لأنها أصلاً مخالفة للقانون والدستور.

المادة ١٠١ لجنة الشطب كانت مؤلفة من رئيس قاض وقاضيين أعضاء ومحاميين أعضاء، أي ثلاثة قضاة ومحامين، مهمة هذه اللجنة مناقشة الطعون لشطب المحامين وفصلهم من النقابة.. اقترحنا تعديلها بقاضيين وثلاثة محامين باعتبار أن عمل هذه اللجنة من صلب واختصاص عمل النقابة، وعلى مبدأ أهل مكة أدرى بشعابها، إلا أن هذه المادة لم تعدل وبقيت على حالها..

طلبنا في المؤتمر الاستثنائي لتعديل قانون مهنة المحاماة جعل مدة التمرين ثلاث سنوات بدلاً من سنتين /مادة٢٥/ وذلك للحد من التسجيل في النقابة إلا أن هذه المادة لم تعدل.

طلبنا تعديل المادة ٤٠/٥١/ ينتخب مجلس الفرع لمدة أربع سنوات وإضافة لا يجوز تجديد انتخاب أي عضو منهم أكثر من دورتين متتاليتين، وهذا بالنسبة للمادة ٤٠ أيضاً المختصة بمجلس النقابة.

عدلت هذه بإضافة: ينتخب مجلس الفرع والنقابة لمدة خمس سنوات...

طلبنا تعديل المادة٣٤ فقرة ٨/(...) إقرار النظام الداخلي والمالي ونظام التمرين والأنظمة المتعلقة بصناديق التعاون والإسعاف والمكاتب التعاونية والأنظمة المركزية الأخرى المقترحة من مجلس النقابة، وتعتبر هذه الأنظمة نافذة بعد تصديقها من وزير العدل..) كان المقترح إضافة (من تاريخ صدورها تعتبر هذه الأنظمة نافذة وتشطب باقي الفقرة، إلا أن هذه المادة لم تعدل فلماذا؟

المؤتمر العام لنقابة المحامين هو أعلى سلطة في النقابة وليس من المعقول والمنطق أن كافة قراراته المالية والإدارية والتنظيمية لا تعتبر سارية إلا بعد أن يتم تصديقها من وزير العدل..

أما عن مشروع قانون تعديل الرسم الإضافي، فإن طوابع دور المحاكم زادت ألف بالمائة، على أساس أن طابع دور المحاكم يعود ريعه لإصلاح دور المحاكم وإنشاء محاكم جديدة بأبنية جديدة، فطابع الليرتين أو الثلاثة أصبح ٥٧ ليرة، وإن استئناف قرار التنفيذ يكلف ١٠٠٠ل.س، ودعوى مخاصمة القاضي تكلف أكثر من عشرين ألف ليرة، وإن تصوير أية ورقة بطابع ٥٠ ل.س... هذه الظاهرة خطيرة وقد أصبح المواطن يصرف على الدولة والحكومة ووزارة العدل التي هي من أغنى الوزارات والتي أخذت تفرض رسوماً وطوابع على المتداعين المواطنين لتبني قصور محاكم وتفرض لصيقة على المواطن لتزيد راتب القاضي.. فأين ميزانية هذه الوزارة؟

ووزارة المالية أرهقت كاهل المواطن بقيمة طوابعها ورسومها، وكأن المواطن هو الذي يجب أن يملأ خزينة الدولة؟ وهل ستفرض وزارة الصحة مستقبلاً طابع صحة لبناء مشافي؟ ووزارة التربية طابع لإنشاء مدارس، والوزارات الأخرى تفرض طوابعها أسوة بوزارة العدل العتيدة، حتى يصبح المواطن هو الذي يصرف على الحكومة؟..

■ المحامي رياض الهفل

أيها الماء

ليس فساد الملح وحده ما يخيف، وهنا على هذه الأرض الطيبة التي كبرت فيها عقولنا وأجسادنا ثمة فساد من نوع آخر، أو على الأدق فساد مادة تشكل ثلاثة أرباعنا، واستمرار فسادها سيصنع بوابة جديدة لموتنا، موتنا القادم من أفواهنا.

صنعنا بإهمالنا وقسوتنا بوابات موت اعتدناها، لم يعد مفاجئاً الموت بجلطة دماغية، أو سكتة قلبية، ولا الموت مما نستنشق عبر رحلتنا في الشوارع، المتنزهات، فالهواء المسموم يسد علينا التنفس، ولا الموت مما نأكل من أرضنا الملوثة بما صنعناه بأيدينا، أيدينا الملوثة بالقسوة، والجشع، نسقي ما نأكل مما نطرح بحجة الشح، وعدم رضا الله، فالماء الأسود يغطي وجه الأرض الخضراء في الغوطة، وبساتين كفرسوسة، وصولاً إلى نهايات بردى في بحيرة العتيبة التي لم يصلها الماء منذ أكثر من عقد.

رمينا على وجه الأرض كل سمومنا، دفعنا المال المبهر إلى صناعة مستقبل مسموم لذريتنا المتهالكة من قلة النقاء، وضعف العود، تكاثرت فضلات الدبّاغات، ومعامل الرخام في طريق النهر حتى صارت هي النهر، وتآكلت البساتين، ولم يعد الطريق المسقوف بالشجر سوى شارع إسفلتي ينفث الحر، والخريف الذي كان يفرش جوانب الطريق بالورق الأصفر صار يفرشها بالغبار، تغيرت ملامح الطرقات والأماكن، عشر سنوات مرت قاحلة، عشر سنوات أخيرة صنعت بقوة إهمالنا، وبعض الشح وجهاً جديداً لمشاويرنا، لفصولنا التي ضاعت، فلا الشتاء شتاء، والصيف الصحراوي مستقر لنا.

الماء الذي كان غناءنا وبردنا، وعين الفيجة التي كانت أغنية في كل الشام، وكانت مقصداً للعرب الهاربين من القحط والشمس، إلى نسمة في وادي بردى، الفيجة وبقين تنحسران إلى حدود الغياب، والسواقي والأنهار القروية والينابيع صارت قصصاً نرويها، هنا كان ينفجر نبع ماء، هنا كان النهر لا يكف عن السير في الصيف والشتاء، هنا غسلنا لسنوات تعب أقدامنا وروحنا، هنا على ضفاف بردى قرب سينما دمشق رمت حبيبتي رسائلها، وفي الطريق إليها سرت مع بردى وتحت ظل الشجر الذي يصنع سوقاً مسقوفاً من الحب، هنا كل مشاوير أبناء دمشق، هنا صنعوا (التبولة، الفتوش)، ورائحة اللحم المشوي تجعل من يوم الجمعة كرنفالاً، ورائحة البطيخ توحي بصيف بارد لروح ملتهبة..الآن بعد سنوات قسوتنا..أقسم أننا هنا أضعنا طقوسنا في حلقة المال والفساد.

الماء فسد الآن، ويذكر موقع الكتروني سوري أن خزانات المياه التي تروي قرى كثيرة في اللاذقية تعج بالأفاعي والضفادع، وأن حجم الطمي تجاوز المتر فيها، أين من يأخذون الرواتب والحوافز، والساهرون على مائنا المسفوح، ويتفوهون بعبارات العمل، والفعل، والشبكات الجديدة، وإيصال الماء إلى البيوت، وفي نهاية الشهر يكتبون الفواتير ثمناً للماء الملوث، الماء القاتل؟

في ريف دمشق جددت الشبكات، القساطل القديمة التي نخرها الزمن والماء عاجزة عن الحياة، حفرت كل شوارع الريف، وقدم اليابانيون القروض والمنح، واشتغل الآلاف من العمال، واستفاد المتعهدون من المال المعد لأفواهنا، وتحمل الناس الشوارع الترابية، غبار الصيف، أمراض الصدر، كرمى لماء غير ملوث، لماء جديد.

ماذا كانت النتيجة؟ لم تصل المياه إلى أماكن كان من المقرر أن تشرب، انحبس المطر، خابت الفكرة، لكن ما بأيدينا هو أن بعض هذه الشبكات نفذت كصفقات، أسرع زمن، أبخس بضاعة، أكثر ما يمكن من الربح، وعلى الأرض مياه تختلط بالصرف الصحي، أوبئة، جوائح، وفي أحسن الأحوال تنفجر الشبكات الجديدة هنا وهناك.

ما نحتاجه في النهاية ليس ماء نظيفاً فقط، ماء ليس بفاسد، نحتاج إلى حساب كل يد تفكر بمالنا العام، هوائنا العام، ترابنا العام، كل ما نحن شركاء فيه، ليس من حق أحد أن يعتدي بجشعه على ما نملكه مجتمعين، لأن الندم الذي سيأتي بعد حين لن يجيب على سؤالنا الخائب: ما الذي فعله البعض منا بك أيها الماء؟.

■ عبد الرزاق دياب

هيبة الوظيفة العامة.. والمقاربات الناقصة

نجوان عيسى

تعد الإدارة العامة وأسلوب موظفيها في أداء عملهم المعبر الأبرز عن هيبة الدولة، كونها الحلقة التي تصل الدولة كشخص اعتباري بمواطنيها، والتي تنقل الدولة في وعي المواطنين من مفهوم مجرد، إلى فعل محسوس على أرض الواقع. ولذلك كان للإدارة العامة قوانينها الخاصة التي تنظم أساليب عملها وتحكم موظفيها وتصون هيبتهم عند التعامل مع الأفراد والمؤسسات الخاصة، ولحماية هذه الهيبة لا بد من وضع آليات دقيقة لانتقاء الموظفين على أساس الأهلية والتخصص، وبعيداً عن المحسوبيات والاعتبارات التي لا تمت للكفاءة بصلة، وكذلك آليات فعالة لمحاسبتهم، وقبل كل ذلك لا بد من ضمان مستوى معيشة لائق لهم، ووضع قوانين صارمة تحميهم أثناء أدائهم لمهماتهم.

هذا على المستوى النظري، ولكن على أرض الواقع فإن متابعة أي معاملة في الدوائر الرسمية السورية، تكفي لملاحظة حجم الفوضى والفساد في مؤسسات الدولة، ويبدأ الأمر من المعاملة السيئة للمواطنين من جانب عدد من الموظفين الرسميين، مروراً ببطء الإجراءات وتعقيدها، وانتهاء بالرشاوى والإكراميات التي يضطر صاحب المعاملة لدفعها. ويمكن القول إن الوظيفة العامة أصبحت فاقدة لاحترامها وهيبتها أمام شرائح واسعة من المواطنين في البلاد، وهو الأمر الذي يضع هيبة الدولة وسلامة أجهزتها على المحك.

غالباً ما تنتهي المعالجات النظرية لهذه الظاهرة إلى تحميل الموظفين المسؤولية عنها، وإلى اقتراحات بمحاسبتهم ومعاقبتهم على تجاوزاتهم واستهتارهم بالوظيفة العامة ودورها الحيوي. في حين جاءت محاولات المعالجة العملية التي تمت في ظل الحكومة الحالية والحكومات السابقة، مقتصرة على محاسبة بعض الموظفين الصغار هنا وهناك، أو محاولة التشدد في موضوع الالتزام بساعات الدوام الرسمي، أو الجولات المفاجئة التي غالباً ما يعلم بها الموظفون قبل موعدها بحيث تصبح فاقدة لجدواها كلياً. وأما المقاربة العميقة لهذه الظاهرة فإنها كانت ولا تزال شبه غائبة على المستويين النظري والعملي.

قبل الحديث عن محاسبة صغار الموظفين لا بد من القول إن مطالبة أي فرد بأداء واجباته كاملة في أي موقع كان، تتطلب أداء حقوقه كاملة على التوازي، لأن الواجب والحق عنصران متكاملان، فأداء الحق لصاحبه يوجب قيام الأخير بواجبه والعكس بالعكس. وهكذا فإنه في ظل الأجور المتدنية وظروف العمل السيئة، تصبح المطالبة بمحاسبة المقصرين فارغة من مضمونها، وخاصة أن الأجهزة القائمة على محاسبتهم مؤلفة بدورها من موظفين عامين، يخضعون للقوانين نفسها وشروط العمل نفسها والمناخ العام نفسه. وهكذا فإن معالجة المسألة عند صغار الموظفين معالجة غير مجدية دون شك، ولن تكون إلا معالجة انتقائية لا تفيد في محاصرة المشكلة وإنهائها.

ومن ناحية أخرى فإن المطالبة بوقف الفساد الصغير وقيام الموظفين بأداء مهامهم على أكمل وجه، في ظل استمرار صفقات الفساد الكبرى واستمرار حيتان الفساد في مواقعهم، هي فضلاً عن كونها مطالبة فارغة وغير واقعية، فإن فيها محاباة لكبار الفاسدين وتجاهلاً لجذور المشكلة الحقيقية، لأن فقدان الوظيفة العامة لهيبتها يبدأ أولاً من فساد كبار الموظفين وعدم إدارتهم الجيدة للعمل، لأنهم هم المسؤولون أولاً وأخيراً عن كيفية سير العمل في إداراتهم، وهم المسؤولون عن تأمين المناخ العام اللازم للمحافظة على قدرة الإدارة العامة على القيام بدورها الحقيقي في حياة البلاد.

يبدأ الحل إذاً بتطهير جهاز الدولة من الفاسدين الكبار، ومن ثم الاعتماد على تحويل فاقد الفساد إلى الخزينة العامة لتأمين دخول لائقة للموظفين تمكنهم من وضع جهودهم في مكانها الصحيح، وتمكن من اجتذاب الكفاءات الحقيقية للعمل في الوظيفة العامة. ومن ثم يمكن الاعتماد على الموظفين أنفسهم بعد تحصينهم من الفساد والاستهتار، في تعديل أساليب اختيار الموظفين الجدد، ومحاسبة المقصرين والفاسدين الصغار، على أن يترافق ذلك مع التعديلات التشريعية اللازمة للقوانين الإدارية.

لا شك أن تنفيذ عملية إصلاحية كهذه ليست بالأمر السهل، ولا شك أنها تتطلب قراراً سياسياً شاملاً، وجهداً مجتمعياً منظماً للحديث عن مقدماته وكيفية صناعته مقام آخر. إلا أن الاستمرار بالتركيز على نتائج المشكلة ومظاهرها السطحية، لن يقود إلا إلى المزيد من تعقيدها، والمزيد من حرف البوصلة عن وجهتها الصحيحة.

■■

توضيحاً للحقيقة حول مواقف الشيوعيين في سورية

لقد تعودنا أن نطالع بين حين وآخر نشرات لبعض قيادات الأحزاب الكردية إذا صحّ تعبيرنا، فيها تطاولٌ على الشيوعيين السوريين وتجنٍ فاقع وهش على تاريخهم ومواقفهم ومحـاولات فاشلة ويائسة لتحريف الحقائق.

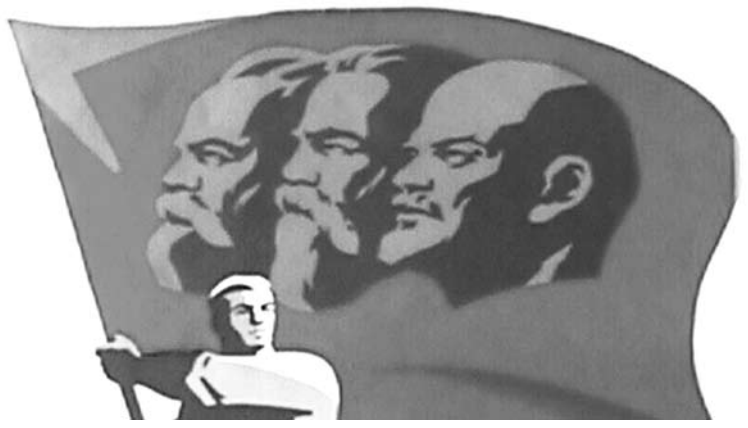

فبالأمس، في شهر حزيران المنصرم، وكالعادة، خرجت نشرة ما يسمى «بصوت الأكراد» وهي في الحقيقة صوت لبعض الأشخاص، لأن الكثيرين من أعضاء هذا الحزب لم يتبنوا مسؤولية ما جاء فيها الآن وسابقاً من مقالات ضد الشيوعيين السوريين، لتكتب:«إن الحزب الشيوعي بقي صامتاً، ولم يتخذ موقفاً مناصرا لقضيتنا، لا بل أنه لم يكترث بمطالب شعبنا، ولم يول أية أهمية لمقترحات رفاقه من غير العرب»، ولهذه الأسباب كما تدعي النشرة فإن العديد من الكرد أعلنوا انسحابهم من الحزب الشيوعي.

ليس من شيم الشيوعيين أبداً توجيه الاتهامات جزافاً أو اللجوء إلى الإساءات الشخصية كما لجأ إليها البعض، كما أننا لا ندعي يوماً احتكار الحقيقة ونحترم الرأي الآخر حتى إذا اختلفنا معه، مسترشدين بقول الرسول الكريم «خلاف أمتي رحمة»، وبقول إنجلس «النضال بين الآراء يقوي الحزب ويعافيه»، ولم نقل يوماً إننا معصومون عن الأخطاء، أو أن الشيوعيين كلهم ملائكة، فخلال ٨٥ عاماً من هذه المسيرة الطويلة من النضال لابد أن يكون هناك أخطاء وتقصير أو تأخر في اتخاذ الموقف اللازم أحياناً، وهذا أمرٌ طبيعي لابد أن يحدث مع أية حركة سياسية جدية، وكما هو معروف من يعمل لابد أن يخطئ.

كما لابد من القول إن الأحـزاب الشيوعية في جوهرها هي أحـزاب أممية طبقية وطنية، أي ليست أحزاباً تعمل في إطار قومية واحدة، لكن الأممية والطبقية لا تعني أبداً كما يحـاول أن يفسرها البعض عن قصد أو جهل، أن الشيوعيين يتغاضون عن الاهتمام بالقضايا القومية، فقد جاء في مقال هام للرفيق خالد بكداش بعنوان «الشيوعية والقومية» ما يلي: «إن الشيوعية لا تقضي على كيان القوميات، بل تحفظها وترقيها وتدفعها في طريق التطور والازدهـار، والأممية تعني مساواة الأمم والقوميات والإخاء بينها».

وقال الرفيق الراحل إبراهيم بكري في مقابلة مع مجلة دراسات اشتراكية عام ١٩٩٠ ما يلي: «إن الحقوق القومية الكردية والشركسية والتركمانية والآثورية وغيرهم من القاطنين في بلادنا، تدخل في الإطار التقدمي الديمقراطي لنضالنا، وتأييدها والدفاع عنها يخدم المصالح العامة لشعبنا».

وقال الرفيق حسين عمرو أمام رئيس الجمهورية الرئيس بشار الأسد أثناء زيارته لمحافظة الحسكة «ما أجمل قولكم يا سيادة الرئيس بأن الوطن لكل الوطنيين، ولكن في محافظتنا طبقت قوانين استثنائية ألحقت الضرر والغبن بأبناء المحافظة، وخاصة الكرد، وهؤلاء أبناء لهذا الوطن وجزء من نسيج المجتمع السوري، كلنا أمل وثقة بمعالجة هذا الضرر في ضوء مصلحة الوطن وبما يعزز من الوحدة الوطنية».

لقد جاء في أول وثيقة برنامجية للحزب الشيوعي السوري عام ١٩٣١ ما يلي: «يجب تحرير الجموع السورية بدون فرق بين الجنسيات والأديان...».

وأصـدر الشيوعيون السـوريون أكثر من بيان استنكاراً لجرائم صدام في مدينة حلبجة، ووجهت اللجنة المنطقية في الجزيرة نداءً إلى الفصائل الكردية المتقاتلة في العراق آنذاك لوقف الاقتتال بينهم. وتفنيداً لبعض الدعايات ضد الحزب الشيوعي السوفييتي حول الموقف من جمهورية مهاباد الكردية، قال القائد الكـردي الإيراني الراحـل عبد الرحمن قاسملو «هنـاك اعتقاد سائد في تاريخ حزبنا بعد فشل جمهورية مهاباد بأن السبب في فشل تلك الجمهورية هو السياسة الخاطئة للإتحاد السوفييتي تجاه إيران»، وقال: «إن السبب الأساسي في فشل جمهورية مهاباد يعود إلى المجتمع الكردي نفسه، أي إن السبب الأساسي لانهيار جمهورية مهاباد هو الضعف الداخلي للحزب وضعف قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني قبل كل شيء».

ومن لا يتذكر دور الشيوعيين السوريين في أهم المعارك الفلاحية ضد الإقطاع وبعض الآغاوات، وخاصة في منطقة الجزيرة؟ من لا يعرف «رفاعي» من قرية أبو راسين، و«عابد» من قرية علي فرو، و«ملا سليمان» من قرية «كري بري»، وإبراهيم سيفو من قرية تل خنزير، وصالح علي من قرية سفر، و«جميل مرعي» من دير الغصن و«سليمان حاج حسن» من قرية شدي، و«جمعة عزيز» من قرية كراصور، و«أحمد سلو وعبدالله القطب» من قرية نيف.. وغيرهم وغيرهم العشرات بل المئات من الشيوعيين رجالاً ونساءً من الذين قادوا هذه المعارك، وجرح بعضهم واستشهد البعض الآخر وعلى رأسهم الشهيد «حاج عمر هيواني».

وبالأمس القريب جمع الشيوعيون آلاف التواقيع، وشكلوا وفداً فلاحياً، وقابلوا الجهات المسؤولة في المحافظة وفي العاصمة دمشق وطالبوهم بإلغاء قـرار نـزع ملكية أمـلاك الدولـة من الفلاحين، وتجـاوب الكـثير من المسـؤولون مع مطالب الفلاحين، وأكدوا على العمل لإلغاء هذه القرار، ونشرت جريدة قاسيون العديد من المقالات في أعـداد متتالية التضامن مع الفلاحين ومطالبةً بإلغاء القرار المجحف بحق فلاحي الجزيرة.

لا توجد هناك حركة سياسية متجددة في العالم إلا ولديها منتسبون جدد، وفي المقابل أعضاء مستقيلون أو منسحبون، وهذا أمر طبيعي وفي الحـزب الشيوعي ومن خـلال نظامه الداخلي لا يمكن فرض العضوية، والأخـوة الذين تركوا الحزب الشيوعي وانضموا إلى الأحزاب الكردية ما لبثوا أن تركوا أحزابهم أيضا في وقت لاحق، والبعض تخلى عن السياسة بهدوء كالدكتور «نور الدين زازا» والأسباب ليست كما يدعون نتيجة مواقف الحزب الشيوعي من القضية الكردية، وإلا لماذا تركوا أحزابهم الكردية ومن ثم شتموا قياداتهم؟ وهل حزبُ كاتب المقال بعيدٌ عن هذا الواقع وخاصة بعد وفاة قائده المرحوم الأستاذ نذير مصطفى والذي كانت لنا معه علاقات جيدة وحميمة؟، وهناك بعض الشيوعيين ومن أصول عربية تركوا الحزب الشيوعي، وادعوا أيضا أنّ الشيوعيين لم يهتموا بالقضايا القومية العربية كـ«إلياس مرقص» مثلاً..

أما حول التحالفات، نعم تحالفنا ونتحالف مع الكثير من القوى الوطنية والتقدمية داخل الجبهة الوطنية التقدمية وخارجها، وخاصة مع الرفاق في حزب البعث العربي الاشتراكي، وذلك منذ أواسط الخمسينيات وحتى الآن، وتجمعنا معهم الكثير من المواقف الوطنية، وخاصة الموقف من الامبريالية والصهيونية والرجعية، ولكن هذا لا يعني أبداً أننا متفقون على كل شيء، فهناك تباين حول الكثير من القضايا الفكرية وبعض القضايا الداخلية، وهذا أمرٌ طبيعي وسليم ولا يؤثر على تحالفنا ومواقفنا المشتركة، والجميع يعلم وكاتب المقال يعلم جيداً، ولا نريد أن نذكر أن الكثير من القيادات الكردستانية تحالفت مع ألد أعداء القضية الكردية، من صدام وحتى الأمريكان، وكانت تبرر مواقفها على الدوام على اعتبارها ضرورات مرحلة، والسؤال هو أليس للشيوعيين كذلك الحق في إيلاء تلك الظروف المرحلية ضروراتها واستحقاقاتها؟.

إن الكثير من المثقفين الكرد وغير الكرد يشجبون مثل هـذه المهـاترات والاتهـامـات الظـالمة ضد الشيوعيين السوريين وضد تاريخهم النضالي المجيد.

كفى اتهامات وكفى تحريفاً للحقائق، فإن هذه الأباطـيل لم تعد تنطلي على أحـد مـن أبناء شعبنا السوري، لكن على ما يبدو إن الموقف من الشيوعيين السوريين لدى البعض وهم قلة، هو موقفٌ طبقي، وهـؤلاء ليس بإمكانهم أن ينسوا كيف وقف الشيوعيون إلى جانب فلاحي قراهم من الكرد ضد مظالم أقربائهم من الآغاوات.

فنحن الشيوعيين كنا ولا زلنا نمد يدنا بصدق إلى كل القوى الوطنية والتقدمية من أجل خدمة بلدنا وشعبنا ومواجهة الأخطار الخارجية، وخاصة التهديدات الأمريكية والصهيونية، ولكننا في الوقت نفسه لا يمكن لنا السكوت عن أية إساءة لتاريخنا ومواقفنا لأنها إساءة إلى الحقيقة والواقع وأبناء شعبنا يعلمون ذلك جيداً، وإننا نتابع نضالنا بالرغم من كل الصعوبات في سبيل وطنٍ حر وشعب سعيد.

■ **عزيز عمرو - قامشلي**

برسم رئاسة مجلس الوزراء

أوامر من فوق!!

يزداد في الآونة الأخيرة استخدام الجملة الشهيرة «الأوامر من فوق» لتمرير قرارات جائرة بحق الشرائح الشعبية الفقيرة، وهذا ما حدث مع باعة البسطات في مدينة الحسكة عندما حاول المستثمر المدعوم «من فوق» أن يفرض عليهم وعلى البلدية ما يريد، ومنذ أسبوع وبموجب «أوامر من فوق» أيضاً استطاع مستثمر آخر أن يُبعد نحو ٨٠ ميكروباص من خدمة إحدى خطوط خدمة النقل الداخلي في مدينة القامشلي إلى خارجها ضارباً عرض الحائط مصالح عشرات الأسر وواردات البلدية، فالضرائب التي تفرض على أصحاب البسطات والميكروياّت هي أكثر بكثير من تلك التي تفرض على المستثمرين في «وطن العمال والفلاحين».

وعلى كل حال إن حجة «أوامر من فوق» التي أتت على لسان بعض مسؤولي المحافظة لإسكات بعض أشكال الاحتجاج التي أبداها السائقون وباعة البسطات ولجعل تلك القرارات الجائرة أمراً واقعاً غير قابل للنقاش، وهذا ما أثار السخرية لدى الأوساط الشعبية والمهتمين بالشأن العام ونحن إذ نضع القضية برسم رئاسة مجلس الوزراء نذكّر الـ«فوق» بأن هذا المنطق في التعاطي مع الأمور وتمرير القرارات بهذه الطريقة يغيّب دور الدولة، ويضر بهيبتها، ويجعل الأمور أقرب إلى منطق العصابة منه إلى منطق الدولة في إدارة الأمور، فلا يحق لأي كان من ذوي النفوذ الإيعاز إلى السلطات المحلية بتمرير هذه القرارات

ومن هنا فإننا ندعو الإخوة المتضررين ومعهم كل القوى الشريفة داخل جهاز الدولة عدم الإذعان لهذه الأوامر طالما إنها تخالف القانون ومصلحة المواطن والدولة معاً، وتزيد من الاحتقان الشعبي

■ **مراسل قاسيون**

في مجلس مدينة موحسن.. واقع صعب، ومعاناة، ومطالب

لا شكّ أنّ مجالس الإدارة المحلية في المدن والبلدات والقرى، لو فُعّلت وقُدّمت لها الإمكانات لحققت كثيراً من الإنجازات، ولطورت البنى التحتية، أو على الأقل وضعت أسساً صحيحة لها، وخففت من معاناة المواطنين. لكنها كغيرها من مفاصل المجتمع والـدولـة، تغلغل فيها الفساد والنهب، ولعبت فيها الأهواء كالعشائرية والمحسوبيات والعائلية، والتعامل معها كمنصب للهيمنة، وليس كمهمة لخدمة المواطنين والوطن، وكل ذلك حوّل أغلبها إلى شكل دون مضمون. لكن عندما يتوفر الوعيُ والإرادة، يمكن أن يخفف من سلبيات ذلك.

ففي مجلس مدينة موحسن ذات الإرث التاريخي الوطني، والإرث الطبقي في محاربة الإقطاع، حَفل جدول اجتماع مجلسها الأخير بمناقشة جدّية للواقع القائم ومعاناة المواطنين ومطالبهم.. ومن أهم ما تم بحثه :

– مناقشة ما يترتب على تنفيذ المرسوم رقم ٥٩ المتعلق بمخالفات البناء، ووضع توجه لإيجاد آلية وتعاون مع المواطنين بحيثُ لا تحدث أخطاء. (وهنا بدورنا في قاسيون نطالب بتخفيف القيود والتعقيدات ورسوم الترخيص ومخططات البناء المرتفعة التي لا تتناسب مع إمكانات المواطنين، وإتاحة الفرصة لهم لبناء مساكن تأويهم مع أطفالهم وأسرهم فهي التي تدفعهم للمخالفة، وتساهم في انتشار الفساد وتشجع عليه).

– مناقشة وضع العقار رقم ١ موقع البطين من أملاك الدولة الذي اختفى من الخارطة الطبوغرافية بفعل فاعلين وتحول إلى أملاك خاصة لذوي العلاقة وبعض من حولهم، لإعادته وتحديده ونقله إلى مجلس المدينة للاستفادة منه في الصالح العام، ومحاسبة المسؤولين عن إخفائه .

– واقع مياه الشرب السيئ وندرتها وتلوثها وخاصة في حيي البوسيد، والبوسويد، وأنّ أسباب ذلك عديدة منها القطر الضعيف المغذي للخزانات ٢،٥ انش، ووجود خط تجسير منه مأخوذ لحي البحوري، وإهمال بعض العناصر الفنية في محطة التنقية واستهتارهم وعدم محاسبتهم، وعدم لحظ التوسع العمراني والسكاني أثناء التخطيط والتنفيذ. إن تلوث المياه متعلق بكمية الكلور المضطربة فإما تكون زائدة أو غير مناسبة، وعدم تعزيل الخزانات.. وقد طالب الأعضاء بحلّ ذلك بتغيير الشبكة وإقامة خزان آخر لتخديم حيي البوحوري والبودرباس بدل التجسير، وعدم تحميل المواطنين مسؤولية ذلك كما يفعل المسؤولون في ردودهم لتبرير أخطائهم. وننوه هنا أنّ التنفيذ للتوسعة الحالية سيىء حيث ردمت الأنابيب وفيها تسرب من عدة أماكن كما ذكر المواطنون المتابعون، ونتساءل: أين جهاز الإشراف من ذلك؟ ولماذا لم يُحاسبوا هم والمتعهد على السواء؟؟ كما أكد الأعضاء على تنفيذ العقوبة بحقّ المتعهد للجزيرة الوسطية في موقع معمل السجاد لسوء التنفيذ .

كما رفع المجلس مطالب عديدة من أهمها :

– إصدار الملاك العددي للعاملين بالمجلس وزيادتـه، وإحـداث مكتب فني، ووحدة إطفاء، ودعمه بالمعدات الفنية والهندسية، وتوفير الدعم المالي لاستكمال تنفيذ مشاريع الصرف الصحي والطرق.

– إقامة مشفى وإحداث مصرف زراعي مستودع لمؤسسة العمران دائرة للسجل العقاريّ ومحكمة صلح. وننوه لحاجة المدينة وكثرة سكانها كما يخدم ذلك القرى والبلدات المجـاورة كون موحسن مركز الناحية .

– توسعة مـدخل المدينـة بسبب كثرة الحوادث والضحايا نتيجة حجب ساقية الـري المرتفعة للـرؤية، ونـنوه أنـه رغم المطالبات المستمرة إلاّ أنّ مديرية الصيانة في حوض الفرات تتجاهل ذلك وتقدم تبريرات غير فنية وكأن حياة المواطنين رخيصة، ولا يتابعها حتى المسؤولين..!؟

– إنشاء مكب ومطمر للقمامة.

إننا إذ ننوه بجدية المناقشات، نؤكد على أهمية الاستجابة لهذه المطالب التي هي حقّ ثابت لجميع المواطنين..

■ **موحسن - مراسل قاسيون**

أهالي حي الشيخ مقصود بحلب بلا ماء

ما تزال مائتا عائلة من أهالي المنطقة المفرزة /٢٠١/ من حي الشيخ مقصود – الشيخ معروف، تعاني من الحرمان من شبكة مياه الشرب منذ سنوات طويلة.

وقد تقدم أهالي هذا الحي خلال الـ/١٥/ سنة الماضية بالكثير من العرائض والطلبات إلى محافظة حلب وشركة المياه لتشميلهم بهذه الخدمة التي لا غنى عنها، ولكن دون جدوى. وبتاريخ ٢٩ حزيران ٢٠١٠ تقدم أهالي الحي بعريضة تضم تواقيع المئات من السكان إلى محافظ حلب المهندس علي منصورة، تطالبه بالتدخل لمساعدتهم في الحصول على شبكة مياه الشرب، وكان لافتاً تجاوب المحافظ الكلي معهم، إذ استقبلهم واستمع إلى شكواهم ومطالبهم، وأوعز فورياً إلى المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي لتنفيذ مطالبهم، مؤكداً: (بما أن المنطقة منطقة مخالفات جماعية قديمة؛ تغذى بالمياه استناداً إلى تعميم رئيس مجلس الوزراء).

ولكن المفارقة المضحكة المبكية أن مهندسي المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي، راحوا يلتفون على قرار المحافظ المستند إلى تعميم رئيس مجلس الوزراء، ويرفضون التنفيذ بحجج واهية ومضحكة وهي: أنهم سيوقعون عقداً مع شركة ألمانية اسمها (دورش)، هي شركة استشارية فقط، وهي ستقوم بدراسة إعادة تأهيل شبكة مياه حلب.. ثم تقترح مخططات.. ثم تصدق المخططات من مجلس المحافظة... ثم.. ثم...

ولا ندري كيف يمكن لمهندسين عقلاء أن يربطوا تنفيذ قرار المحافظ بإيصال مياه الشرب إلى ٢٠٠ عائلة، بانتظار دراسة الشركة الألمانية ثم تصديقها .. ثم.. ثم .. وهل اتخذ مهندسو المؤسسة العامة للمياه، وخاصة السيد مدير المشروع في الأشرفية والشيخ مقصود قراراً بعدم القيام بأي عمل حتى تنتهي الشركة الألمانية من الدراسة، ثم تصديقها .. ثم.. ثم؟؟ ولا يعلم الله في هذه الحالة متى ستصل مياه الشرب إلى عائلات تقطن في أحد أحياء حلب في القرن الحادي والعشرين.

إننا نأمل من السيد المحافظ التدخل الفوري، وإلزام هؤلاء المهندسين المتقاعسين عن واجبهم الوظيفي والإنساني لإيصال مياه الشرب إلى أهالي المنطقة بالسرعة الكلية. علماً أنهم في مركز دائرة، وكل الأحياء حولهم مزودة بالمياه إلا هم..

■ **حلب – إدوار خوام**

لقطة من سورية

ترافق صدور نتائج الشهادتين الثانوية والتعليم الأساسي مع إحباط شعبي عارم، بدأ عند الغالبية الساحقة من الطلاب، الراسبين منهم، والناجحين بعلامات قليلة بالمقياس السوري، ولكنه سرعان ما امتد إلى أهليهم والمجتمع برمته، الذي عاش يوماً واحداً على الأقل وهو في غاية الإحباط، تجاوباً مع الكآبة التي ارتسمت على وجوه معظم الطلاب، بعد أن تبددت أحلامهم بالظفر بمقعد في معهد أو كلية.

ربما كان السعيد الوحيد في هذه المعمعة هم أصحاب الجامعات الخاصة الذين استبشروا خيراً بالنتائج الصادرة، ولعلهم يحلمون اليوم بموسم تعليمي ممتاز بالنسبة لهم، سيضيف إلى خزائنهم المزيد والمزيد من الأموال المقتطعة من أفواه العائلات التي ما تزال ميسورة نسبياً في هذا الفقر الطاغي على مساحة البلاد، ولا شك أن لسان حالهم يقول بصدق ومن أعماق أعماق قلوبهم: شكراً يا وزارتي التربية والتعليم العالي.. شكراً لكم.. فقد نفذتم ما نريده تماماً..

ملاحظة: لعل سورية هي البلد الوحيد في العالم الذي يحتاج فيه الطالب لعلامة تامة تقريباً ليحصل على مقعد في كلية محترمة..

ستة مليارات ديون وزارة الصحة.. وفاسدو الإدارة ما يزالون بألف خير!

◄ علي نمر

يبدو أن ملف الفساد في وزارة الصحة لن يغلق أبداً مادام المسؤولون عن إنتاج الفساد في هذه الوزارة الحيوية ما يزالون في مواقعهم، ومادام القيمون على مكافحة الفساد غير مهتمين بتنفيذ المهمة الموكلة إليهم.. فالإجراءات التي تم اتخاذها سواء في الوزارة أو في رئاسة مجلس الوزراء مازالت دون المأمول، لا بل يمكن اعتبارها محاسبات هامشية ورتوش إصلاحية، حتى بعض من تمت محاسبته مازال على رأس عمله، ومايزال يتحرك في الوزارة بكامل الحرية كما كان سابقاً متفاخراً بنفوذه أمام العاملين في الوزارة، ومؤكداً بأن لا صوت يعلو فوق صوته، وأنه سيبقى في منصبه قدر ما يشاء.. فهل بهذه الطريقة يُكافح الفساد ويُقضى عليه؟ ألا يعني هذا إدخال روح اليأس وعدم الجدوى إلى نفوس من تعز عليهم مصلحة الوطن؟

في تحقيقنا هذا، وهو الثالث، سنتناول بالأرقام قضايا صحية جديدة في غاية الأهمية تتعلق بديون وزارة الصحة من جهة، والأخطاء الإدارية التي ترتكبها بعض إداراتها بطريقة مافياوية من جهة أخرى.

ديون بالمليارات دون محاسبة

بعد متابعتنا لموضوع الأدوية في التحقيق الثاني، توصلنا إلى حقائق أخرى، وخاصة بالدواء، أشد وطأة من الأرقام السابقة، حيث يبدو أن الموضوع في تفاقم مستمر والأرقام في تزايد، وهذا لم يعد يقف عند حد معين أو دائرة بعينها. فقد أرسلت المؤسسة العامة للتجارة الخارجية كتاباً تحت الرقم ١٣٠٩/ م/١/٢٣٩٢ص٣ بتاريخ ٢٠١٠/٦/٢١ إلى وزارة المالية توضح فيها وصول ديون وزارة الصحة إلى حد لا يمكن السكوت عنه يصل ما يقارب /٦,٦٣٦/ مليار ل.س، مما يعني تهديد مباشر بوقف الأدوية الهامة التي تستجرها الوزارة للأسواق السورية الطبية وخاصة النادرة منها، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا أظهرت هذه الديون خلال هذين العامين فقط، ولم تظهر في الأعوام السابقة؟ الجواب قد يتضح في كتاب المؤسسة العامة للتجارة الخارجية التي أكدت أن وزارة الصحة استفادت من توصية اللجنة الاقتصادية بجلستها رقم /٤/ تاريخ ٢٠٠٩/١/٢٦ التي تقضي بتولي وزارة الصحة تمويل استيراد كل المتأخرات من الأدوية المزمنة عن طريق المؤسسة العامة للتجارة الخارجية، بغض النظر عن المديونية المترتبة عليها من المؤسسة، وذلك كحل إضافي للأزمة القائمة للدواء والديون معاً، لكن المضحك والمستهجن هنا أن تحل الأزمة القائمة بالشراء بغض النظر عن الديون، وهذا ما أدى بشكل رئيسي لوصول حجم الديون إلى هذا الرقم المخيف الذي يساوي ويوازي حجم الميزانية المخصصة للقطاع الصحي من الموازنات العامة للدولة، والرقم مرشح حسب الإجراءات المتخذة للازدياد، وهذا بدوره يؤكد ما أشرنا إليها سابقاً أن وزارة الصحة تستجر الأدوية دون أية دراسة صحية أو مالية، أو حتى دون القيام بأي جرد للاحتياج السنوي من الدواء، وما يؤكد هذا أيضاً قوائم الأدوية التي تتلف يومياً لانتهاء مدة الصلاحية، بينما في حال مراجعة أي مواطن لمركز صحي أو مشفى لاستلام الدواء المطلوب يكون الجواب: «اشتروا الدواء من الخارج لعدم إمكانية تأمينه»! وهنا نسأل بدورنا: أين ذهبت المليارات الستة؟ وأين صرفت؟ ولماذا تغض الحكومة النظر عن هذا الفساد الكبير الذي يطال أوجه الدعم الذي تقدمه الحكومة للمواطنين السوريين؟ ولماذا لا تلجأ وزارة الصحة لتطبيق مبدأ الأتمتة بتخصيصها بطاقة الكترونية لكل المواطنين، حيث ينحصر احتياج كل مواطن في بطاقته ويمكن معرفة الاحتياج الحقيقي في سورية من كل صنف من أصناف الأدوية وخاصة المزمنة والخطيرة منها.

ما بين الجدوى الاقتصادية وتطبيق التأمين الصحي

المشكلة ليست محصورة بوزارة الصحة، بل تمتد إلى قرارات رئاسة مجلس الوزراء المشرفة على كل التفاصيل، ومن إحدى المفارقات إصدار رئاسة مجلس الوزراء قرار بتطبيق التأمين الصحي على العاملين في القطاع الإداري والبالغ عددهم /٧٥٠/ ألف موظف، حيث بدأت وزارات الدولة تباعاً بإبرام عقود لتوفير التأمين الصحي للعاملين لديها، بينما نجد بالمقابل أن وزارة الصحة مازالت ماضية في قرارات تصرف الأموال غير المبررة على دراسات الجدوى من تطبيق التأمين الصحي وفق الكتاب المرسل في ٢٠١٠/٦/٢٤ إلى منظمة الصحة العالمية لتوفير التمويل للتعاقد مع خبراء هم أصلاً من كوادر وزارة الصحة والعاملين فيها منذ سنوات لإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية، هل هذا منطقي؟ وهل من أحد ضمن الوزارات أو خارجها لا يعلم بماهية الجدوى من تطبيق نظام التأمين الصحي؟ وهل من المنطقي أصلاً أن تقوم وزارة الصحة بدراسة الجدوى بعد صدور قرار رئاسة مجلس الوزراء بتطبيق التأمين الصحي؟ والسؤال الأهم هنا أين ذهبت الدراسات التي أجرتها وزارة الصحة على مدى عشرات السنوات مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة الصحة العالمية، والتي صرفت آلاف الدولارات عليها؟ ولماذا تعيد وزارة الصحة هذه الدراسات نفسها؟ وكيف يمكن أن تعتبر بعض العاملين لديها خبراء لتلك الجهات؟ ولنوافق جدلاً أنهم كذلك ويتمتعون بتلك الصفات والمهارات، فلماذا لم يقوموا بواجبهم الوظيفي والوطني عندما كانوا على رأس عملهم في الوزارة دون أن يدفع لهم ويصرف عليهم مصاريف إضافية كخبراء؟

قروض مشبوهة بمبالغ كبيرة

من خلال المتابعة للكتب الوزارية يتبين إرسال وزارة الصحة عدة كتب إلى هيئة تخطيط الدولة تطلب قروضاً من جهات مختلفة (النمسا.بريطانيا) وغيرها من دول الاتحاد الأوروبي بمبالغ كبيرة تصل إلى نحو /١٠٠/ مليون جنية إسترليني دون أي مبرر، فلماذا نترك القروض التي منحت سابقاً لسورية مع الاتحاد الأوروبي والتي تمدد لتاريخ اليوم وترتب على سورية فوائد كبيرة لم ينظر إليها، ونركض وراء الحصول على قروض تقدمها شركات خاصة؟ وما هي الغاية من وراء ذلك؟ وهل أجرى القائمون في الوزارة أية دراسة حول هذه الجهات ومرجعياتها وأصولها؟ إن ما يمكن استنتاجه هنا، هو أن هناك توجهاً أبعد وأخطر، وهو إضعاف دور المؤسسات الصحية العامة، وإغراقها بالديون تمهيداً لبيعها أو طرحها للاستثمار من خلال هذه القروض غير المبررة على شاكلة معظم المنشآت والشركات التابعة للقطاع العام على قاعدة «ما حدا أحسن من حدا»..

صدر القرار وبقي حبراً على ورق

لعل من القضايا التي لابد من تناولها، القرارات التي تتخذها أعلى الجهات في الوزارة على عجل وبشكل اعتباطي وغير مدروس، ولا ندري إن كانت هناك ضغوط ما مورست على أعلى هرم في الوزارة، أو أن الحقيقة هي ما يدعيه /٩٠٪/ من موظفي ومديريات الصحة، الذين يؤكدون أن أحد الشخصيات البارزة في الوزارة هو الوزير الفعلي، والآمر الناهي، ومتخذ القرارات ومهندس العمليات في الوزارة ومديرياتها، ويبدو أن القرار الذي صدر وقضى بموجبه إعفاء الدكتور غسان شاكر من مهامه جزء لا يتجزأ من هذا التخبط على أثر رفض د.شاكر تعيين إحدى الممرضات رئيسة للممرضات في المرصد الوطني لرعاية الشباب، ولا يخفى على أحد أنه وبتاريخ ٢٠١٠/٥/٩ أصيب د.شاكر بجلطة قلبية فارق الحياة على أثرها!.

وفي مقابل كل هذا نرى أن الوزير، وبعد التحقيقين الأول والثاني عن الوزارة وعن الأخطاء التي يرتكبها هذا الشخص البارز، أصدر القرار رقم /٧٩٣٢/ تاريخ ٢٠١٠/٧/٧ جاء في حاشيته أنه وبناءً على مقتضيات المصلحة العامة يقرر ما يلي:

المادة الأولى: يلغي ما يسمى المكتب الخاص العائد لمكتب الوزير ويوجه البريد الخاص إلى مكتب الوزير.

المادة الثانية: يتبع لمكتب الوزير الدوائر التالية:

١- دائرة العلاقات العامة..

٢- ديوان مكتب الوزير.

٣- مكتب المتابعة.

المادة الثالثة تلغى كافة الصكوك المخالفة لهذا الصك.

المادة الرابعة: يبلغ هذا القرار من يلزم لتنفيذه.

لكن الذي لابد من التنويه عليه هو أننا عندما كتبنا عن هذا الموضوع لم نكن نقصد المكتب الخاص بما فيه من (كراسي وطاولات ومكاتب)، بل الشخص الذي كان يقود المكتب، فما الفائدة من هذا القرار إذا بقي كافة موظفي المكتب الخاص على رأس عملهم دون أية محاسبة؟ وكأنك يا أبا زيد ما غزيت!

شتان ما بين حريق A و R

شاب موضوع أدوية الكلية الكثير من الشبهات، حيث بدأت الجهات العامة والخاصة تشتكي من هذا التخبط في آليات شراء الأدوية من وزارة الصحة، حيث أرسل مدير عام مشفى الأطفال كتاباً تحت رقم ١٨٩٧/١/٢/ تاريخ ٢٠١٠/٥/١٩ جاء فيه: «من باب الحرص على صحة الأطفال إلى وزارة الصحة يطلب التوضيح في حسم الجدل الذي نشأ بين أطباء الأطفال حول الفرق بين مستحضري Pangraf و Prngraf لعلاج الأطفال المصابين بمرض الكلية». فكيف يجري الخلط بين الدواءين؟ حبذا لو تقدم الوزارة توضيحاتها..

ومن المفيد هنا أيضاً شرح الوضع السيئ للمصابين بالأمراض العقلية في مشفى ابن سينا في ريف دمشق، التي رصدت الدولة لها مئات الملايين على مدى سنوات لتطوير وتحسين وضعها، إلا أن تدخل مدير مكتب الوزير في جميع المناقصات وإشرافه المباشر على عمل لجان المناقصات حال دون التطوير وتنظيم عقود سنوية لترميم المشفى، وسنذكر هنا مثالاً واحداً، وهو عقد لترميم أحد المهاجع بقيمة /٥٣/ مليون ل.س، تم تمريره دون موافقة مهندسي المشفى نضال سلوم وبيداء سليمان وبسبب اعتراضهما على العقد، تم نقلهما خارج الهيئة، وعند كتابة هذه السطور علمت قاسيون أن الجهاز المركزي للرقابة المالية طلب المهندسين للتحقيق على خلفية الكتاب، والمذكرة اللذين تم رفعهما إلى الجهاز المركزي ويوضحان فيهما كافة المخالفات والأخطاء التي ارتكبت في الهيئة.

بعض المخالفات.. غيض من فيض

حدثت في الوزارة خلال الفترة القصيرة الماضية مخالفات عديدة منها ما جاء في التقرير التحقيقي رقم /٥٤/و.ع تاريخ ٢٠٠٩/٧/٥ مع كافة مرفقاته والمعد بنتائج التحقيق بالمخالفات المرتكبة لدى مركز الأطراف الصناعية بوزارة الصناعة، حيث تبين عند التدقيق بأسعار الآلات وجود فوارق مالية كبيرة بين القيمة العقدية والقيمة الحقيقية للأجهزة وفق ما انتهت إليه لجنة الخبرة المشكلة لدراسة ذلك، وللتأكد من ذلك تم تشكيل لجنة فنية أخرى لجرد التجهيزات الموردة بالعقد، والتي بينت أيضاً بدورها أن تسعة من أجهزة العقد مخالفاتها كبيرة جداً ومرفوضة ولا يمكن قبولها، وواحد فقط يمكن اعتباره جيداً.

ومن المواضيع المثارة أيضاً جعل مديرية مخابر الصحة العامة معنية بعمل مخابر البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز المستقلة عملها كهيئة عن المديرية، مع علمنا المسبق بوجود مخبر في المديرية العامة وهو مخبر يدعى مخبر الإيدز محدود قياساً بعمل مخابر البرنامج الوطني، وهو نموذج لمخابر أحدثت أو في طريقها للإحداث لدى مديريات الصحة في المحافظات، لكن ما أثار حفيظتنا على تناول هذه الجزئية هو موضوع الكواشف «الإيدز» واختبارات فعالية الاستجابة للعلاج CD8 CD4 التي جاءت إلى سورية من خلال معونة من منظمة الصحة العالمية بقيمة مليون دولار كمساعدة لسورية، تضمنت أجهزة معايير وكميات قدرت بنحو /٢٠٠٠٠/ كاشف، لتوزع لصالح البرنامج الوطني ومخابر الإيدز في المحافظات، ولدى الاستلام والكشف تبين وجود جهاز واحد وحوالي /٢٢/ ألف كاشف تحتاج لدرجات حرارة بين /٢ ـ ٨/ درجة، ولكنها وضعت في المستودعات لحين استلامها مما عرضها لدرجة حرارة عالية بحدود /٣٠/ درجة أدت إلى فسادها وعدم صلاحيتها. وما يثير الاستغراب أكثر هذا العدد الكبير من الكواشف المطلوبة قياساً على الأعداد المتواضعة للمصابين بالإيدز في سورية، فحسب الأرقام الرسمية لم نكن بحاجة سوى لـ/٥٠٠/ كاشف فقط، خاصة وأن مدة صلاحية هذه الكواشف لا تزيد عن ستة أشهر.

وزارة الصحة بلا نظام داخلي كمواطن بلا هوية

لا ندري أهي سابقة خطيرة أم أنها محض مصادفة أن توجد جهة عامة، لا بل أن توجد وزارة تتبع لها أكثر من /٣٠/ مديرية مركزية، و/١٤/ مديرية في المحافظات، وليس لها نظام داخلي ينظم عملها ويوصف وظائفها وشروط أشغالها ويضع خططها ...إلخ..

لا ندري إن كان ذلك محض مصادفة أم أن ذلك مستمر بنيّة مبيتة؟ فمن المستفيد من عدم وجود الهوية؟ أهي الإدارة، أم بعض القائمين على إدارتها؟ ومن الضحية أهو العامل فيها، أم الوطن بأكمله؟.

لا يمر يوم دون ورود خبر أن وزارة الصحة تقوم حالياً بإعداد النظام الداخلي العتيد الذي لم ينجز، كل يوم نسمع عن المسؤولين عنها أنهم بصدد الانتهاء منه، كل يوم نسمع عن إحداث مديريات جديدة بقرارات تنظيمية تفتقد مسوغها القانوني، وما يترتب على ذلك من تخصيص سيارات للسادة المدراء وغير ذلك من التعويضات، التي هي في الأصل مجرد حبر على ورق «عقد، المستلزمات الصحية، السجلات والتراخيص الطبية....»

بعض المديريات تجاوز عدد عمالها المئات، والبعض الآخر لا يتجاوز عددهم عشرة عاملين بما فيهم الآذنة، والمدير الشاطر يسعى بأيديه وأيدي غيره لنشر قرارات إحداث مديريته ليكتسب الصفة القانونية!.

والمؤسف أن يتم ذلك بحجة مقتضيات المصلحة حتى أصبحت هذه المقتضيات سيفاً يقطع رأس كل من يخالف أولي الأمر في الوزارة. أما المدراء الدراويش فلا ينشرون قرارات بإحداث مديرياتهم، ولا ندري لأنهم دراويش بالفعل، أم أن عدم النشر في الجريدة الرسمية إجراء قانوني وله تبعاته؟ فبالعودة إلى قانون النشر رقم /٥/ لعام ٢٠٠٤ وخاصة المادة الثانية منه والتي حددت الصكوك الخاضعة للنشر في الجريدة الرسمية، نجد أن المادة الثانية نصت (ينشر في الجريدة الرسمية بند رقم /٣/ المراسيم والقرارات التنظيمية..)، وحدد في الفصل الثامن منه تاريخ بدء نفاذ العمل بالصكوك القانونية الخاضعة للنشر في الجريدة الرسمية، فنصت المادة الخامسة بند /ج/ (تعتبر المراسيم الشخصية والقرارات الوزارية المتضمنة نظاماً عاماً نافذة من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية).. والأمر الشديد الغرابة أنه ودائماً في آخر مادة من كل قرار تنظيمي توجد كليشة اعتادوا على طباعتها فقط: (ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره). ومع ذلك كله لا تنشر الصحة أي شيء لعدم وجود نظام داخلي للوزارة، والأغرب من ذلك بأن الوزارة تقوم بتطبيق هذا القرار وتعمل به دون نشره بحجة أن هذا القرار هو إجراء داخلي!.

إحداث مديريات بشكل مخالف

دائماً يتم إحداث مديريات (صحية) بشكل مخالف، وقد اعتدنا على ذلك، فقد تم إحداث أكثر من مديرية بشكل مخالف لقانون النشر، وترتب على ذلك صرف مبالغ كبيرة للسادة المدراء تتمثل في تخصيص سيارات وصرف تعويضات بحجة أنهم مدراء.. ألا يستحق هذا الموضوع من الجهات الرقابية التحقيق في هذه المخالفات؟ ومع ذلك فالمديرية الوحيدة التي تنشر قرارها في الجريدة الرسمية هي «م.س.ط».

إن رئاسة مجلس الوزراء، ووزارة المالية تعلم بأنه لا يوجد نظام داخلي للوزارة، ومع ذلك يعطيان الموافقة بإحداث مديريات، وقد تم ذلك مرتين، في المرة الأولى تم رفض نشر قرار الإحداث من جانب وزارة المالية إلى أن قام السيد المدير بترتيب أوراقه وتمكن عبر القنوات المعروفة بالحصول على موافقة إحداث مديريته حيث أوهم الجهات المسؤولة بضخامة وجسامة عمل مديريته، وبأنه لابد من إحداث هذه المديرية وتم النشر بعد الموافقة!.

لقد تمت الإشارة في العدد السابق إلى بعض مواضع الفساد وخاصة فساد أصحاب الأيدي السحرية، والحمد لله أن الوزارة اتخذت قرارها الجريء الذي استبشر فيه العاملون الخير عندما تم إلغاء ما يسمى «المكتب الخاص»، وصدر القرار بذلك، إلا أن ذلك تبعه مخالفة أخرى بإحداث دوائر في مديرية مكتب الوزير، ومازال صاحب العصا السحرية موجوداً في مكتب المتابعة، ليقف ويقول للجميع «إنني موجود، ولن أغيب عنكم، ولن يمر شيء إلا بأمري».

كل ذلك يؤدي بدوره لاستمرار المخالفات بشتى الوسائل، واستمرار تحكم بعض الشخصيات المتسلطة في الوزارة بكل التعيينات والتنقلات بما يتناسب وأهوائها ومزاجها و... كل ذلك يتم بحجة واحدة ثابتة في كل زمان ألا وهي «مقتضيات المصلحة العامة».

فإلى متى ستبقى المصلحة العامة في بلدنا تعني المصلحة الخاصة، وبالتالي تبقى سيفاً بأيدي المتسلطين للاستمرار في الإفساد والنهب؟

ALI@KASSIOUN.ORG

وصول ديون الوزارة إلى هذا الحد يعني تهديد مباشر بوقف الأدوية الهامة التي تستجرها للأسواق السورية طبياً وخاصة النادرة منها

الرقم أصدق إنباءً من الخُطَب

القدرة الشرائية للدخل بين الأمس واليوم

◄ يوسف البني

يمكن قياس مستوى التضخم في دولة ما، بناء على حساب معدل ارتفاع أسعار السلع مقارنةً بمعدل تطور الأجور، أو رصد آثار التضخم على واقع الحياة المعيشية اليومية للشرائح الاجتماعية الواسعة. وإن انعكاس السياسات الاقتصادية على واقع الحياة المعيشية في سورية يدل على عدم دقة النتائج والأرقام الرسمية الواردة، يتضح ذلك من نظرة شاملة على الأوضاع المعيشية للغالبية العظمى من المواطنين السوريين حيث نرى أن ارتفاعات المتكررة للأسعار، والتي طالت بالدرجة الأولى المواد الغذائية والاستهلاكية التي تتعلق بسلة الإنفاق اليومي للمواطن، أدت إلى تلاشي القدرة الشرائية للأجور والرواتب مقارنة بارتفاع الأسعار.

وحسب دراسة أعدتها الحكومة السورية تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئات دولية أخرى، تم إقرار حقيقة أنه في عامي ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ لم يتمكن نحو مليوني مواطن سوري، أي ما نسبته ١١,٤٠٪ من السكان، من الحصول على حاجاتهم الأساسية من المواد الغذائية. وباستخدام مؤشر خط الفقر وخطوط الإنفاق المعيشي الخاص بالأسرة تم التصريح بأن الفقر الإجمالي في سورية يصل إلى ٣٠٪ من عدد السكان، أي ما يزيد عن ٧ ملايين شخص، علماً أن النسبة الحقيقية على أرض الواقع تزيد عن ذلك.

إن السياسات الاقتصادية المتبعة أدت إلى تآكل القيمة الشرائية للأجور، فالحد الأدنى لإنفاق الأسرة الفعلي الضروري على الحاجات الغذائية فقط، دون باقي الاحتياجات الأخرى، يبلغ ١٣١٥٥ ل.س، وهي قيمة ١٥٠ وجبة فردية موزعة على مدى ٣٠ يوماً، لأسرة مكونة من ٥ أشخاص (أي خمس وجبات للأسرة يومياً)، هذه الوجبة الأساسية للفرد التي صاغها مؤتمر الإبداع والاعتماد على الذات للاتحاد العام لنقابات العمال عام ١٩٨٧، والتي من خلالها يحصل الفرد على السعرات الحرارية الكافية والضرورية التي تكفل له الحياة وإعادة إنتاج قوة عمله من جديد. وبموجب الأسعار الجارية في شهر تموز الحالي للمواد الاستهلاكية في الوجبة الأساسية للفرد، التي تم تفصيلها على الشكل التالي:

نوع المادة	الوزن	القيمة بالأسعار الحالية
خبز	٥٠٠ غ	٤.٥ ل.س
بيض عدد١	٥٠ غ	٥ ل.س
جبن	٢٥ غ	٣.٥ ل.س
لحم	٧٥ غ	٤٩ ل.س
خضار مختلفة	٢٥٠ غ	٥ ل.س
فواكه	٢٠٠ غ	١٦ ل.س
أرز	٧٠ غ	٤.٧ ل.س

وبالمجموع نجد أن قيمة الوجبة الأساسية للفرد حالياً تبلغ ٨٧,٧ ل.س. ولمّا كان متوسط عدد أفراد الأسرة السورية هو ٥ أشخاص فإنهم يحتاجون شهرياً إلى ١٥٠ وجبة بقيمة ١٣١٥٥ .

إلا أنه من حقنا أن نطالب بأكثر من ذلك، وبما أن الحكومة تؤكد تحقيقها لأرقام نمو مطّرد، فلماذا لا تعود بحياتنا المعيشية اليومية إلى ما كانت عليه عام ١٩٧١ حيث كان الحد الأدنى للأجر وهو ٣٢٥ يستطيع شراء ٢٩٥ وجبة؟! أي أننا إذا أردنا العودة للمستوى المعيشي الذي كان سائداً في تلك الأيام، وبما أن قيمة الوجبة حالياً تبلغ ٨٧,٧ ل.س، فيجب أن يكون الحد الأدنى لدخل الأسرة مبلغ ٢٩٥×٨٧,٧=٢٥٨٧٢ ل.س. وقياساً عليه يمكن اعتماد الجدول التالي:

العام	الحد الأدنى للأجر (ل.س)	قيمة الوجبة (ل.س)	عدد الوجبات	الحد الأدنى للأجر الافتراضي بأسعار العام الحالي (ل.س)
١٩٧١	٣٢٥	١.١	٢٩٥	٢٥٨٧٢
١٩٧٦	٤٢٢	٢.٥	١٦٩	١٤٨٢١.٣
١٩٨٧	٢٢٥٦	١٦	١٤١	١٢٣٦٥.٧
٢٠٠١	٥٥٢٥	٤٨	١١٥	١٠٠٧٦
٢٠١٠	٦٠١٠	٨٧.٧	٦٩	_

من الجدول يتبين أن الحد الأدنى للأجر لعام ١٩٧٦ كان٤٢٢ ل.س، وباعتبار أن قيمة الوجبة بلغت آنذاك ٢,٥ ل.س فكان يمكن لصاحب الأجر إياه أن يؤمن ١٦٩ وجبة، التي إذا أراد تأمينها اليوم يحتاج الى ١٦٩×٧,٨٧=١٤٨٢١,٣ ل.س، وفي عام ١٩٨٧ كانت قيمة الوجبة ١٦ ل.س بأسعار ذلك التاريخ، وكان الأجر البالغ ٢٢٥٦ ل.س يؤمن ١٤١ وجبة التي إذا كنا نريد تأمينها اليوم نحن بحاجة الى ١٤١×٧,٨٧=١٢٣٦٥,٧ ل.س، وفي عام ٢٠٠١ وباعتبار أن قيمة الوجبة قد بلغت ٤٨ ل.س، وكان الحد الأدنى للأجور ٥٥٢٥ ل.س، فإنه كان يؤمن ١١٥ وجبة، التي يتطلب تامينها اليوم ١١٥×٧,٨٧=١٠٠٧٦ ل.س.

من هنا نرى وحسب ما تشير الأرقام وانعكاسها على أرض الواقع أنه ليس هناك معدلات نمو ايجابية للمستوى المعاشي، الذي راح يتراجع باطّراد بسبب السياسات الاقتصادية التي تجلت في مظاهر خطيرة منها:

- ارتفاع معدلات التضخم الذي أدى إلى ارتفاع تكاليف المعيشة، والذي أدى بدوره إلى تدهور مستوى المعيشة لغالبية المواطنين السوريين، وخاصة ذوي الدخل المحدود.
- توسع دائرة الفساد على المستوى الاجتماعي العام، وخضوع المواطنين لتقلبات الأسعار التي يتحكم بها حفنة من التجار جشعاً واحتكاراً.
- انخفاض القدرة الشرائية نتيجة تراجع الأجور مقارنة بارتفاعات الأسعار المتواصلة، وكان من الأسباب الرئيسية لازدياد الفجوة بين الأجور والأسعار ارتفاع أسعار المشتقات النفطية، الذي ساهم في ارتفاع أسعار معظم المواد الاستهلاكية والتموينية والغذائية الضرورية لاستمرار حياة الإنسان. ■■

المؤسسات الصناعية النوعية

خلل في الأداء وعقبات كبيرة تعرقل الإنتاج

◄ نزار عادلة

تخضع المنشآت الاقتصادية وشركات القطاع العام بموجب الأنظمة والقوانين النافذة إلى أجهزة ومؤسسات رقابية عديدة أبرزها :المؤسسة الصناعية النوعية كجهة وصائية مباشرة، هذا بالإضافة إلى جهات أخرى تمارس دوراً رقابياً، وتحاول من خلال ذلك التأثير على سير العملية الإدارية سواء من خلال التقارير الرقابية التي تعدها أو من خلال المعلومات التي ترفعها إلى الجهات الوصائية العليا في ضوء ما وصل إليها من معلومات بصرف النظر عن دقتها، ولا مجال هنا لذكر وتعداد هذه الأجهزة لأنها كثيرة وتمارس تدخلاتها بشكل مباشر وغير مباشر، وتأثير هذا التدخل مرتبط بالعلاقات الشخصية ومدى قدرة الإدارة على تفهم ذلك ومسايرته. وقد انعكس هذا سلباً على قرارات الإدارة وجعلها تعتمد مبدأ الفعل وردّ الفعل والإرضاء في بعض الأحيان، ما أدى إلى انحرافها عن مصلحة الشركة التي هي أساس عملها ونشاطها .تخضع شركات القطاع العام إلى أربع مؤسسات: هي المؤسسة العامة للصناعات الغذائية، والمؤسسة العامة للصناعات الكيميائية، والمؤسسة العامة للصناعات المعدنية،والمؤسسة العامة للصناعات النسيجية، وهذه المؤسسات هي جهة وسيطة بين شركات القطاع العام ووزارة الصناعة، ومن المفترض أن تمارس رقابة نوعية داخل الشركة في العقود والتجديد ومحاسبة المواد والمستودعات ومحاسبة التكاليف.. وأن تتوفر لها كافة المستلزمات من عناصر ومعدات حديثة لأنها هي القادرة على منع الشركة من الانحراف عن أهدافها، وقد أنشئت هذه المؤسسات مع التوسع في القطاع العام في بداية السبعينيات من القرن الماضي ومازالت. تضم هذه المؤسسات جيشاً من الإداريين والموظفين، وهي في خلاف وصراع دائم مع إدارات الشركات حول جملة القضايا الصناعية، هذه المؤسسات تضع مسؤولية الفساد والتقصير والهدر على الإدارات، والإدارات بدورها تضع مسؤولية عدم التطوير والتحديث وروتين العقود والاستيراد والتصدير على المؤسسات، ووزير الصناعة يحمّل المسؤولية للجميع ويقف في كافة لقاءاته مؤنباً الجميع. هناك خلل إداري، فساد، عدم تنفيذ الخطة الإنتاجية، عدم تنفيذ الخطة الاستثمارية! ويتساءل الوزير: لماذا؟ وهو تساؤل مشروع ولكن الإجابة مضنية ومفجعة، وهي جزء من الفساد العام وهذا الجزء لم تستطع المؤسسات الغوص في أغواره وكشف ملامحه وخفاياه، فكشف ملامحه يعني بشكل واضح إعادة النظر بالسياسة الاقتصادية التي أفرزت هذه الجزء من الفساد، الذي ينتهك القوانين ويخرب الضمائر والذمم وينشر فلسفة التخريب الأخلاقي. تم جر المديرين وبعض المسؤولين من قطاعات العمل إلى مزالق الرشوة والمحاصة، وتم تحويل القطاع العام إلى خادم مطيع للرأسمالية الوسيطة وتم إجهاض أكثر شركائه، ولكن كيف نطلب من المؤسسات كشف انحدار الفساد في الشركات، وهي بالأساس أساس الفساد؟!. «ثني عشرات» المدراء في شركات القطاع العام الصناعي عن السمسرة والعمولة والمحاصة التي يتقاضاها بعض مدراء هذه المؤسسات في التصدير وفي العقود وفي المواد الأولية، وأوقعوا شركات عديدة في الخسارة وفي الانهيار الكامل. مدراء في هذا المؤسسات يسافرون بمهمات إلى دول أوروبية للإطلاع مثلاً على الصناعات الكيميائية أو الغذائية في الشركات السورية، وهم لم يطلعوا أو يزوروا شركة في سورية، ولم يعرفوا يوماً واقعها، ومن هنا فقد تم استيراد خطوط إنتاج وآلات وقطع لشركات عديدة وأكثر ما تم استيراده وضع في المستودعات، وأقامت سورية دعاوى قضائية على الشركات الأجنبية الموردة. ورصدت الدولة في العقود الماضية استثمارات للتجديد والاستبدال والتوسع، وتم استيراد آلات قديمة، على أنها جديدة وتناقصت إنتاجيتها مع مرور الزمن مما انعكس على جودة المنتج وارتفاع التكلفة. ويتم الهروب إلى الأمام بتحميل العمال ومدراء الشركات المسؤولية.

ماذا قدمت المؤسسات الصناعية النوعية منذ إنشائها؟

الصورة قائمة في جميع شركات القطاع العام الصناعي عبر أكثر من /٣٠/ عاماً، وهنا نجد النظرة الأحادية في جانب المشكلات الاقتصادية متمثلة في أن الحلول تكمن في المجال النقدي والقطعي بالدرجة الأولى، وتحديداً في مصلحة رأس المال الخاص، كان يسمح للتجار والسماسرة بممارسة جميع عمليات الاستيراد، دونما سؤال عن مصدر القطع الأجنبي، في حين كانت المقومات أمام القطاع العام من حيث تأمين مستلزماته من الخارج أبرز الصعوبات التي واجهها خلال العقود الماضية، وهذه الصعوبات في القطاع العام تمحورت أساساً في سياسة التصنيع التي أهملت القطاعات العريقة بالكامل، فأتبعتها في حالة الجمود ودفعتها إلى التخلف بالمقارنة مع الصناعة المشابهة عالمياً وإقليمياً، وأدى الأمر في آخر المطاف ليس فقط إلى عدم تلبية السوق الداخلية بالكم والنوع اللازمين، بل أيضاً في فقدان الأسواق الخارجية،العربية أساساً.

ما هو دور المؤسسات النوعية؟

هناك مشروعات جرى اعتمادها بالمؤسسات دونما دراسات تبريرية مقنعة، اقتصادية وفنية، وكانت المحصلة كماً كبيراً من المشروعات التي كلفت المليارات أنجز بعضها ولم يجر تشغيله بطاقته المتاحة، وبعضها الآخر ما يزال يتعثر تنفيذه وجرى ترحيله من عام إلى آخر، والنتيجة الإجمالية تجسدت في إنفاقات كبيرة لم يقابلها إنتاج. والأهم زيادة تحكم الأسواق الخارجية التي استوردنا منها أساساً الآلات والتجهيزات والطرائق التكنولوجية، وقيدتنا بقيودها هذا بالإضافة إلى السمسرة وهدر المال العام.

لم تحاسب إدارة في المؤسسات النوعية عبر /٤٠/ عاماً ومازالت هذه المؤسسات قائمة، وتمارس إدارتها دوراً وصائياً لإعاقة العمل والإنتاج وزيادة الروتين.

وزير الصناعة في رؤية الوزارة حول تطوير القطاع العام الصناعي طرح خيارين حول هذه المؤسسات: الإبقاء على المؤسسات الصناعية تابعة لوزارة الصناعة شريطة إعطائها الحرية التامة بالعمل، ولذلك تطالب الوزارة بإصدار تشريع خاص يمكن هذه المؤسسات من أن تقوم بواجبها وتتحول إلى مؤسسات اقتصادية فعلية مناسبة، وهذا يتطلب أن تكون تبعيتها إلى وزارة المالية من خلال الرسوم والضرائب فقط، وأن يكون هناك مرونة في تأمين التحويل اللازم وبفوائد مخفضة ومرونته في التعاملات التجارية والاستثمارية واعتماد مشاريع جديدة، وفي أي وقت تراه مناسباً، أي من غير المحبذ تحديد المشاريع التي يجب تنفيذها خلال الخطة القادمة وإنما يترك ذلك للمؤسسات على أن ينسجم مع الخطوط العامة للإستراتيجية التي تم وضعها لكل مؤسسة من المؤسسات خاصة فيما يخص التخلص من الصناعات البسيطة الموجودة في القطاع العام والصناعات التي يصعب جداً أن تنافس الخاص كصناعة الجوارب والبسكويت والألبسة والمنظفات والمحارم وما شابه ذلك.

وترى الوزارة بأن تجربة استثمار القطاع الخاص لشركات القطاع العام بأي شكل من أشكال الاستثمار يعتبر تجربة ناجحة يجب تشجيعها والاستمرار بها كونها تؤمن مردوداً أفضل للتخلص من الفساد وسوء الإدارة دون ضخ أموال عامة، وبالوقت نفسه المحافظة على العمالة وتأهيلها وتدريبها ..

لم تستطع رؤية وزارة الصناعة المطالبة بحل هذه المؤسسات وتخصيص غرفة في وزارة الصناعة لكل مؤسسة مع ثلاثة كوادر فنية لمتابعة القطاع العام الصناعي عند ذلك نقضي على الهدر والروتين والمراسلات والعقبات الإدارية، لم يستطع الوزير ذلك، ولكنه يطالب بأن تكون هذه المؤسسات اقتصادية وتابعة لوزارة المالية، يعني أن يكون عملها جباية وعمولة فقط كمديريات التجارة الخارجية، وأن يكون رأيها استشارياً فيما يخص المشاريع الجديدة، وهذا يعني بشكل واضح أنه لا دور لهذه المؤسسات على جميع الأصعدة. ■■

الاقتصاد الوطني ينزف موارد بشرية بمعدل ٢,٨٪ سنوياً

كشفت دراسة حديثة أعدتها هيئة تنمية وترويج الصادرات السورية، أن معدل البطالة بلغ في ٢٠٠٩ نحو ١١٪، وهو ما رفضه مدير المكتب المركزي للإحصاء مؤكداً أن معدل البطالة في ٢٠٠٩ بلغ ٨٪ فقط، وقال مدير المكتب إن الأرقام الرسمية في سورية تصدر فقط عن المكتب المركزي للإحصاء، مشدداً على أن «أرقام المكتب المركزي للإحصاء ترصد الحقيقة من أقرب نقطة ممكنة» دون تحديد هذه النقطة طبعاً.

وأوضحت الدراسة أن أعداد قوة العمل ارتفعت من ٥,١ ملايين شخص عام ٢٠٠٥ إلى ٥,٧ ملايين شخص عام(٢٠٠٩ تقديري) بمعدل نمو سنوي وسطي ٢,٨٪، وهذا يشير إلى أن الاقتصاد الوطني ينزف موارد بشرية بالمعدل نفسه سنوياً، في حين بلغ وسطي معدل النمو السنوي للمشتغلين (٢٪) وهو أقل من معدل النمو السكاني الوسطي والبالغ ٢,٤٪ للفترة ذاتها الواقعة بين ٢٠٠٥ و٢٠٠٩، وعليه فإن المستقبل يحمل معه المزيد من البطالة جراء زيادة معدل نمو السكان على معدل نمو العمالة (٢,٤٪ مقابل ٢,٨٪) مترافقاً مع معدل تشغيل لا يتعدى ٢٪.

وكانت الخطة الخمسية العاشرة قد وضعت على قائمة أهدافها خفض معدل البطالة من ١٣٪ إلى ٨٪ وهو الرقم الذي يريد مدير المكتب المركزي للإحصاء إقناع المراقبين بدقته في هذه الفترة بالذات، موعد تقييم الخطة.

أما معدل البطالة الذي انطلقت الحكومة منه عام ٢٠٠٥ والبالغ ١٣٪ فيشير إلى أن اللغط في الأرقام طال حتى الدراسة التي أعدتها هيئة تنمية وترويج الصادرات، إذ أوردت الدراسة أن البطالة ارتفعت من ٨,١٪ عام ٢٠٠٥ إلى ٨,٤٪ عام ٢٠٠٧، ولتصل إلى (١٠٪) عام (٢٠٠٩ تقديري). وعليه، إذا تناولنا الرقم ٨,١٪ على أنه ١٣٪ سيظهر أن معدلات البطالة ارتفعت (تقديرياً) إلى حدود ١٦٪، وهو ما يقارب الواقع أكثر، خاصةً وأن تقديرات غير رسمية كانت أفادت منذ فترة بأن معدلات البطالة بلغت ٢٠٪.

وقد عزت الدراسة ارتفاع معدلات البطالة (وإن اختلفنا على الأرقام) إلى عدة أسباب البطالة الموسمية في القطاع الزراعي، وازدياد الهجرة في العامين الأخيرين من المناطق الشرقية باتجاه المدن والمناطق الداخلية.

كما أظهرت الدراسة أن النمو الاقتصادي في سورية اعتمد على رأس المال أكثر من الاعتماد على الإنتاج المتصل بالعمالة، وهذا يدل على أمرين: الأول تضاؤل فرص تحقيق معدلات نمو حقيقية قادرة على تأمين فرص عمل تساهم في خفض معدلات البطالة، والثاني قصور المهارات الحالية للعمالة المتاحة في سوق العمل عن تلبية متطلبات النمو الاقتصادي المطلوب نتيجة انخفاض الخبرة الناجمة عن التجربة والعمل، وهذا يشير إلى ضرورة جديدة تضاف إلى أجندة الخطة الخمسية الحادية عشرة وهي إيلاء الاهتمام الكافي بتطوير وإعادة تأهيل العمالة.. ورغم هذا ما يزال نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية مقتنعاً بالقدرة على تخفيض معدل البطالة إلى مادون ٧٪ بحلول عام ٢٠١٥ . إن الدراسة الجديدة، وإن كشفت اتجاهاً لدى المكتب المركزي لتكريس واقع رقمي يصب في مصلحة الفريق الاقتصادي في الحكومة، إلّا أنها أضافت جلبةً فوق جلبة الأرقام المتخبطة التي امتلأت بها سماء الاقتصاد الوطني بين الجهات الرسمية الداخلية والخارجية، وغير الرسمية من جهة أخرى.

ولكن تبقى المشكلة الكبرى التي يعانيها الاقتصاد الوطني والمتمثلة بالبطالة عثرة أمام تطوير البنى الاقتصادية والاجتماعية في البلد ككل، لاسيما وأن الحكومة لم تستطع حتى اليوم تحقيق خرق يذكر على هذا الصعيد، ومن المؤكد أن استمرار اعتماد النهج الليبرالي الداعم للقطاعات الريعية ذات الأرباح السريعة والمرتفعة، سيزيد من معدلات البطالة سنةً بعد سنة، ولذلك فإن الحل يبدو واضحاً وصريحاً، وهو التخلي النهائي عن هذا النهج وإيجاد النهج الخاص بالاقتصاد السوري القادر على انتشاله من مشكلاته المتفاقمة.

■■

د. أمين محمد حطيط:

المحكمة الدولية أداة انتقام سياسي صهيونية للنيل من المقاومة

أجرت قاسيون اتصالاً هاتفياً مع المحلل السياسي اللبناني د. العميد أمين محمد حطيط، وحاورته في بعض الشؤون السياسية في لبنان والمنطقة..

إعداد وحوار جهاد أسعد محمد

• ثمة دلائل كثيرة تشير إلى أن القرار الظني الذي سيصدر عن المحكمة الدولية في أيلول القادم، سيوجه اتهامات لحزب الله باغتيال الرئيس الحريري. وقد ركز خطاب نصر الله الأخير كثيراً على هذا الأمر، فاعتبر المحكمة «صهيونية»، وحذّر من الفتنة، كيف ينظر د. العميد أمين محمد حطيط إلى عمق هذه المسألة وما هي أبرز تداعياتها فيما لو صدقت التخمينات؟!

أصبح واضحاً أن إسرائيل التي تعرف قدراتها وتعرف قدرات المقاومة، باتت تدرك أنها عاجزة عن تحقيق أهدافها في لبنان بالطريق العسكري، ولهذا السبب حبكت منظومة دولية بقيادة أمريكية وعضوية أوربية وعربية، واتخذت المحكمة الدولية أداةً لتنفيذ أهدافها، وبات واضحاً أن المحكمة الدولية لا علاقة لها لا بالقانون ولا بالقضاء ولا بالعدالة.. إنما هي مجرد أداة أمريكية لتحقيق أهداف صهيونية، وهذا القول قد يثير حفيظة البعض، ولكنه بات حقيقةً قاطعة لا تخفى على أي عاقل يعلم بالقانون، أو على أي قانوني مختص. المحكمة الدولية الآن هي هيئة سياسية، والموظفون فيها يعلمون ذلك، ولهذا السبب فكل شخص يحرج في موقعه يستقيل، وكانت آخر استقالة لرئيس مكتب العلاقات العامة فيها بيتر بوستر، اعتراضاً على أن المحكمة تتخذ أداةً للعقاب السياسي، وهذه الاستقالة هي التاسعة ضمن سلسلة الاستقالات من هذه المحكمة، التي قامت بالأساس على شهود الزور، ثم أكملت أدلتها بمعطيات الاتصالات، فتبين لنا بعد السنوات الأربع أن هذه الاتصالات التي اتخذت القرين الوحيد أو قرينة الإثبات الوحيدة في المحكمة، هي صناعة إسرائيلية، حيث زرعت «إسرائيل» في شبكة الخليوي اللبنانية من خمسة إلى عشرة عملاء، يقدمون قاعدة معلومات كاملة لإسرائيل التي تحذف ما تشاء وتضيف ما تشاء، وبالتالي ما بنى بلمار قراره الاتهامي عليه هو دليل إسرائيلي، وإذا عدنا بالذاكرة إلى الماضي، نجد أن ميلس اعتمد في تقريره مرتين على ما تقدمه «إسرائيل» من معلومات، ثم إن شهود الزور الذين (أضاعوا) فرصة ثلاث سنوات على التحقيق وحرفوه بغير اتجاهه المطلوب، ألقوا أيضاً بالضباط الأربعة في السجن زوراً وبهتاناً، ورغم علم المحكمة بهذا، ورغم إسقاطها شهادة الزور، ترفض محاكمة هؤلاء خلافاً لكل ما يسمى بمنطق قانوني، بل وترفض أن تسلم الأدلة التي تدين شهود الزور حتى لا يفتضح المخطط العام.

بهذا الصدد نحن نعتبر الآن المحكمة الدولية في السياسة الأمريكية، هي تماماً كملف سلاح الدمار الشامل عراقياً، ولكن المختلف أن الوضع العراقي كان شيىء، والوضع في لبنان الآن شيء آخر.

هناك فضيحة تتناقلها وسائل الإعلام الآن عن بلمار أنه قال: إنه قلق لأنه لم يستطع أن يجد شخصاً واحداً من سورية ليتهمه، وكأن وظيفته عندما عين كانت أن يبحث عن اتهام سورية وليس البحث عن الحقيقة، وهذه الجملة وحدها في أية هيئة أو منبر قضائي كافية للطعن بنزاهة هذا الشخص وبصدقية المحكمة

«إسرائيل» باتت تدرك أنها عاجزة عن تحقيق أهدافها في لبنان بالطريق العسكري، ولهذا السبب حبكت منظومة دولية بقيادة أمريكية وعضوية أوروبية وعربية، واتخذت المحكمة الدولية أداةً لتنفيذ أهدافها..

ووظيفتها، ولهذا السبب أعتقد أننا أمام هيئة تلفيق شامل، والرد عليها سيكون بما ينبغي حتى نمنع الفتنة في لبنان ونمنع «إسرائيل» من تنفيذ أغراضها، والكل يعلم بأن الواقع اللبناني الحالي والميدان اللبناني الحالي هو تحت السيطرة، ولن تصل أمريكا ولا «إسرائيل» من باب هيئة التلفيق الشامل إلى مبتغاها كما وصلت في العراق إلى بعض ما تريد من باب كذبة سلاح الدمار الشامل.

• ولكن الوضع في لبنان مايزال مقلقاً، وهناك فرقاء سياسيون ما يزالون يجاهرون بعدائهم للمقاومة ورهاناتهم كلها على أعدائها، ثم هناك بروز مشكلة التوطين، واستمرار الشحن الطائفي والمذهبي، ويتزامن كل ذلك مع توعد «إسرائيل» لبنان والمنطقة بأيلول ساخن. ألا يدعو ذلك للقلق؟

الحقيقة التي نواجهها هي أن العالم كله، ومنطقة الشرق الأوسط تحديداً، ولبنان أكثر دقةً، هو عرضة لموازين القوى، فلا يوجد منطق اسمه الحق أو العدالة في السياسة الدولية، وكل شيء هو في ميزان القوة إن كنت قوياً تحقق ما تريد، وإن كنت ضعيفاً تسحق ويحقق عدوك ما يريد، وفي هذا الإطار يريدون سحق المقاومة لمحاصرة سورية، ويريدون حرمان لبنان من مصادر القوة لفرض التوطين وإراحة «إسرائيل»، يريدون تغيير الواقع السياسي اللبناني حتى ينشئوا الشرق الأوسط الذي يناسب أمريكا، هذه رغباتهم، ولكن في الواقع في مسألة اجتثاث المقاومة أمر مستحيل، وفي مسألة التوطين فالتوطين مرفوض في لبنان لأننا نتمسك بحق العودة للفلسطينيين ونتمسك بكرامة الفلسطيني في لبنان كضيف وفي فلسطين كصاحب حق، وفي مواجهة المشروع الغربي هناك منظومة المواجهة والمقاومة التي تنبثق من الشعوب التي تحركت ولا مجال للعودة إلى الوراء.

أمريكا وكل المنظومة التي ذكرتها في مطلع الحديث كانت في العام ٢٠٠٥ أقوى بكثير في لبنان مما هي الآن، وكان الفريق المواجه أضعف بكثير مما هو عليه الآن، ورغم ذلك جاءت بحرب في العام ٢٠٠٦ فلا فريقها أنجدها رغم اجتماعهم في تلك الصورة الكئيبة في عوكر برئاسة كونداليزا رايس، ولا الإسرائيليون استطاعوا أن يحققوا ما يريدون وثبتت المقاومة.. الآن موازين القوى مختلفة جداً.

• كيف تقرأ هذه الموازين، لبنانياً وإقليمياً؟!

أولاً في التوصيف السياسي الفرقاء في لبنان الآن أربع فئات، فئة مقتنعة بالمقاومة وحاضنة لها، ومستعدة للمواجهة بكل ما لديها في الميدان، وشعبياً ورسمياً، وهذه الفئة بحجمها لا تقل عن نصف اللبنانيين. الفئة الثانية هي فئة متحالفة مع المقاومة، قد لا تمتشق السلاح أو تنزل إلى الميدان، ولكنها في المجال السياسي متفاهمة مع المقاومة ولصيقة بمواقفها، لا بل أكثر إن سقفها السياسي أعلى في كثير من الأحيان حتى من خطاب الفئة الأولى. والفئة الثالثة هي الفئة التي جربت السير في مركب مغاير للمصلحة اللبنانية أو المصلحة القومية والمصلحة الوطنية، وتكبدت الخسائر وعادت إلى مواقع لا نقول بأنها في صلب العمل المقاوم، ولكن في أسوأ الحالات نقول إنها لن تواجه المقاومة، ولن تسحب سلاحاً عليها، فهي في منطقة القرب السياسي والحياد العسكري. الفئة الرابعة هي التي ما تزال في المقلب الآخر، لكنها منزوعة الأظافر والأنياب، ولا يمكن أن يحسب لها حساب ميداني، لا عسكري ولا أمني، ويبقى لها قوتها السياسية لأنها في السلطة.. خارج هذه الفئات هناك بقايا نسميها «نفايات» ١٤ آذار، وهؤلاء لا قيمة لهم لا سياسياً ولا عسكرياً ولا ميدانياً ولا شعبياً، كل قيمتهم أنهم مرتزقة إعلاميون يتلقون الأجر وينطقون بما يتلقون، وهؤلاء يملؤون الساحة صراخاً لكنهم كفقاعات الصابون لا قيمة لهم، لذلك في المشهد السياسي نقول إن الميدان اللبناني مسيطر عليه.

أما إقليمياً، فخلال ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٦ كانت القلعة التي تستند إليها المقاومة وظهرها، سورية محاصرة، أما الآن فالوضع اختلف، فسورية الآن هي التي تحاصر ولا تحاصَر، وهي حلقة وصل وجمع لقوى إقليمية منها ما هوَ في صلب عملية المواجهة والمقاومة، ومنها ما يبحث عن دور قريب مستقل لا يكون منخرطاً في المشروع الغربي، ولهذا السبب فإن سورية الآن هي قبلة تقصد بعد أن كانت جزيرة تحاصر، وبالتالي فإن الواقع العربي الآن أفضل بكثير مما كان عليه، وتبقى هناك دولتان عربيتان كانت قوتهما في ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ قوة كبيرة جداً أما الآن فكل منهما غارق في شأن داخلي يلهيهما عن التدخل بالشأن الإقليمي، وهما في أحسن الحالات محايدتان في هذا الموضوع، وإن حاولتا الفعل فهما عاجزتان عن التأثير، وبهذه الصورة نقول إن الصراخ والصخب الذي نسمعه هو ضغط وتهويل وحرب نفسية وإعلامية يقصد منها أن نسلمهم بالسلم ما لم يستطيعوا أن ينتزعوه بالحرب.

ولكن ألا تظن أن هناك مؤشرات حرب واسعة ضد إيران وضد تحالفها الإقليمي، فالبوارج الأمريكية والإسرائيلية عبرت إلى بحر العرب بمساعدة الدولتين العربيتين اللتين أشرت إليهما، وهما في تحالف استراتيجي مع المعسكر الإمبريالي ضد خندق المقاومة والممانعة، أليس هذا معطى جديداً بغاية الخطورة؟

أبداً، فلو كانت إيران في موقع ضعف لكانت لعبت لعبة كسب الوقت عبر التفاوض بشروط الغرب، ولكن إيران هي في موقع قوة، والسبب في ذلك هو أن الخصم الذي يهددها بالحرب غير قادر على حربها، ويعرف أن الحصار بالعقوبات أو بالميدان لا قيمة له.

وأعطي مثلاً بسيطاً على هذا الموضوع، صدر القرار ١٩٢٩ بفرض العقوبات على إيران منتصف حزيران الماضي وفي هذا القرار البند الرئيسي هو الإجازة للدول بتفتيش السفن الآتية إلى إيران في أعالي البحار، ومنذ صدور القرار حتى الآن، مضى نحو ٣٧ يوماً، ولم تجرؤ دولة واحدة على ذلك.

• هذه ساعة صفر لأنها إعلان حرب! ويبدو أن الأمور كلها تمضي باتجاه أيلول.

لا، المهلة التي حددت في أيلول لها علاقة بالإستراتيجية الأمريكية في العراق بعد إعادة الانتشار وفي أفغانستان بعد إمساك القائد الجديد الذي حل محل ماكريستال، لأن الوضع الأمريكي مهتز في أفغانستان ومضطرب في العراق لأنه في مرحلة ما قبل الانسحاب. لذلك حدد أيلول للبدء بعملية الإمساك بالملفات، ولكن هذا لا يعني أن أيلول هو شهر الحرب، فأيلول هو شهر إعادة التوازن للموقف الأمريكي، وليس شهر إعلان الحرب، لذلك فكل ما يقال عن حرب ضد إيران نحن نرى فيه مجرد إعلام، لأن أمريكا ليست جاهزة لجبهة جديدة..

• لكن الواقع يقول إنه كلما تفاقمت الأزمة الاقتصادية العالمية، أصبحت الولايات المتحدة وحلفاؤها محكومين بالحرب أكثر، والأزمة تتصاعد وتتفاقم يوماً بعد يوم، ولا حلول حقيقية لها لا على المدى القريب ولا على المدى المتوسط، ألا تعتقد أن ذلك يجعل الحرب حتمية؟

قد يكون لهذا الأمر نفاذ إلى ميدان التطبيق في ظروف مختلفة، أما الآن فإن الأمر عكسي تماماً، والأمريكيون يحاولون ترميم أوضاعهم، وهم مقبلون على انتخابات نصفية في تشرين المقبل، لا تسمح لهم بفتح جبهة جديدة، فهم بصدد تجميد الجبهات وإقفالها، والخروج من الجبهات الحامية، وليس بمقدورهم أن يفتحوا جبهات جديدة، وهناك تقرير جديد عن وزارة الدفاع يتعلق بسلوك العسكريين ونسبة الانتحار لديهم مرعب للقيادة العسكرية الأمريكية وعلى أساسه أوصت بمعالجة الوضع الإقليمي والدولي في منطقتنا بالمفاوضات لأن الجيش قد أنهك ولا يمكن زجه في مآزق أو أتون حرب جديدة. ■■

مؤرخ يحذر من انهيار مفاجئ للإمبراطورية الأمريكية

برنت غاردنر سميث
ترجمة: د. عبد الوهاب حميد رشيد

افتتح البروفسور نيل فيرغسون مهرجان اسبين الفكري للعام ٢٠١٠ مطلقاً تحذيراً صارماً بشأن تصاعد احتمال الإنهيار المفاجئ لـ«الإمبراطورية» الأمريكية بسبب ديون البلاد المتزايدة، وقال «أتصور هذه مشكلة تتجه لتظهر حقيقة... وبهذا المعنى، أقصد خلال العامين المقبلين، لأن كل شيء، من الناحية المالية وغيرها، قريب جداً من حافة الفوضى. ولقد سبق أن شهدنا بالفعل ما يحدث في اليونان عندما يفقد سوق السندات الثقة تماماً في السياسة المالية».

وأضاف: الإمبراطوريات يمكن أن تنهار بسرعة حال بلوغ نقطة التحول، وهي في الغالب عندما تتجاوز تكلفة خدمة دين الإمبراطورية لميزانية الدفاع. «هذه الحالة لم تتحقق في أية نقطة من تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، لكنها ستكون القضية/ الكارثة خلال خمس سنوات».

حاول الباحث الاجتماعي البريطاني إلقاء الضوء على هذه المسألة.. اعتاد الهمس ليخبر الحاضرين في الحفل بقوله: «أعلم أنكم غير مرتاحين من كلمة إمبراطورية، لا سيما بعد الرابع من تموز فقط، لكنكم حراسها الآن».

وأضاف: إن الولايات المتحدة- الدولة- في خطر عميق، بسبب ترابط الركود الاقتصادي الكبير، والحوافز الاتحادية الناجمة وبرامج الإنقاذ المالي، حربين، تخفيضات بوش الضريبية، ونمو برامج التأهيل الاجتماعي. والدين الاقتصادي يمكن أن يقود إلى فقدان مفاجئ للقوة العسكرية وخسارة احترام العالم.

«من خلال مكافحة أزمتنا للديون الخاصة مع التوسع الهائل للدين العام، لا محالة من تقليلنا لحجم الموارد المتاحة للأمن القومي في السنوات القادمة... لأنه مع نمو الدين، تنمو مدفوعات الفائدة، حتى لو بقيت أسعار الفائدة منخفضة. وبموجب التوقعات الحالية، فسوف يمتص الدين العام حوالي ٢٠٪- خمس (٥/١) جميع الضرائب المدفوعة- في غضون بضع سنوات فقط.. إن ضغط بند النفقات الفيدرالية غير العلنية، من الأرجح، أن تكون محصورة في الدفاع. وهناك الكثير من السوابق التاريخية لذلك»، وفقاً لفيرغسون- صاحب كتاب: الإمبراطورية- صعود وزوال النظام العالمي البريطاني والدروس للقوى العالمية». وأضاف بأن الأزمة المالية التي بدأت العام ٢٠٠٧، «قادت إلى زيادة سرعة حصول تحول جوهري في ميزان القوى»، في سياق استنزاف الولايات المتحدة للقوة، مقابل قدرة الصين على امتصاصها.

«عدت مؤخراً من الصين- في رحلة دامت أسبوعين هناك- وما سمعته في معظم الأحيان: لا تستطيع أن تُحاضرنا بشأن تفوق نظامك بعد الآن. لسنا بحاجة أن نتعلم منك عن المؤسسات المالية، كما وعليك أن تنسى الديمقراطية. نحن نرى حقيقتها عندكم».

شبكة أوروك

السكك الحديدية انعكاس لديون اليونان

تعكس الأزمة التي تواجهها شركة السكك الحديدية باليونان عمق الأزمة المالية التي تواجهها البلاد، حسب صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية. وتتحمل مؤسسة «هيلينيك ريلويز» عبئا من الديون وصل قبل الأزمة إلى ٨ مليارات يورو (١٠,٣٥ مليارات دولار)، وتسعى جاهدة للوفاء بتسديد خدمة هذه الديون التي ترتفع تكلفتها بسبب الأزمة المالية التي تعاني منها البلاد وأدت إلى مضاعفة خسائرها بحيث تصل إلى ثلاثة ملايين يورو (٣,٨ ملايين دولار يومياً).

وقد وصلت ديون الشركة بعد الأزمة اليونانية إلى ١٣ مليار دولار، أي ما يعادل ٥٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

ويطالب صندوق النقد الدولي الحكومة اليونانية بإيجاد حل لمشكلة الشركة.

ويضاف إلى ديون الشركة ديون مؤسسات أخرى مملوكة للدولة تصل في مجملها إلى نحو ٣٣,٦ مليار دولار.

وتضيف هذه الديون نسبة ١١٪ إلى مجمل ديون اليونان لتصل إلى ١٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وتقول نيويورك تايمز إن هذه الأرقام تثير التساؤلات حول مقدرة الحكومة على سداد هذه الديون المتزايدة بصورة مستمرة مع استمرار انكماش الاقتصاد اليوناني.

وتبحث الحكومة بيع حصة تصل إلى ٤٩٪ من هيلينيك ريلويز إلى فرنسا التي قالت إنها ستدرس الأمر. ومن غير المعروف كيف ستتعامل شركة الخطوط الفرنسية مع هذه المسألة في الوقت الذي تتحمل هي فيه أعباء ديون ضخمة.

واستمرت الحكومة اليونانية في تقديم دعمها للشركة على مدى نحو عقد من الزمان، مما ساعدها في الحصول على قروض خارجية تقدر فوائدها بثلاثة أضعاف ما تستطيع جمعه من عوائد.

وأصبح حالياً من الصعب على شركات السكك الحديدية في منطقة اليورو والتابعة للحكومات الحصول على قروض في المنطقة، خاصة بعدما خفضت مؤسسة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني تصنيف هذه الشركات في فرنسا والبرتغال، وبعدما أعلنت أنها تدرس خفض تصنيف شركة السكك الحديدية في إسبانيا.

وفي إحصائية أجريت عام ٢٠٠٨ -وهي آخر إحصاءات متوفرة- قالت هيلينيك ريلويز إنها خسرت مليار دولار مقابل عائدات وصلت إلى ٢٥٣ مليون دولار.

ولم تكن هذه الخسائر غريبة على السكك الحديدية في أوربا حيث تسعى الحكومات إلى خفض أسعارها لمساعدة الجمهور كجزء من سياساتها الاجتماعية، مما دفع الشركات إلى زيادة الاقتراض من أجل تمويل عمليات التوسع.

ويقول الأمين العام لوزارة النقل اليونانية هاريس تسيوكاس إن لدى الحكومة خططا لإلغاء ما يصل إلى ٣٥ خطاً غير مربح للشركة، وتسريح ٢٥٠٠ عامل لجعلها أكثر جذباً للمستثمرين الأجانب. واستبعد وزير النقل اليوناني السابق كوستيس هاتزيداكيس إمكانية إصلاح الشركة أو البحث عن مستثمر أجنبي في ظل الديون الضخمة التي تثقل كاهلها ومعظمها يستحق السداد بحلول العام ٢٠١٤.

■■

طابور كلينتون ـ غيتس والسياسة الخارجية الأمريكية

يوجين إيفانوف❖
ترجمة: موفق إسماعيل

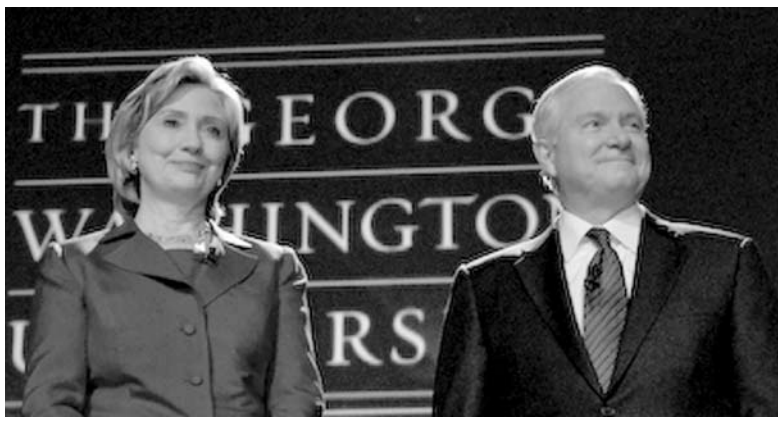

آشيع في العاصمة واشنطن، قبل فترة، خبر احتمال استقالة هيلاري كلينتون من منصبها في وزارة الخارجية. ورغم أن الناطق باسم البيت الأبيض سارع إلى التعليق على الشائعات بالقول إن الرئيس مرتاح لوجود هيلاري كلينتون في منصبها الحالي، إلا أن المراقبين أخذوا فرصتهم لإعادة النظر بدورها في رسم السياسة الخارجية الأمريكية، وكذلك موقعها ضمن فريق أوباما.

يرتبط مصطلح «السياسة الخارجية»، في معظم بلدان العالم، بمفهوم الدبلوماسية، إلى حد كبير. لذلك توكل مهمة رسم السياسة الخارجية للوزارة المختصة بالعلاقات الخارجية. أما في الولايات المتحدة، فقد باتت «السياسة الخارجية» مرادفاً لـ«الأمن القومي» في معظم الأحيان، نظراً لإصرارها على استخدام القوة العسكرية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية. مما أدى إلى إحالة تنسيق السياسة الأمريكية الخارجية إلى مجلس الأمن القومي، حيث يلعب مستشار من داخل الإدارة، ويحظى بثقة الرئيس، دور «الظهير الربعي» في شؤون السياسة الخارجية الأمريكية (الظهير الربعي يحتل موقعاً في الخلف ويوجه هجمات فريقه، في كرة القدم الأمريكية. م.م). لعب هذا الدور في إدارة نيكسون، هنري كيسنجر، مستشار الأمن القومي، قبل توليه مهام وزارة الخارجية. كما لعبه زبيغنيو بريجنسكي، مستشار الأمن القومي، حاجباً دور سايروس فانس، وزير خارجية إدارة كارتر. وخلال فترة جورج بوش الرئاسية الأولى كانت لنائبه ديك تشيني سطوة استثنائية في مجال العلاقات الخارجية، لم يستطع مجاراتها، أمام الرئيس، لا وزير الخارجية كولن باول، ولا مستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس.

لكن حال إدارة أوباما مختلفة. بدايةً، لم يكن تعيين كلينتون وزيراً للخارجية قرار أوباما، بل فُرض عليه. فأوباما وكلينتون خاضا منافسة شديدة على تمثيل الحزب الديموقراطي في انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٨، اتخذت، في مرحلة منها، طابعاً شخصياً ذهب بباقي الود بينهما. وهذا كان واحداً من عدة أسباب حملت أوباما على رفض تعيينها نائباً له رغم ضغوط قيادات الحزب الديموقراطي. (السبب الآخر هو رفض ميشيل، زوجة الرئيس، القاطع لرؤية هيلاري في البيت الأبيض). ثم قيل للرئيس المنتخب بأن عليه عرض موقع مناسب لكلينتون، تجنباً لحدوث صدع كبير في صفوف الحزب. فكان الخيار الطبيعي هو منصب وزير الخارجية، الذي يُعتبر الرابع تراتبياً (بعد الرئيس، نائب الرئيس، المتحدث الرسمي باسم البيت الأبيض).

ومع ذلك، يؤكد المقربون منها أنه عندما عُرض عليها المنصب في خريف عام ٢٠٠٨، تعهد أوباما بأنها ستلعب دوراً محورياً في رسم السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، تبعاً لتأكيده رغبته الاهتمام بالاقتصاد المتداعي، وحاجته إلى شخص من عيار كلينتون لتمثيل الولايات المتحدة في العالم. لكن سرعان ما تبين أنه، على النقيض من أسلافه، فضّل الاستئثار باتخاذ القرارات الخارجية («في إدارة أوباما، هنري كيسنجر هو أوباما ذاته»، حسب تعبير أحد مساعديه)، ولم يبق لكلينتون ما تفعله سوى تنفيذ الأوامر المنزلة عليها من البيت الأبيض.

ورغم تعيينه لها وزيراً للخارجية، واصل أوباما اعتماده على دائرة محدودة من المستشارين الخاصين. أكثرهم نفوذاً وتأثيراً، وأقلهم شهرة، هما «دينيس مالك-دونوف» و«بن رودس». كلاهما عمل مع أوباما منذ كان سيناتوراً. ثم استدعاهما إلى واشنطن وعينهما في مراكز قيادية وسيطة، «مالك-دونوف» كمدير لطاقم مجلس الأمن القومي، و«رودس» نائباً ثالثاً للجنرال جيمس جونز، مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي. وكلاهما جاء إلى أوباما من بين أفراد طاقم عضو الكونغرس السابق «لي هاميلتون» المشهور في واشنطن بأنه أبرز أنصار المقاربة البراغماتية (كنقيض للإيديولوجية) في مجال العلاقات الدولية.

بالمقابل، اشتهرت كلينتون بكونها من أنصار المقاربة «العضلية» في ميدان السياسة الخارجية، يسرها أن تتبعها القوات المسلحة حيثما حلّت. وقد ورثت هذه الطريقة عن معلمتها وصديقتها «مادلين أولبرايت»، وزيرة الخارجية السابقة في إدارة زوجها بيل. ولا تفوت فرصة لعرض أوراق اعتمادها الصقرية. وهي الوحيدة، من بين الأرفع مرتبة في هذه الإدارة، التي تستحضر بانتظام ذكر موضوعة «انتهاك حقوق الإنسان» في بلدان العَالم الأخرى. وتحت إلحاحها استقبل أوباما الدالاي لاما في البيت الأبيض، رغم اعتراض بكين الشديد.

كلينتون لديها حليف واحد في الحكومة هو روبرت غيتس، وزير الدفاع الحالي والمدير السابق لوكالة المخابرات المركزية، الذي ورثه أوباما عن الإدارة السابقة. تجسد «صداقتهما» مثالاً كلاسيكياً عن تعايش الأضداد السياسية: كلينتون تساعد غيتس الجمهوري على تجاوز إحساسه بالعزلة وسط إدارة ديموقراطية، مثلما يعينها غيتس على شد الحبل لناحيتها، في صراعها مع البيت الأبيض، إلى جانب اشتراكهما بالنزعة العدوانية ذاتها في السياسة الخارجية. ومع مرور الوقت، تطور طابور كلينتون-غيتس وغدا مركز نفوذ قوي يقف في وجه آراء الرئيس ومستشاريه. (بينما يتوضع في ركن ما «وسطي» العصفون المؤثران في فريق أوباما للسياسة الخارجية، نائبه جو بايدن، ومستشاره لشؤون الأمن القومي جونز).

ظهر التضاد إلى العلن في الخريف الفائت عندما طلب أوباما من فريقه للسياسة الخارجية وضع إستراتيجية جديدة لأفغانستان. فأعدّ، حينها، الجنرال ماك-كريستال القائد السابق للقوات في أفغانستان، مذكرة يطلب فيها تعزيز القوات بثمانين ألف جندي إضافيين، فأيده غيتس بقوة، ووقفت إلى جانبهما كلينتون رغم أن موقدها المعين سفيراً في أفغانستان، كارل إيكنبري (الجنرال السابق المقاتل في أفغانستان) لم يوافق على هذه الزيادة الضخمة. وفي النهاية قرر أوباما تعزيز القوات بثلاثين ألف جندي.

وكان ذلك أول انتصار جدي للمترادفين كلينتون-غيتس، ولكن ليس الوحيد. فبدعم من غيتس، سعت كلينتون لاستصدار قرار فرض عقوبات جديدة ضد إيران من مجلس الأمن الدولي، رغم أن أوباما حاول اجتذاب طهران نحو إجراء محادثات ثنائية. ومؤخراً، في منتصف أيار، اتخذ البيت الأبيض قرار تكثيف جهود تحديث ترسانة أسلحة الولايات المتحدة النووية، بضغط من البنتاغون، بقيادة غيتس، الذي رافقته كلينتون عند ظهوره في جلسة استماع مجلس الشيوخ لمناقشة المسألة.

ومع تعثر أجندة أوباما الداخلية، أكثر فأكثر، بات طابور كلينتون-غيتس يصنع أهم قرارات السياسة الخارجية. وبالنتيجة، تقلصت الفوارق بين سياسة أوباما الخارجية وسياسة سلفه، جورج بوش، ويقول بعضهم إنها غير موجودة.

يشاع حالياً أن غيتس سوف يتقاعد قريباً، لتخلفه كلينتون. ولا شك أن المجمع الصناعي العسكري، الممثل بغيتس حالياً، متحمس لدعم هذا التغيير، كما يبدو أن كلينتون من جهتها معجبة بالفكرة، ويجس أصدقاؤها نبض واشنطن.

ولم لا؟ أول امرأة في تاريخ الولايات المتحدة تتولى منصب وزير الدفاع.

❖باحث في مؤسسة الثقافة الإستراتيجية/روسيا.

استغلال الأزمة لسحق عمال أوربا

ترجمة وإعداد قاسيون

أمر واحد متعلق بحالة اقتصادات منطقة اليورو يتعين تفسيره، لأن الاعتماد على التقارير الإعلامية غالباً لا يقدم أي تفسير له أو إيضاح. فالمأزق الذي يمر به اقتصاد منطقة اليورو ليس نابعاً من أن الدول الأوربية أسرفت في إنفاقها العام وراكمت الكثير من الديون، ولا من أنها تواجه «خيارات صعبة»، كما يشاع، تجبرها على تخفيض الإنفاق وزيادة الضرائب بهدف «إرضاء الأسواق المالية»، في خضم معاناة الاقتصاد من الضعف أو الانكماش. ما يجري فعلياً أن أصحاب النفوذ الكبار في هذه البلدان، بما فيها إسبانيا واليونان وايرلندا والبرتغال، يستغلون الأوضاع القائمة لإجراء كل التغييرات التي يصبون إليها. ولعل الأهم هو أن المرجعيات الأوربية، بما فيها المفوضية الأوربية والمصرف الأوربي المركزي وصندوق النقد الدولي، المتحكمة بمصادر المال المطلوب صرفه كتعويضات عن الإفلاسات، أكثر تعلقاً بإجراء تغييرات يمينية من حكومات البلدان الأوربية. والأنكى أنهم ينأون بأنفسهم عن أي خضوع لعملية انتخابية أو مساءلة أمام جمهور ناخبين. سيمون جونسون، الاقتصادي الأول السابق في صندوق النقد الدولي، وجيمس كواك، يصفان في موقع «Thirteen Bankers» استغلال واشنطن لأزمات السوق في التسعينيات لإجراء عدد من التغييرات: «عندما النخبة الاقتصادية السائدة توصل بلداً إلى أزمة عميقة، يحل وقت القيام بتغيير ما. والأزمة بحد ذاتها تمثل فرصة فريدة لإجراء التغيير، ولكن قصيرة الأجل». إضافة إلى أن ناؤمي كلاين تعرض، في كتابها «عقيدة الصدمة»، تاريخ كيفية استغلال الأزمات لترويج أو تطبيق «إصلاحات» اقتصادية رجعية لا تصب في مصلحة الناس. هذا ما يحدث اليوم في اقتصادات دول منطقة اليورو، مع العلم أن الأزمات قد تم تضخيمها، بمعظمها. وإسبانيا مثال جيد. فلا أرقام تؤكد زعم أن إسبانيا دخلت في الفوضى بسبب زيادة الإنفاق الحكومي. فخلال فترة ٢٠٠٠– ٢٠٠٧، حافظت إسبانيا على نمو اقتصادها، وخفضت نسبة الدين/ إجمالي الناتج الوطني من ٥٩٪ إلى ٣٦٪، وحققت فائضاً في الميزانية خلال السنوات الثلاث الأخيرة قبل انهيار عام ٢٠٠٨ الذي أطلقه فقاعة البيوت وفقاعة سوق الأسهم والسندات: قيمة الأسهم التي كانت تشكل ١٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٧، تقلصت إلى ٥٤٪ خلال عام تلى. وكان لانفجار هاتين الفقاعتين أثر كبير على تخفيض الإنفاق الخاص. ثم أصاب الركود العالمي الاقتصاد الإسباني بصدمات إضافية خارجية.

على إسبانيا حالياً، دين مستحق الدفع خلال هذا العام، مقداره ٦١ مليار يورو فقط؛ تستطيع السلطات الأوربية تغطيته كاملاً بسهولة إذا أرادت تجنيب إسبانيا احتمال ارتفاع الفوائد المرتبة على القروض. ودون زيادة حادة في معدلات الفوائد يمكن تدبر أمر ديون إسبانيا، نظراً إلى أنها بدأت باقتراض ما يعادل ٤٥,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٩، ومعدل الفائدة عليها ١,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي. طبعاً، تعاني إسبانيا عجزاً في الميزانية الحكومية المركزية بنسبة ٩٪ من إجمالي الناتج المحلي في هذا العام، ولكن لا يمكن لهذا أن يستمر بلا نهاية، غير أنه سيستمر! العجز سيتقلص معظمه من خلال عكس العملية التي أوصلته إلى هذه الحال: عندما ينمو الاقتصاد، تزداد العائدات الضريبية، وينخفض إنفاق «حافظات التوازن الأوتوماتيكية» كتعويض البطالة، ويقل الدين نسبة إلى الاقتصاد، وهو بيت القصيد. لذلك ليس منطقياً تخفيض الإنفاق ورفع الضرائب الآن، بينما التضخم سلبي، الاقتصاد يعاني الضعف الشديد، وخطر الارتداد ماثل. وفي مفارقة صارخة، الناس الذين يحاولون الاستفادة من الأزمة في إسبانيا يخاطرون فعلياً بتعريض البلد لمزيد من المديونية، نظراً إلى أن متوجبات الديون سترتفع إذا ما استمر الاقتصاد بالانكماش وبقي راكداً لسنوات بسبب إجراءات تقشفهم المالية. ولكنهم مستعدون للمجازفة، وسوف يخوضونها، من أجل إنجاز أهدافهم السياسية.

عن مقالة للدكتور في الاقتصاد، مارك ويسبروت، المدير المساعد لمركز الدراسات الاقتصادية والسياسية، في واشنطن العاصمة. ■■

«شرق تموز».. «غرب التوتر» و«قباب» الصراع

◄ عبادة بوظو

...على العالم ودول المنطقة وشعوبها ألا تقلق، فالكيان الصهيوني «قرر» وأعلن على الملأ أنه في الحروب القادمة، خلافاً لعدوانه على غزة، «سيقلص من استهداف المدنيين بالفوسفور الأبيض»(!!)..

«طمأنة» تغلف «تهويلاً»، رافقه حديث ترهيبي عن استهداف المناطق الآهلة لبنانياً بعد نشر صور وخرائط عن سلاح ومراكز حزب الله المنتشرة في لبنان، ووازنها «طمأنة» أخرى يشكك حتى «الإسرائيليون» بجديتها وجدواها تتحدث عن نشر «القبة الفولاذية» المضادة للصواريخ قصيرة المدى، كتهويل آخر عن قوة جيش ثبت عجزه، وبالتالي يخشى تهوره.

وبينما يتوالى هذا كله على الجبهة الفلسطينية برفع وتيرة التصعيد العدواني الإسرائيلي ميدانياً في الضفة والقطاع مع مواصلة الاستيطان وتهويد القدس، تتواصل محاولات تنفيذ سيناريو لا يقل خطورة على الجبهتين اللبنانية- السورية من خلال متابعة إطلاق «التسريبات» بخصوص «اتهامات» المحكمة الدولية المتعلقة باغتيال الحريري وتحديداً باتجاه حزب الله(!) والغاية في حدها الأدنى تتمثل في سرقة احتفالات المقاومة والشعب اللبناني بانتصار تموز، والأعلى دق أسفين في علاقة تحالف المقاومة السوري اللبناني. ويبدو أن الأداة أو الوسيلة تتمثل فيما يجري تسريبه من توجيه الاتهام لعناصر «غير منضبطة» في حزب الله، الذي سيرفض التهمة جملة وتفصيلاً وعلى أي مستوى كان، الأمر الذي سيدخله في سجال مع خصومه السياسيين ويُدخل لبنان في نزاع سياسي جديد لن ترضاه سورية بالطبع بسبب انعكاساته داخل لبنان وعلى تخومها، لتتوسط في مسعى لاحتواء أي تصعيد بين تيار المستقبل، مثلاً، والمقاومة، والخروج بتسوية توافقية ما. غير أن ذلك لن يكون ملزماً للمحكمة الدولية التي ستواصل بدفع من الأطراف المستفيدة، من إعادة تأجيج الوضع الداخلي في لبنان، سلسلة اتهاماتها بالمستوى والشكل اللذين «يضمنان» لهؤلاء تلطيخ سمعة حزب الله ولو على مستوى منخفض، وفرض «تباين» في المصالح والأدوار بين المقاومة وإحدى شريكتيها في النصر، دمشق، والعزف على وتر تفاعلات ذلك لدى الشريكة الثانية، طهران، ودائماً بهدف التشويش على الدور الإقليمي السوري المتنامي الذي كانت إحدى تجلياته مؤخراً اللقاءات اللبنانية التركية، والعراقية- العراقية، عبر البوابة السورية.

وإذا كانت سورية بحاجة وتبذل ما في وسعها لقيام حكومة عراقية غير مناوئة لها، حكومة تمثل أطياف الشعب العراقي برمتها وتعمل في الوقت ذاته لتحقيق شيء من استقرار العراق وأمن شعبه ضمن ظروف ومعطيات أكثر من صعبة ليس أقلها استمرار الاحتلال، فإن أصابع التفتيت والاضطراب والفتنة في العراق، أمريكية التوجيه والتوجه، صهيونية الأهداف، مازالت تمعن في غيها على حساب الدماء العراقية كمسوغ لبقاء التدخل العسكري الأمريكي، وطلب تعزيزه دولياً، كما جرى في تفجير السليمانية مؤخراً، أي تحديداً في شمال العراق والذي طالب قائد قوات الاحتلال الأمريكية رايموند أوديرنو بانتشار قوات «أممية» فيه «درءاً للفتنة».

إلى الشرق أكثر، يتواصل شد الحبال بين طهران وواشنطن، التي كشفت عن نواياها بعدم الخروج من أفغانستان المجاورة، رغم اتساع دائرة خسائرها العسكرية هناك، بالتوازي مع إرسال وزيري حربها وخارجيتها إلى سيؤول «للإعراب عن التضامن معها» في مواجهة كورية الديمقراطية، المتهمة هي الأخرى بتفجير بارجة كورية جنوبية بمن فيها، رغم كل المؤشرات التي تفيد أن الهجوم كان من تدبير واشنطن ذريعة للتصعيد مع بيونغ يانغ وابتزازها، وهو الأسلوب المتبع حتى مع روسيا، على تأرجح مواقفها، من خلال عودة التفجيرات فوق أراضيها وضد منشآتها مجدداً بهدف زعزعة استقرارها وليّ ذراعها أكثر فأكثر.

هذه اللوحة تؤكد أن القوى المعادية تعمل مع منطقتنا خصوصاً والشرق وعموماً كساحة صراع واحدة، في وقت تعمل فيه الشعوب وقوى المقاومة على إعادة رسم الخرائط لمصلحتها، ومصلحة تطورها واستقلالها الحقيقي واستقرارها. ولكن إذا ما كان معسكر قوى العدوان والهيمنة المأزوم والمتصدع لا يزال يغزل على تأجيج قوس التوتر في جزئه الشرقي، فإن الشرق العظيم يحتاج إلى «قبته» الخاصة المضادة، والتي يدخل في قوامها الالتفات لتحصين الجبهات الداخلية عبر إتباع سياسات تنموية، غير ليبرالية، وتحت أي مسمى، على أن تصب في مصلحة السواد الأعظم من الشعوب، فعلاً لا قولاً، بوصفهم أصحاب المصلحة الحقيقية في الدفاع عن الأوطان، وكذلك رفع وتيرة التنسيق إقليمياً ودولياً فيما بين هذه الدول والشعوب، أي بالمحصلة تعزيز مختلف القدرات الدفاعية- الهجومية بوصفها ضرورة، لكي يبقى تموز هو تموز الخصب، تموز التضحية، تموز المقاومة ويوسف العظمة، تموز الانتصار.

o.bozo@kassioun.org

إستراتيجية كوبية جديدة لضمان الأمن الغذائي

مشدداً على أن إنتاج الغذاء هو «قضية أمن قومي»، أعلن الرئيس الكوبي راؤول كاسترو عن برنامج جديد للتشجيع على الزراعة شبه الحضرية، أي في أطراف المدن والبلديات، وذلك في إطار إستراتيجية حكومية جديدة لتوفير الأمن الغذائي للسكان.

وتنص الإستراتيجية على تحديد دور البلديات البالغ مجموعها ١٦٩ بلدية كفاعل أساسي في اتخاذ القرارات التي تخص المجال الزراعي، حيث تم تحديد ثلاثة سيناريوهات لكل بلدية: الزراعة التقليدية، والزراعة في المناطق الحضرية، والزراعة في ضواحي المدن لإنتاج محاصيل غذائية متنوعة وإيكولوجية، وباستخدام حيوانات الجر وأقل قدر ممكن في الوقود، وإنشاء «رئة خضراء» حول المدن، والتشجير حول التجمعات المائية، وزيادة الإنتاج الزراعي.

وترتكز نواة البرنامج على المزارع الصغيرة المنظمة في معظمها على شكل تعاونيات خاصة في مجال الإقراض والخدمات، أو المزارع التابعة للدولة. وسيعمل المزارعون في الأرض مع عائلاتهم، مع إمكانية التعاقد مع عمال آخرين عند الضرورة، على أن يأتي البرنامج بفوائد أكبر للسكان عموماً فسيحصلون على المنتجات الزراعية بأسعار أدنى، فيما يستفيد المزارعون من زيادة إنتاجهم وارتفاع مبيعاتهم. وتسعى الحكومة الكوبية من خلال هذا البرنامج إلى تقليص ملايين الدولارات التي تنفقها على استيراد الغذاء، وذلك بتشجيع الإنتاج الوطني من خلال تدابير وإجراءات محددة كتسليم الأراضي غير المنتجة للمواطنين الراغبين في زراعتها. ويذكر أن المحاصيل المنتجة في البساتين والأراضي الزراعية الموجودة في المناطق الحضرية حصدت في الربع الأول من هذا العام أكثر من ٦٠٠ ألف طن من الخضروات، ويتوقع أن تنتج في نهاية السنة ما يقرب من ١.٢ مليون طناً في حين توفر المزروعات داخل المدينة عمالة لحوالي ٣٠٠ ألف شخص. ■■

تذكّر هيئة تحرير قاسيون قراءها بأن المجال ما يزال مفتوحاً لكل من تهمه المشاركة في النقاش حول موضوعات المهام البرنامجية، من داخل اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين ومن خارجها، مع الأمل بالتزام الجميع بالحجم المقرر للمساهمة الواحدة المحدد بـ(٧٠٠ كلمة)، على أن ينشر النص كاملاً في الموقع الإلكتروني للجريدة، في حال زاد عن ذلك.

نحو الاجتماع الوطني التاسع لوحدة الشيوعيين السوريين

استمرار نقاش مشروع المهام البرنامجية

لنعمل.. ونكف عن إطلاق الاتهامات جزافاً

مبادرة اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في طرح الموضوعات البرامجية للنقاش الواسع والحر أمام القوى والفعاليات الوطنية والفكرية هو دليل واضح بان المهمة الرئيسية أمامها هي التأسيس لإيجاد الحزب الشيوعي الحقيقي الذي عليه أن يلعب الدور الوظيفي والتاريخي المنوط به وأن يعمل بجدية لملاقاة الجماهير التي يمثل مصالحها، لأن مثل هذا الحزب يحتاجه الشعب والوطن وخاصة في هذه الظروف الخطيرة التي تواجه المنطقة بشكل عام وسورية بشكل خاص إن العمل الجدي والمتواصل لتوحيد الشيوعيين السوريين حول برنامج واضح المعالم يلخص المهمات الآنية والمستقبلية بشكل دقيق ويكون قابلا للتطبيق العملي ومنسجماً مع ظروف البلاد ومع المتغيرات الحاصلة هي مهمة ملحة ولا تحتمل التأجيل أما آن يبقى العمل من أجل الوحدة مجرد شعارات ترفع وكلام جميل يدبج. نؤكد أنه إذا بقي العمل ضمن هذا الإطار يبقى كلاماً فارغاً وشعارات خلّبية بعيدة عن الواقع وعن إمكانية التطبيق إذا فإن الآراء التي تطرح من هنا وهناك ومن هذا الاتجاه أو ذاك مدعية بأن طرح الموضوعات من اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين يتناقض مع دعوتها لوحدة الشيوعيين السوريين، نقول لهؤلاء وبكل شفافية إن العكس هو الصحيح لأنه لو لم تبادر اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في طرح هذه الموضوعات لفقدت مصداقيتها في العمل الجاد من أجل الوحدة لأن العمل من أجل الوحدة إذا لم يكن حول برنامج واضح ودقيق يلبي متطلبات الجماهير ويقدم الحلول والمقترحات العملية لكل ما نعاني منه، تحول إلى شيء يتوحد الشيوعيين، هل يتوحد الشيوعيون حول هذا القائد وذاك أو حول هذه الكتلة أم تلك، إن العمل الدءوب من أجل وحدة الشيوعيين السوريين ضرورة ملحة في هذه الظروف الخطيرة كما قلنا ونؤسس لوحدة وطنية شاملة هي السلاح الفعال في مواجهة التحديات التي نواجهها وهي الذخيرة الحقيقية لتعزيز إمكانية الصمود والممانعة.

إن توحيد الشيوعيين حول هذا البرنامج وزجهم من أجل العمل المتفاني لتحقيقه مهمة وطنية بامتياز، وأي تباطؤ وتأخير في إنجاز هذه المهمة يضر بالمصلحة الوطنية العليا ويلحق الضرر بالجماهير التي ندعي تمثيلها كفانا شعارات وخطباً رنانة .ما نحتاجه اليوم هو قرن القوة بالعمل والترفع على المصالح الخاصة وجعل المصلحة العامة فوق كل اعتبار ،لذا فإنني أرى أن صياغة هذه الموضوعات وطرحها للنقاش الواسع خطوة متقدمة لإيجاد الصيغ التوحيدية الحقيقية التي ترنو إليها أبصار الجماهير وقواعد الحزب وسوف تغتني وتتضح من خلال الحوار والمقترحات التي تأتي من هنا وهناك، إنني أدعو وبإخلاص للمشاركة الواسعة في النقاش والحوار إما عن طريق الكتابة على صفحات الجرائد أم من خلال المواقع الإلكترونية أم من خلال الندوات واللقاءات التي تقام لهذه الغاية، وأتمنى أن تتقبل اللجنة المكلفة أي رأي مهما كان متفقا أو متناقضا وحتى لو كان معاديا برحابة صدر وطول أناة دون اللجوء إلى رد الفعل وإطلاق الاتهامات جزافاً لأن الرد على كل رأي مخالف ولو كانت تنقصه الدقة والموضوعية يدفعنا للوقوع في الفخ الذي يريده من يتصيدون في الماء العكر ويؤكد أننا غير قادرين على ممارسة الديمقراطية والاستماع إلى الرأي الأخر وبالتالي يدفع بالكثيرين إلى أن يحجموا عن الإدلاء بآرائهم خوفا من رد الفعل الذي قد يحدث ،إنني على ثقة بأن هذه الموضوعات من خلال طرحها للنقاش بهذه الروحية سوف تحدث حراكا فكريا وسياسيا واسعا وسوف تحرض جميع الشرفاء والذين تعز عليهم قضية الوطن ومصالح جماهيره أن يسهموا بإغنائها بالمقترحات الموضوعية والآراء الصائبة لأن طرحها بأي شكل من الأشكال تجاوز الآخرين أو إدارة الظهر لكل من تهمه قضية الوحدة بل تعني دفع الجميع لتقديم الأفضل علنا نصل في النهاية إلى رؤية موحدة ومتقاربة تخلق الأرضية الصلبة لخطوات توحيدية متينة ،إن الوقوف متفرجين يلحق الضرر والأذى وكذلك الغمز واللمز يضر كذلك لذا فالواجب يقتضي الجرأة والصراحة وتغليب المصلحة العامة على ما عداها وبهذا الصدد أود الإشارة إلى ما ورد في الصفحة /١٣/ فقرة /١٨/ حول محاربة الفساد والنهب اللذين يطالان الدولة والمجتمع. إن الكلام عن ضرورة محاربة الفساد واجتثاثه من جذوره والقضاء عليه كلام جميل ويردده جميع الشرفاء بالوطن لكن أن يرد في الموضوعات بهذا الشكل وكفى المؤمنين شر القتال أرى أنه لا يف بالغرض لذا أقترح إجراءات عملية لمحاربته واجتثاثه من جذوره وهذه الإجراءات هي التالية:

١- تطبيق مبدأ من أين لك هذا على أن يطال الجميع في كافة المجالات ومختلف المستويات.

٢- وضع الرجل المناسب في المكان المناسب بغض النظر عن كافة الانتماءات بشتى أنواعها وأن يكون المعيار الكفاءة والنزاهة ونظافة اليد .

٣- تطبيق مبدأ العقاب والثواب فيعاقب المقصر والمسيء ويكافئ المنتج والمخلص.

٤- إجراء محاكمات علنية على مختلف وسائل الإعلام للذين تثبت إدانتهم وتطبيق أقسى العقوبات بحقهم.

٥- الاهتمام بقضايا الجماهير المعاشية وربط الأجور بالأسعار.

٦- تفعيل العمل في أجهزة الرقابة والتفتيش وإعطاؤها صلاحيات واسعة ورفدها بالكوادر المؤهلة والنزيهة وحمايتها من الضغوطات التي تتعرض لها .

٧- الاهتمام بالجهاز القضائي وعدم التساهل بتعيين القضاة،وعلى نقابة المحامين أن تأخذ دورها في محاسبة المحامين الذين ينحون باتجاه يتعارض مع نظامها وشرف المهنة وقدسيتها .

هذا ما رأيته يفيد علني أكون قد أصبت بعضا من الهدف.

طرطوس - الياس قطيرة

الموضوعات والتحالف المطلوب

تواجه بلادنا والمنطقة خطر المشروع الأمريكي- الصهيوني وأعوانهما الرجعيين والليبراليين الجدد، الرامي إلى الهيمنة الشاملة على المنطقة ونهب ثرواتها النفطية، وإجهاض أي حركة تحرر وطني اجتماعي في المهد، أو تطور تكنولوجي لدولة مستقلة، وتحويل المنطقة إلى قوة احتياطية للهيمنة على ألعالم والتفرد بمصير الشعوب.

ولهذا الهدف ومن أجله تحشد الامبريالية الأمريكية مختلف قواها العسكرية المتطورة في البر والبحر والجو لتحقيق مشروعها المتعثر أمام عناد وعنفوان المقاومة الشعبية المتنامية في لبنان وفلسطين والعراق وأفغانستان، ودور دول الممانعة في سورية وإيران.

فالمصلحة الوطنية اليوم قبل الغد تقتضي توسيع ساحة المقاومة واحترام إرادة الجماهير ودورها في القرار السياسي وإقامة أوسع تحالف وطني شعبي فاعل على الأرض لمواجهة أي عدوان خارجي قد نفاجأ به.

والسؤال: ما هو التحالف الذي يحتاجه الوطن؟

قبل ذلك نتساءل: أما آن الأوان لتقييم (الجبهة الوطنية التقدمية) القائمة في بلادنا منذ عام ١٩٧٠، من حيث تركيبها، ميثاقها، نفوذها، ودورها في صنع القرار، وعلاقتها بالجماهير، وأين نجحت؟ وأين أخفقت؟..

في ضوء الإجابة على هذه الأسئلة الهامة لا بد من وضع الأسس النظرية للتحالف المطلوب وممارسته على الأرض، وليكن مضمونه قبل كلّ شيء، حماية الاستقلال الوطني من أي عدوان خارجي محتمل، وتحرير جولاننا المحتل من العدو الإسرائيلي، واجتثاث آفة الفساد الذي استشرى كالسرطان في الدولة والمجتمع، والنضال في سبيل التطور الاقتصادي الاجتماعي، وحلّ قضايا الجماهير المعاشية وضمان كرامة المواطن.

كذلك لا بد من أن يقوم هذا التحالف على أساس الحوار الديمقراطي والشفافية بين الأحزاب الوطنية والنقابات والاتحادات والجمعيات والشخصيات الوطنية، وعلى مستوى الإعلام والجامعات وغيرها .

إنّ أي تحالف من أجل أن يكون فاعلاً على الأرض يجب أن يقوم على أسس ومبادئ ومنها :

التمركز حول مصالح الشعب والوطن، والابتعاد عن المصالح النفعية الذاتية والفئوية والحزبية الضيقة، ومكافحة النزعات العرقية والدينية والطائفية والعشائرية التي تسيء للوحدة الوطنية.

ممارسة مبدأ احترام الحريات الديمقراطية، كحرية الصحافة والرأي والإضراب والتظاهر واستقلالية النقابات، وإصدار قانون الأحزاب وقانون انتخابات حقيقي.

احترام مبدأ سيادة القانون، وعدم التمييز بين المواطنين في العمل والوظائف في الدولة على أساس حزبي أو قومي أو عشائري أو طائفي، وما شابه ذلك من اعتبارات.

إشراك الجماهير في صنع القرار، وتحقيق مصالحها الاقتصادية والاجتماعية في العمل والتعليم والصحة والسكن والأجور... والعمل الجدي على تحقيق تنمية حقيقية ومستدامة في البلاد .

دير الزور - حسين الشيخ

ما معنى المشاركة في انتخابات اللجنة الوطنية؟

لا شك أن طريقة إجراء انتخابات اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين غير مألوفة، وكل ما هو غير مألوف من الطبيعي أن يثير الأسئلة، وتتعدد التفسيرات والتأويلات بشأنه، لاسيما وأن هذه الطريقة تتعرض للكثير من التشويه والتشكيك من جانب أبطال الأزمات الحزبية، وفقهاء تبرير الانقسام، وحتى من جانب بعض الذين يتباكون على الوحدة.. فماذا تعني المشاركة في عملية التصويت؟

- إن هذه المشاركة تعني المساهمة في تجاوز حالة التخندق الفصائلي، والمعارك الوهمية، والصراعات المفتعلة بين الشيوعيين السوريين، وخلق تلك الأجواء الرفاقية الكفيلة بإثارة الحوار الرفاقي حول واقع الحركة وصولا إلى فرز الصالح من الطالح، والمبدئي من الانتهازي في سياق العمل الكفاحي وليس على أساس الاتهامات الجاهزة والانتماء الفصائلي التي كلفت وتكلف الشيوعيين المزيد من الوقت والجهد .

- المساهمة في تجميع القوى الحية المبعثرة بين كل فصائل الحركة وقسم هام من الرفاق الذين هاجروا التنظيم، والذين يعجز أي فصيل عن احتوائهم بالطريقة التقليدية المألوفة، وتفعيل تلك القوى ولو بالحدود الأولية وصولا إلى بلورة تيار وحدوي واسع قادر على فرض إرادة الشيوعيين من أجل وجود حزب شيوعي موحد له دوره الفاعل والمؤثر في حياة البلاد

- إن المشاركة في التصويت لا تعني الانتقال من فصيل إلى آخر - إلا لمن أراد- أو الانضمام إلى فصيل ما، فيمكن لأي رفيق ومن أي فصيل شيوعي كان أو حتى الأصدقاء المقربين المساهمة في عملية التصويت لانتخاب هيئات اللجنة الوطنية دون أن يعني ذلك الالتزام بالبنية التنظيمية للجنة الوطنية.

- إن المشاركة لا تتناقض مع التنسيق والحوار بين قيادات الفصائل بل من الممكن أن تتكامل معها، وتعطيها قوة دفع إلى الأمام اللهم إلا إذا كان هناك من يريد إن ينجز عملية التوحيد بطريقة الدمج والتلصيق التي أثبتت الحياة فشلها، أو من يريد من التنسيق بين القيادات وسيلة لإجهاض رغبة أغلبية شيوعيّ القواعد في تجاوز الحالة المرضية التي تعاني منها الحركة، عبر التسويف والمماطلة والدخول في نقاشات حول جنس الملائكة.

- للحزب الشيوعي السوري بصمات لا تمحى في مختلف المنعطفات التي مرت بها البلاد، والوفاء لتاريخ الحزب ودماء شهدائه، يتطلب الارتقاء بنضال الشيوعيين لاسيما وان المؤشرات والمعطيات تقول إن العالم والمنطقة والبلاد أمام ظرف انعطافي، والمدخل الأفضل للارتقاء بالعمل هي بوابة وحدة الشيوعيين السوريين، ومن هنا يمكن القول إن المسالة تكتسب بعدا وطنيا وأخلاقيا.

- وأخيراً وليس آخراً، إن وحدة الشيوعيين السوريين قادمة، فالفصائلية المقيتة ولّى زمانها كونها أصبحت عائقاً أمام قيام الشيوعيين السوريين بدورهم، ذلك الدور الذي يعتبر القيام به اليوم هو المقياس الوحيد للتمييز بين المبدئية وعدمها، ولان وحدة الشيوعيين أصبحت اليوم ضرورة موضوعية فان المساهمة في عملية التصويت تعني توفير ولو الحد الأدنى من العامل الذاتي التي يتوافق مع الظروف الموضوعية، والتاريخ لن ينتظر أحداً وسيبقى شرف الريادة لكل من يتفهم إبعاد الموقف، ويساهم في التقاط اللحظة التاريخية، دون ترك الأمور للتقادير.

الحسكة - عصام حوج

جبرا إبراهيم جبرا

بيت تموز ينهار في المدينة

◄ سناء عون

لم يكن جبرا إبراهيم جبرا يعلم، عندما شيد جدران بيته لبنة لبنة، أن يداً أصولية ستقوم بتقويض ما اعتبره على الدوام متحفه الشخصي. تلك اليد التي تعود لكائن يتحكم بهذا العالم، بأذرع أخطبوطية، إحدى هذه الأذرع إمبريالية، وإحداها أصولية يخفيها كما اليد المبتورة، لتقوم بين الحين والآخر بتنفيذ ما يرغب، دون أن يستطيع أحد توجيه إشارة شك واحدة إليه. والأذرع الأخرى تعددت تسمياتها حتى بات العالم لا يميز بين واحدة وأخرى، فذراع الرحمة والإنسانية بمنظماتها العالمية تشكل ذراعاً لذلك الإخطبوط العملاق. نعم لم يخطر ببال ذلك الكاتب والإنسان، صاحب الشخصية الإنسانية، أن المفارقة الغريبة ستنهي بيته بشارع المنصور في بلد اللجوء، بالطريقة نفسها التي أزيلت بها بيوت أبناء بلد المهد، لكن باحتلال أنغلوسكسوني جديد.

المبشر بالثورة، والداعي إلى الوحدة الوطنية والتجديد، وضع ركائز القصيدة التموزية العربية، وكان أحد أهم أعمدة تلك القصيدة، التي ركزت على المدينة. المدينة التي تميت البطل الباحث عن الحياة، لكنه ينتصر على الموت، ويعود إليها مجدداً. ألا يمثل ذلك إيمانه الكامل بالعودة إلى فلسطين. دولة فلسطين التاريخية دون اعترافات مذلة بدولة الاحتلال.

الفلسطيني/ العراقي رسم المدينة المفقودة في كتاباته، ورحلة التيه التي يواجهها شعبه. أحيا جبرا هذه المدينة في أدبه. ظل يطرح على الدوام قضية الهوية والكينونة. ربما هذا ما جعل ذلك الكائن ينتفض، من مدينة مازال يحاول شطبها من جغرافية الإنسان، فتتجلى له في كل مكان، لتبقى في خيال الأجيال إلى الأبد. لذلك كان واجباً عليه تدمير تلك المدينة، الخالية من سكانها الأصليين واقعياً، والمسكونة وجدانياً وتاريخياً، قبل أن تمتد جذورها إلى المستقبل.

لكن رغم أهمية جبرا إبراهيم جبرا، ليست القضية تفجير منزله وحسب، ولا هي تدمير نفائس أدبية وفنية وتاريخية، تمثل مرحلة هامة في الثقافة العربية. القضية أعمق من ذلك بكثير.

إنها المحاولات المستمرة لمحو الذاكرة العربية، والتراث الممتد إلى آلاف السنين. محو الذاكرة يتيح للغزاة تدمير الهوية، والسيطرة، وإعادة بناء أصحاب تلك الهوية بالصورة التي يريدونها.

إنها العراق.. العراق المنهوبة، التي تتعرض لإتلاف مكتباتها، وللمرة الثانية بهذا الشكل الهمجي. من منا ينسى هولاكو الذي رمى مكاتب بغداد في نهر دجلة؟ إنها نهب المتحف العراقي، وتدمير آثاره، وهدم تماثيله وتهريبها إلى متاحف عالمية. كل هذا لتغييب الدور الحضاري العتيق، الذي مثلته العراق، لرسم تاريخ جديد لبلاد ما بين النهرين، وتدمير معالمها التاريخية.

إنها فلسطين.. فلسطين التي تتعرض منذ اثنين وستين عاماً وحتى اليوم، لعمليات تدمير وتشريد وسرقة وتزوير. محو تراثها العربي الفلسطيني عملية إجرامية، غايتها أن تفقد ذاكرتها، اسمها، وشعبها. فلسطين التي فقدت المدن والقرى والإنسان، لتغيير الأسماء، لتهويد الأسماء، لتغييب الهوية، وصولاً إلى محاولة سلبها الفلافل تلك الأكلة التي ستنتقل إلى العبرية، وبقرارات الأمم المتحدة التي حاولت التعويض للفلسطيني اللاجئ، عن وطنه وأرضه وبيته وأشجار زيتونه، ببعض المعونات الغذائية وبعض علب الواقيات الذكرية لتحديد النسل.

إنها العرب جميعاً.. إنها نحن.

إنها الاحتلال.

إنها إحراق المكتبة العربية بما تحمله من فكر وتراث.. إنها نهب مركز التراث الفلسطيني لاغتيال الذاكرة التاريخية الفلسطينية، وقطع جذور الفلسطيني بأرضه. فلقد أدركت الصهيونية والامبريالية مبكراً أهمية التراث لشرعنة وجودها. وتغييب ذلك التراث من ذاكرة الآخر المسلوب الوطن وقطع جذوره بالأرض، لكنها نسيت أن الإنسان لا يشبه الشجرة بجذور لا تمتد إلا بالتراب إن جذور الإنسان الفلسطيني امتدت في الكون بأسره واختلطت بهوائه.

إنها تمتد لابن رشد صاحب المشروع التغييري، المشروع الذي حوصر أيضاً بنيران التهمت كتبه خوفاً من انطلاق جديد.

كل ذلك لخلق جيل دون ذاكرة، لطمس هذه الذاكرة، لإخراس حتى الشفوية منها.. لتمرير مشاريعهم وتنفيذ مصالحهم، دون أن يجرؤ باقي العالم إلا على فعل واحد هو الصمت. والصمت هنا ليس من ذهب.

هل هذه الأعمال لأحد إلهي الخير أو الشر، إذا افترضنا منطقياً أن عملهما متعاكس مباشرة كمبدأ الفعل ورد الفعل. والنتائج والبراهين تؤكد بحجة عقلية أن كل هذه الأعمال تخص واحداً منهما فقط. فأين عمل الثاني؟؟ بعيداً عن ثنائية الخير والشر، إن هذه القدرية لا تشكل عكازاً، نستند عليه لقبول ما يجري، دون أن نقوم بشيء.

كم نشبه في هذه الأوقات ركاب سفينة جبرا، يحيط بنا البحر من كل الجهات، وليس أمامنا إلا نبش الذاكرة، وسرد قصصها، لنشعر أننا مازلنا على قيد الحياة.

■■

ربما ..!

رحلة ألمانية في ٤٥ دقيقة

لم أجد صعوبة في العبور من بافاريا إلى زيوريخ فقد كانت المروحية تحت تصرفي. حظٌ استثنائي جعلني أطلّ من الأعلى على بدائع الزمان والمكان في تلاق لا يتكرّر، لا بسهولة.. ولا بصعوبة، ببساطة لأنه لم يبنَ علىَ صدفة!

العجائبُ العمرانية المجاورة لجنوح خيال الطبيعة نقلتني من حيز المتفرج إلى حيز العيش. سرّ الجمال أنه يعاش ويعايش دون أن يكتفي بالحواس الخمس.

الطيران بين زيوريخ وبافاريا الألمانيتين شيّق، خصوصاً أن المروحية تمنحك فرصةً تشبه القراءة، فالأخضر، بكل طاقته في التدرج، يجعل الأرض كتاباً والإنسان قارئاً مستغرقاً في لذائذ لا توصف.

المشهد الذي تشارك البشر وأمهم الطبيعة في صياغته إبداع ما بعده إبداع. بيوتات خرافية، سقوفها مثلثة يكسوها القرميد أحمر في بافاريا، أخضر في زيوريخ، عمارة قوطية تنافس الحداثة، وحداثة تتكّه الصورة بتوابل لا شك في ضرورتها. باختصار أنت أمام هارمونيا قلما تتكرر بين الإنسانيّ والطبيعيّ.

إضافة إلى ذلك منحتني الطائرة، (يمكن أن أضيف من باب المباهاة أني كنت أستمع لموسيقى فاغنر لكون التحليق فوق مسقط رأسه) إحساساً يمتزج فيه الخشوع برغبة القفز من فوق، لأنك مع جمال بهذا المستوى لا تجد تعبيراً أبلغ من الموت فيه!!

نعم هذا ما حدث خلال ٤٥ دقيقة بالتمام والكمال. على أن الحدث الجماليّ لا يزال مستمراً في الداخل فالجميل في مفعول الجميل أنه لا ينتهي بانتهاء استعماله، بل يستمر، إلى متى؟ لا أحد، حتى الحاسة السادسة، يعلم.

ولكي لا يكون الأمر حسداً بحسد سأكتفي بغبطة الأمان على ما لديهم، فما من شكّ أن في بلادنا سحراً بمستوى هذا، بل ربما يضاهيه إلا أن مأساته أنه إما مجهول أو مهمل، وفي الحالين ذنبنا عظيم.

وعلى هذه السيرة لأعترف لكم بأن ما حدث هو مشاهدة فيلم عن هذه المدن الألمانية وحسب، لكن فداحة الجمال تأخذ الخيال إلى الإفراط في التعبير، أحياناً! اللعنة فلأقلّ دائماً، ودون وجل.. فلا معنى للجمال ما لم ينهبنا بالإفراط.

من أمام ذلك الفيلم الوثائقي الذي بثته تلك الفضائية، أعني من تلك الرحلة حول ألمانيا في ٤٥ دقيقة.. كنت أتساءل: إذا كان أحد منهم (أعني أحد المسائيل) شاهدَ ما شاهدتُ، فبماذا يشعر يا ترى؟؟ هل قلتُ: يشعر؟؟ لا أدري إذا كان هذا صائباً!!

رائد وحش

raedwahash@gmail.com

موعد مع وديع سعادة

سنكون، الشهر القادم، على موعد خاص مع الشاعر الكبير وديع سعادة الذي سيزور سورية ويقرأ من شعره في دمشق وطرطوس (سيُعلن عن المواعيد لاحقاً)، كما سيقوم بتوقيع «الأعمال الشعرية» التي أصدرتها له دار «النهضة العربية» في بيروت.

لقاء وديع سعادة حدث ثقافي بامتياز، فهو الساحر الذي جعل كثيراً من أعقد الأسئلة الوجودية أناشيد سهلة وسلسلة، مستلهماً قوة الحياة في الروح الإنسانية رغم استناد نصه إلى مرجعية ثقافية متعددة الأبعاد.

منذ ديوانه الأول «ليس للمساء إخوة» وليس انتهاء عند «تركيب آخر لحياة وديع سعادة» ونحن أمام مشروع شعري ثري وجاد، بنى نفسه بأناة الأنفاس، ودون جعجعة وضوضاء. ولعل اعتكاف وديع للشعر فقط، وسكناه أوستراليا، جعلا الصحافة الثقافية تتجاهل تجربته الهامة على صعيد قصيدة النثر العربية.

يقول الشاعر شوقي بزيع: «يرى وديع سعادة إلى الحياة بوصفها لحظات هاربة باستمرار ويتعذّر إيقافها والقبض عليها بالجسد أو الحواس. وهو لا يعرف ما يفعله إزاء ذلك النهر الذي لا يتوقف قليلاً لكي نتملى من مياهه أو نسائله أو نتّحد به. كل ما نستطيعه هو الاحتفاظ بجرعات قليلة من السعادة أو بلقطات متفرقة من مشاهدها ما تلبث أن تتراجع باتجاه النسيان أو تتحوّل إلى برق خاطف وسط الظلمة المهيمنة. يتقدم الشعر في هذه الحالة لا ليوقف النهر عند حد ولا ليمنعه من ان يصب في محيط الموت بل ليمنع الحياة من التشظي واصلاً قدر المستطاع بين شتاتها المتباعد والتماعاتها النائية. وليس من قبيل الصدفة على الإطلاق أن يعطي الشاعر لمجموعته السابعة عنوان "محاولة وصل ضفتين بصوت"، وأن يعطي لمجموعته الأخيرة عنوان "رتق الهواء" حيث يشترك العنوانان في المعنى نفسه تقريباً ويتبدّى الإلحاح إياه على كون الشعر وسيلة ناجعة للمّ شمل الحياة ووضع أشلائها المتناثرة في نسق أو سياق».

من كتبه: «مقعد راكب غادر الباص»، «نص الغياب»، «بسبب غيمة على الأرجح».. ومن الجدير بالذكر أن شاعراً بوزن سعادة لا يجد ناشراً يتبنى آخر أعماله «تركيب آخر لحياة وديع سعادة» ما حدا به إلى نشرها الكتروني، كنوع من الاعتراض على انشغال دور النشر بالكتب المضمونة الانتشار على حساب الإبداع الحقيقي.

■■

في الذكرى الثامنة والثلاثين لاستشهاد غسان كنفاني

في الذكرى الثامنة والثلاثين لاستشهاد الأديب والإعلامي الفلسطيني غسان كنفاني أقامت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ندوة ثقافية في مخيم خان الشيح بحضور الرفيق أبو أحمد فؤاد عضو المكتب السياسي للجبهة والمناضل عدنان بدر الحلو.

افتتحت الندوة بالوقوف دقيقة صمت إجلالاً لأرواح شهداء الأمة، وفي كلمته، تحدث أبو أحمد فؤاد عن الدور الذي أداه غسان كنفاني في خدمة القضية الفلسطينية رغم الزمن القصير الذي عاشه، مشيراً إلى بعض الذكريات الشخصية التي جمعته وغسان كنفاني الذي اغتالته المخابرات الصهيونية في (٨-٧-١٩٧٢)، مؤكداً على أن العدو الصهيوني يستهدف المبدعين من أبناء شعبنا كما يستهدف المقاتلين.

وأوضح أبو أحمد فؤاد أن الشعب الفلسطيني لن يتنازل عن أي حق من حقوقه مهما طال الزمان، ومهما ازدادت الانتهاكات الصهيونية بحقه.

وبدوره أكد المناضل عدنان بدر الحلو الذي عايش غسان كنفاني منذ صدور الأعداد الأولى من مجلة الهدف وحتى استشهاده على ضرورة التعرف على مسيرة غسان كنفاني الأدبية والفكرية السياسية، فهو المناضل الذي زرعت أشلائه في هذه الأرض بذور المقاومة.

وأشار إلى أن الشهيد الذي اغتالته يد الغدر الصهيونية قد أمسى خالداً في ضمير الأمة ووجدانها، حيث تتجدد ذكرى غسان عاماً بعد عام وتزداد إشعاعاً وحضوراً.

وقال الحلو: «إن مضي ثمانية وثلاثين عاماً على غياب أي شخص كافية لتطوي ذكراه، لو لم يكن هذا الشخص هو غسان كنفاني الحاضر فينا أبداً كرمز حي لقضية حية، فغسان الذي ولد في عكا سنة ١٩٣٦

ضربته صاعقة النكبة وهو في ريعان فتوته فكانت معاناة الاقتلاع من الوطن واللجوء الجرح الأكبر في مخيلته، والشحنة الظاهرة في كل سلوكه، وجميع عطاءاته النضالية والإبداعية على مدى الأربعة والعشرين عاماً التي عاشها لاجئاً بعد اغتصاب فلسطين».

وأضاف الحلو: «إن مرحلة الكتابة الصحفية التي بدأها غسان في بيروت تركزت كلها على فلسطين، بدءاً من ملحق صحيفة المحرر، إلى مجلة الحرية، فجريدة الأنوار، وصولاً إلى إصدار مجلة الهدف بناء على طلب الرفيق وديع حداد عام ١٩٦٩».

وتابع الحلو قائلاً: «في تلك المرحلة النضالية انشغل غسان بهاجس كبير جداً هو أولئك الأهل الذين بقوا في فلسطين تحت الاحتلال، وكان ثمة قطيعة فلسطينية وعربية كاملة معهم، بل كان هناك نظرة شائعة توجه لهم اتهامات التخوين، ولذلك انبرى غسان كإعلامي وأديب للقيام بمهمة استشكاف أوضاعهم والتواصل معهم، ووجد طريقه إلى ذلك عبر بعض الصحفيين الأجانب الذين راح يكلفهم بالحصول على ما تيسر من منشورات وكتابات وصحف داخل فلسطين المحتلة ليكتشف وجود نشاط ثقافي وأدبي وسياسي فلسطيني متجذر في تلك الأرض عصي على الصهينة والأسرلة رغم أنف الاحتلال والمحتلين».

وأكد الحلو أن غسان كنفاني أخذ على عاتقه رغم كل غيوم التشكيك التي كانت تملأ الأجواء العربية آنذاك أن يعيد نشر ذلك الإنتاج، فكان أول من عرف العالم العربي على أهلنا داخل الأرض المحتلة من خلال الكتابين اللذين نشرهما آنذاك عن ذلك الأدب.

ولفت الحلو إلى أن جميع أبناء الأمة مدينون لغسان بأنه هو الذي عرفهم على محمود درويش، وسميح القاسم، وتوفيق زياد، وسالم جبران وإميل حبيبي، وغيرهم، بل أكثر من ذلك يمكننا القول إن أحداً غيره لم يكن ليجرؤ آنذاك على الاعتراف لهم بهويتهم الوطنية الفلسطينية لو لم يضع غسان رصيده القومي والإبداعي في هذه العملية محاولا التصدي لكل تهم التشكيك التي كانت شائعة عندما كتب روايته الشهيرة «عائد إلى حيفا».

وقال: «لقد كانت كتابات غسان في هذا الشأن المخاض الذي أعاد لفلسطيني

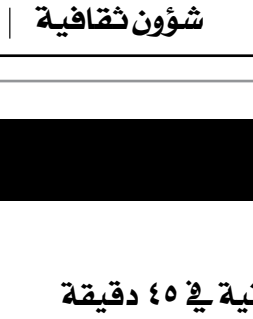

الداخل هويتهم الوطنية، حيث أدرك غسان في وقت مبكر أن الفقراء هم المستعدون للتضحية فليس لديهم ما يخسرونه سوى قيودهم، وهو ما تحدث عنه غسان في روايته "أم سعد" التي صمدت في المخيم، فيما كان السياسيون والمثقفون مصابين بالإحباط».

وأضاف الحلو: «كان غسان في كل نشاطه مشدودا نحو فلسطيني الداخل فقد أفرد في الهدف مساحة كبيرة لكل نشاط سياسي أو ثقافي أو نضالي يقوم به أهلنا في الداخل وكانت ثورة غزة بين عامي (١٩٦٩-١٩٧١) محور اهتمام غسان والهدف على امتداد أعدادها في تلك الفترة».

وأكد الحلو أنه كان لدى غسان كنفاني رؤية واضحة لطبيعة المعركة، فالصراع ليس مع الكيان الصهيوني فقط ولا حتى مع الصهيونية العالمية أيضاً بل كانت الإمبريالية العالمية هي العدو الرئيس الذي يقود معسكراً واحداً يضم الصهيونية العالمية والكيان الصهيوني والرجعية العربية وكل ما لهذه الإمبريالية من امتدادات، وأشار إلى أن غسان كان يدرك أن ساحة المعركة واسعة وهي متعددة أشكال الصراع وأدواته وأن للرأي العام العالمي أهميته في هذه المعركة.

وفي الختام قامت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بتكريم المناضل بدر الدين الحلو والأسير الفلسطيني المحرر محمد علي ذياب.

■■

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2010/7/21) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

عظماؤنا من وجهة نظر الدراما السورية.. أزمة استسهال

◄ نبيل محمد

استهلك فيلم غاندي للمخرج العالمي ريتشارد أتينبرو والبطل بن غينغسلي عدة سنوات من العمل قبل أن يصبح النص في يد مخرجه، ليستمر التصوير أيضاً مدة طويلة حتى نرى هذا المنتج السينمائي الضخم، ويدخل عالم الأوسكار لينال ثماني جوائز منها أفضل مخرج وأفضل نص وأفض ممثل، وكذلك أغلب أفلام السير الذاتية مثل «ماوتسي تونغ»، و«مذكرات سائق الدراجة» الذي يتناول حياة تشي غيفارا، و«باخ»، و«مودكلياني» وسواهم.. بحيث أن المنتج الذي يقترن باسم عظيم يجب أن يحقق حضوراً عالمياً خالداً، وعظمة فنية توازي عظمة الشخصية التي يتم تقديمها.

وعلى الصعيد المحلي وبعيداً عن ثورة السينما العالمية وقريباً من ثورة الدراما السورية.. نجد أن الغرور الذي ساد الوسط الدرامي السوري انسحب على إعطاء الدراما السورية أحقية فكرية وأخلاقية في تناول أي شخصية عربية تريدها، فأصبح موضوع تناول السير الذاتية لعظماء الفكر والتاريخ العربي موضوعاً أقل من سهل، بالنسبة لعظماء الدراما !!افعلى اعتبار أن هذه الدراما باتت سلعة كثيرة الاستهلاك على الصعيد العربي، بات بإمكان المنتج أن يسهم في تعميم شهرتها والإقبال عليها من خلال ربط اسمها بأسماء خالدة في تاريخنا، فنرى في كل عام ـ بكل بساطة وأريحية. مسلسلات معنونة بعنوان «جبران خليل جبران»، «نزار قباني»، وشخصيات تاريخية مثل«أبو جعفر المنصور»، «خالد بن الوليد»، بحيث يتم تقديم المنتج ليمر مروراً عابراً دون أدنى تعليق، وهذا يعود لسببين، أولهما فقدان التميز، وثانيهما التزام كتاب ومخرجي تلك الأعمال بالسيرة المعترف بها خوفاً من الخوض في النقد والمهاترات وهذا بطبيعته نوع من الاستسهال، بحيث تنعدم الفكرة والجدلية والحدث من تناول الشخصية، فيسود الجمود والالتزام الحرفي جو العمل.. لنصل فقط إلى أن نقول الدراما السورية أرّخت خالد بن الوليد وأبا جعفر وتناولت سير كبار مثل نزار قباني وسواه.

والمشروع الجديد الذي يتصدر الصحف حالياً هو مشروع مسلسل حول «شخصية الشاعر الفلسطيني الراحل محمود درويش» من كتابة حسن م يوسف وإنتاج وبطولة فراس إبراهيم، وهنا لا نحكم مسبقاً على العمل بالسوء وإنما ننوه إلى هذه القرارات السريعة بإيجاد المخرج والبطل وكأنهما تحصيل حاصل أو أن شخصية محمود درويش وقامته غاية في سهولة الطرح والنقاش، فيلعب فراس إبراهيم شخصيته دون أن يرف لأحد جفن، ودون أن نجد أسماء مرشحة للعب هذه الشخصية، أو حتى عدة مخرجين يتنافسون على النص، وهذا طبيعي ما دام الهدف في النهاية هو الوصول إلى مسلسل يتناول محمود درويش لا أكثر ولا أقل، بحيث لا يأخذ هذا المنجز طابع المشروع ولا يهدف إلى إنجاز يرقى على مستوى الشخصية أو يجسد في محرابها على أقل تقدير، كما سبق وعرضت الدراما جبران ونزار قباني وسواهم. يبدو أن هنالك من أتاحت له مخيلته أن يتصور أن جزءاً من الخلود الفني الذي تحدث عنه درويش من الممكن أن يتحقق من خلال استحضار الشخصية في هيئة عمل درامي سوري.

لنعترف بالواقع ونتخيل الآن بطل العمل مع احترامنا له كممثل يعتلي منبراً محاولاً تمثل شخصية درويش ويقول:

سأصير يوماً طائراً وأسلُ من عَدَمي
وجودي، كلما احترق الجناحان
اقتربت من الحقيقة، وانبعثت من
الرماد .. أنا حوارُ الحالمين، عزفتُ
عن جَسدي وعن نفسي لأكمل
رحلتي الأولى إلى المعنى، فأحَرقني
وغاب.. أنا الغياب. أنا السماويُ
الطريدُ ..

■■

الأطفال لا يملكون فرامل!

◄ محمد عصام زغلول

تطالعنا بين الفينة والأخرى بعض الجهات بعبارات رنانة، ودلالات فنانة، وأسلوب دعائي فارغ، لا يسمن ولا يغني من جوع، القصد منه رفع العتب لا غير، وكأن المسؤول الكريم يقول: أنا موجود!، أنا أعمل! والحقيقة أنه يعمل، لكن لمصالحه فحسب، ولخزائنه فحسب.

وبعض ذلك.. كان عبارة صدّرتها جهة غير معروفة، ولعلها وزارة الأطفال والتعليك التي تُعنى بالطفولة، وتحض على العلكة، وهم القدوة بكثرة التعليك!.

تقول العبارة: «الأطفال لا يملكون فرامل» ويا لها من عبارة! خرجت من عباقرة المعلكين، لم يستطع معلكٌ قبلهم الإتيان بمثلها..

مفاد العبارة أنك يا سائق السيارة! عليك أن تنتبه إلى فراملك، وتقف حيث لا يستطيع الأولاد أن يقفوا، وعليك يا سائق السيارة أن تحصل على شهادة خاصة ـ وهي غير إجازة السوق...

هذه الشهادة تمنح فقط في سورية، تعلمك تقنيات الضغط على الفرامل! بكل سرعة، وبكل خفّة، تعلمك كيفية إيقاف السيارة حالا، وكيفية المراوغة بين من يقطع الطريق إلى اليمين، ومن يركض إلى اليسار، ومن يقفز من أمام سيارة إلى خلف أخرى.

كل هذا عليك تعلمه.. لأن وزارة الأطفال والتعليك وأخواتها، لا يفكرون في الوقت الحاضر ـ على الأقل ـ ببناء جسور للمشاة، وأنفاق للأطفال وطرق خاصة للدراجات والعجلات، لأن الميزانية لا تسمح، أو لأنهم مشغولون جدا بتطوير نوعيات نادرة من التعليك المحلي المتميز، والحاصل على الجودة، فليس له مثيل في العالم أجمع!.

عبارة كهذه.. جعلت سائقي السيارات بفرامل APS أو GPS أو FPS أو حتى «فرامل تشحيط الرجلين» يضغطون على الفرامل أكثر من ضغطهم على «البنزين» لأنه ما من دولة في العالم كله، تضع الأطفال والشيوخ وسط الشارع المزدحم، ثم تعاتب السائق وتأمره بالتأني والهدوء، وهو الذي يضطر لتبديل فراملة كل شهر من شدة الضغط عليها عند كل مطب وكل حفرة، وفي كل شارع مكتظ بالسيارات، و بالمتسوقين، أو المتسولين!!!، أو بالأطفال.

عبارة كهذه.. أودت بحياة الكثيرين، ومن بينهم شخصيات علمية وكفاءات وطنية متميزة لا يأتي الزمان بمثلهم في كل حين..

عبارة كهذه... تدفع وزارةُ الأطفال والتعليك ثمنَ جميع تبعاتها، وتدفع الجميعَ إلى الطلب باحترام بتخفيف التعليك، وتقليل موازنته، فقد اكتفينا من المعلكين، والمجمعين والناهبين، وآن لسعادة الوزير.. أن يستقيل!!

■■

«مختارات من سينما العالم».. بانوراما الإحساس الكوني

◄ جهاد أبو غياضة

بعيداً عن المهرجانات وبرتوكولياتها المتزمتة، وضمن توجهاتها لتنشيط الحراك الثقافي البصري، وإعادة التواصل بين جمهور السينما في سورية وتحف السينما العالمية بهدف ترسيخ ثقافة السينما لدى الجمهور، خصصت المؤسسة العامة للسينما في برنامجها الصيفي لهذا العام تظاهرة «مختارات من سينما العالم» التي انطلقت في ١٥/٧ و تستمر لغاية ٢٦ /٧ في صالة الكندي.

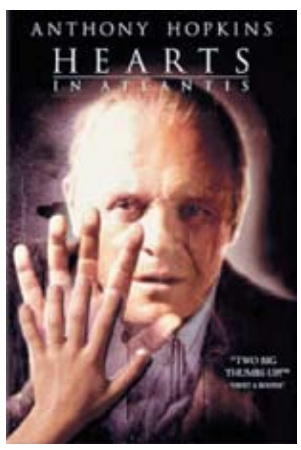

التظاهرة التي تشمل (٣٤ فيلماً) من روائع الإنتاجات والرؤى البصرية التي شكلت مفاصل رئيسية في المشهد السينمائي الكوني، وهي: «سنو وايت، قلوب في أتلانتس، الأحد الدموي، أريكة في نيويورك، عرض غير لائق، انتحار العذراء، بحر أزرق دموي، متنزه غورسفورد، رجل ميت يمشي، رجل للذكرى، مركز الأرض، فقدان أيسايا، فتاة مضطربة، التحدث إلى السماء، قضية الأطفال، حتى توقظنا الأصوات النسائية، بينوكيو، الممثلون، علاقات خطيرة، مقاسات للحد الأقصى، الموت الهادئ، الإرسالية، العودة إلى البحيرة الزرقاء، رجل كعكة الزنجبيل، نهاية العلاقة، انتصار الحب، جمال خاطف، المحاربون، الصدمة، المتاهة، جريمة الأب، أمارو، الملاكم، حرارة الجسد»..

وبمعدل عرض يشمل ثلاثة أفلام يومياً على ثلاث فترات (٣-٦-٩) مساءً. وان كانت التظاهرة في حد ذاتها قد تقع في خانة الاستعادة، أو الارتجاعية لتلك الأفلام التي عرضت في الكثير من التظاهرات السابقة، لكن التميز يأتي في توليفتها معا لتشكل مشهداً بانورامياً يتنوع بتنامي الإحساس، واختلافات الرسائل والمضامين الرمزية، وجهداً يسجل للقائمين عليها في المؤسسة العامة للسينما.

بدأت العروض بفيلم الإنميشن الياباني «الروح النشيطة» الحائز على جائزة الدب الذهبي لمهرجان برلين السينمائي عام ٢٠٠٢ ، وفيه يقدم مؤلف ومخرج العمل «هاياو مايازاكي» قصة فتاة صغيرة «شيهيرو» تدخل في نفق مع عائلتها يوصلها لعالم آخر سريالي بكائناته ومكوناته، فتواجه ذلك وتحاول الخروج منه واستعادة والديها وقد تحولا إلى حيوانين، ليرفع الفيلم بذلك ثيمة رئيسية عن قوة وقيمة فضائل الحب والتضحية والخير والجمال، وهو ما تختصره الفتاة بقولها « بالحب وحده يمكن تجاوز اللعنة».

ومن الأفلام التي تم عرضها أيضاً فيلم «قلوب في أتلانتيس» للمخرج الكبير «سكوت هيكس» وهو عن قصة روبرت بوبي الذي لعب شخصيته العملاق «أنتوني هوبكينز» الذي يعود بعد زمن طويل إلى بلدته ليبحث عن رفيقته وحبيبته أيام الصبا «كارول» لكنه يصدم بموتها، ومن هنا يتابع الفيلم خيوطه السردية عبر فلاش باك يعود بنا إلى عام ١٩٦٠، وهو يحتفل بشكل بسيط بعيد ميلاده الـ ١١ لأن والدتها لا تملك المال الكافي لتقيم له احتفالاً كبيراً، أو حتى لتجلب له الدراجة التي يتمناها، وحجتها أن والده عندما توفي قبل ست سنوات كان قد خسر كل شيء وترك إرثاً من الديون بسبب لعبه للقمار، وهنا يظهر العجوز «تيد» ليغير إيقاع حياة الطفل حين يساعده ويصبح صديقاً له، ولكنه رجل هارب من أشخاص يلاحقونه بسبب ما يمتلك من ملكة قراءة أفكار الآخرين، والتي بفضلها ينقذ بوبي في أكثر من مأزق.

تمر الأيام سريعاً ويكتشف بوبي كذب أمه، فوالده كان إنساناً صالحاً، بينما الأم هي شخصية مستهترة همها التزين والملابس، وينتهي الفيلم بالقبض على تيد وبرحيل بوبي مع والدته إلى بلدة أخرى تاركاً وراءه أول فتاة أحبها، وتمر السنوات ليعود اليوم من جديد باحثاً عن كارول وليتعرف مصادفة على ابنتها.

■■

بين قوسين

سباق المسافات الطويلة

◄ خليل صويلح

اعتقدتُ لوهلة، بأنني صاحب معمل للبوظة، ذلك أن كل تقديراتي في تفسير فاتورة الكهرباء الضخمة ذهبت أدراج الرياح، إلى أن شرح لي أحد الخبراء بأن حساب الفاتورة بات تصاعدياً. لم أقتنع، لكنني دفعت الفاتورة مرغماً تحت تهديد «سحب العداد». وحين دققت بالتفاصيل وجدت أن ضرائب موازية عليّ أن أدفعها لكل دوائر الدولة تقريباً. عدا النظافة، هناك ضريبة للإدارة المحلية، وضريبة جيش، وضريبة مدارس، وطوابع، وبلدية. بالطبع فإن من أضاف هذه الضرائب على فاتورة الكهرباء بالتحديد، يتمتع بذكاء شديد للقبض على المواطن متلبساً، وإلا فسوف يعيش في العتمة.

في الواقع فإن حياتنا السعيدة برمتها، حوّلت المواطن إلى دريئة تتناهبها سهام الضرائب والفواتير من كل حدب وصوب، وكأن مهمتنا هي العمل المضني ثم تبديد الجهد في الدفع.

ولكن ماذا نقبض؟

صراحة نحن ندفع فقط.

تضع دخلك «الوفير» على الطاولة، ثم ترسم خريطة بأنفاق ومتاهات لتصل سالماً إلى الجهة الأخرى من الشهر. تنظر إلى وجهك في المرآة، فتجد كائناً آخر لا تعرفه، لفرط المعارك التي خاضها ببسالة لعبور ثلاثين يوماً من الجحيم والاكتئاب.

اقرأ باهتمام تصريحات رسمية على مدار سنتين عن «تحسين مستوى معيشة المواطن»، لكن الراتب نفسه، لم تشمله زيادة منذ سنوات، فكيف يتحسن الدخل، إلا إذا كان المقصود «كاميرا خفية» بإخراج ركيك، للترويح عن النفوس المتعبة؟

تقبض راتبك بالليرة السورية، وتدفع ثمن السلعة بمشيئة الدولار. لعبة مسليّة أخرى نعيشها يومياً، دون أن نفهم جيداً، كيف تنزلق العملة إلى بئر الغلاء، ذلك أن الدلو بحبال مقطوعة!

يكاد المواطن أن يقول وهو عائد من معاركه اليومية الشرسة «لم يبق موضع في جسمي لطعنة».

أستعير من الروائي الراحل عبد الرحمن منيف عنوان رواية له، هي «سباق المسافات الطويلة»، سباق نخسر فيه جميعاً بسبب علل عصية على العلاج.

ثم اجتمعت الحكومة، وناقشت السبل لتحسين المستوى المعيشي للمواطن. سنستمع إلى هذه الأسطوانة إلى أن نشعر بالضجر: وناقشت، وناقشت، وناقشت، فسقط المواطن من الإعياء، و... الطرب.

khalil.s@scs-net.org

؟ شو يعني؟

أن نسمع أحد المنبريين يتحدث عن النكاح والجنس وواجبات المرأة الجنسية تجاه زوجها وغيرها من التفاصيل الأخرى.. وبالمقابل يتم الاعتراض بقوة على أي تطرق لهذه المواضيع من سواهم، حتى لو كان ذلك على سبيل الطرفة كما يحدث أحياناً؟

يعني... أن محتكري المنابر الكرام يريدون احتكار الحديث عن الجنس رغماً عن أنفنا...